

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص نقود ومؤسسات مالية

08th May - Guelma University
Université 08 mai 1945 - Guelma

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة



M/332.067

2010/38

إصلاح القطاع المالي في الجزائر

مذكرة تخرج مقدسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
نظام جديد L.M.D

تحت إشراف الأستاذ:

* راهي موسى

من إعداد الطالبتين:

* دقايشية مدي

* فرحي سارة

دفعة 2010/2009

الفهرس

	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	ملخص بالعربية
	ملخص بالفرنسية
أ	مقدمة عامة
01	مقدمة الفصل الأول
02	الفصل الأول: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي والمالي
02	المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته ببرامج التعديل الهيكلي
02	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي
03	المطلب الثاني: العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي
05	المطلب الثالث: المؤسسات المالية الدولية ومنهج صندوق النقد الدولي
11	المبحث الثاني: حتمية الإصلاح الاقتصادي
11	المطلب الأول: العوامل الداخلية والخارجية
13	المطلب الثاني: مضمون الإصلاح الاقتصادي
15	المطلب الثالث: الاختلالات الاقتصادية الخارجية و الداخلية
19	المبحث الثالث: الإصلاح المالي
19	المطلب الأول: السياسة المالية
25	المطلب الثاني: السياسة النقدية
32	المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي.
34	خاتمة الفصل الأول
35	مقدمة الفصل الثاني
35	الفصل الثاني: مسار الإصلاحات الاقتصادية و المالية في الجزائر
36	المبحث الأول: استراتيجية تمويل التنمية في الجزائر خلال مرحلة التخطيط
36	المطلب الأول: استراتيجية التنمية.
42	المطلب الثاني: الاختلالات الاقتصادية المالية و النقدية
47	المطلب الثالث: أسباب ودوافع الإصلاح الاقتصادي و المالي
50	المبحث الثاني: الجهاز المصرفي قبل قانون النقد والتقراض

50	المطلب الأول: الجهاز المصرفي في مرحلة التكوين
55	المطلب الثاني: الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاح 1970
59	المطلب الثالث: الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاح 1980
62	المبحث الثالث: نظام التمويل على ضوء قانون النقد والقرض
62	المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض
72	المطلب الثاني : الإصلاحات المالية و المصرفية اللاحقة (1990 - 2000):
79	المطلب الثالث : النظام المصرفي خلال فترة (2000 - 2004)
86	خاتمة الفصل الثاني
87	مقدمة الفصل الثالث
87	الفصل الثالث متطلبات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية
88	المبحث الأول : إشكاليات و عقبات إصلاح النظام المصرفي الجزائري
88	المطلب الأول: عراقيل ذات طبيعة مؤسسية وتنظيمية
92	المطلب الثاني: المعجز النظام المصرفي عن تعبئة الادخار
94	المطلب الثالث: ضعف تقييم المخاطرة
95	المطلب الرابع: محتوى محافظ البنوك الجزائرية
97	المطلب الخامس: ضعف مردودية العنصر البشري
101	المبحث الثاني : التحديات التي تواجه القطاع المالي
101	المطلب الأول : إعادة هيكلة البنوك العامة
102	المطلب الثاني : الوساطة المالية
104	المطلب الثالث : التحرير المالي و المصرفي
105	المطلب الرابع : التوجه إلى المصارف الشاملة
107	المطلب الخامس : الاندماج المصرفي
109	المطلب السادس : خصخصة البنوك
110	المطلب السابع: تحديث وترقية البنوك في مجال الخدمات المالية
111	المطلب الثامن: الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل)
113	المطلب التاسع: توسيع نطاق سوق الأوراق المالية
117	المبحث الثالث: نحو سياسة لتحسين أداء القطاع المالي في الجزائر
117	المطلب الأول تنويع و توسيع قاعدة الخدمات و المنتجات المصرفية

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
61	هيكل النظام المصرفي حسب إصلاحات 1988	01
119	أسلوب تقديم الخدمات في البنك	02

المقدمة العامة

واجهت معظم الدول النامية أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية و الخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة و إزاء تدهور الأداء الاقتصادي في معظم الدول النامية كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الداخلي و الخارجي ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برامج للموائمة الاقتصادية و تنفيذها بحيث تسهم في القضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية في الدول النامية و قد برز دور صندوق النقد الدولي في اقتراح هذه البرامج و إعدادها إيماناً بأهمية المبادرة المبكرة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية و الخارجية و تحتوي برامج الموائمة الاقتصادية مجموعة مركبة من السياسات و الإجراءات الاقتصادية و الاجتماعية تتفاعل مع بعضها في علاقات تبادلية تستهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية و المالية السائدة في الدول النامية و يحث هدفا خفض عجز ميزان المدفوعات و تقليص رصيد المديونية الخارجية أهمية محورية في إطار أهداف هذه البرامج كما يمثل خفض عجز الموازنة العامة للدولة احد المحاور الرئيسية لكافة البرامج المقترح تطبيقها في الدول النامية و يرجع ذلك إلى وجود علاقة وثيقة بين الاختلالات المالية الداخلية المتمثلة في عجز الموازنة العامة و الاختلالات الخارجية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات.

والجزائر كغيرها من الدول النامية كانت بحاجة إلى نظام مصرفي حديث يساهم في تعبئة الادخار كمصدر لتمويل البرامج التنموية، باشرت السلطات الجزائرية عملية إعادة هيكلة نظامها المصرفي كضرورة لبناء نظام مصرفي ومالي متنوع يلعب دورا فعالا في التمويل، والعمل على تعبئة المدخرات وتوزيعها على مختلف أوجه الاستثمارات لإنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة بعد الفشل الذي أظهره النظام في ظل التوجه الاشتراكي، أين أسند للبنوك عملية تمويل الاقتصاد الوطني وفق مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكان للإنتاج الأولوية على مردودية وأرباح البنوك التجارية، وجعل من البنوك مجرد صناديق تلبي حاجيات الحكومة والمؤسسات العمومية من الموارد المالية، الأمر الذي شوه عمل البنوك وغلب الوظيفة الإدارية على الوظيفة التجارية، جاعلا دور البنوك يقتصر على كونه أداة ووسيلة للتخطيط المالي فقط.

ولم يظهر للسياسة المعتمدة عيوب أو نقائص في ظل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وقيمة الدولار، وتطور قطاع المحروقات، إلا بعد ظهور الأزمة

الاقتصادية لسنة 1986 بسبب انهيار أسعار المحروقات، وانخفاض قيمة الدولار التي أظهرت عدم الفعالية الموجودة داخل المؤسسة العمومية مع نقص الموارد اللازمة لتمويلها، وبالتالي الفشل في القيام بمختلف النشاطات الإنتاجية. هذه الأوضاع الداخلية والخارجية فرضت على النظام الجزائري الشروع في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، الذي يقلص من دور الدولة في الحياة الاقتصادية ويفتح المجال أمام المنافسة، مما يلزم تكييف النظام المصرفي مع مقتضيات المرحلة بهدف تحويل دور النظام المصرفي من مجرد قناة تعبر من خلالها الأموال من الخزينة العمومية المتأتية من المواد البترولية والتوسع النقدي نحو المؤسسات العمومية التي تعرف عجزا مستمرا إلى نظام مصرفي يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، واستعمال معايير عالمية في عمليات التمويل، التقييم والمراقبة، ومنطلقا لتطوير السوق المالي؛ لهذا نجد أن النظام المصرفي الجزائري يسعى دوما للبحث عن كفاءات جديدة للتنظيم والتسيير الفعال للتمويل الاقتصادي الجزائري بطريقة عقلانية، على النشاط بطريقة عقلانية، ولا شك أن إصلاح هذا الجهاز سوف يكون عاملا أساسيا في نجاح الإصلاحات الاقتصادية الجارية، ويسمح للاقتصاد الوطني بالاندماج بنجاح في الاقتصاد الدولي الذي يعيش في بيئة اقتصادية جديدة إلا إن النظام المصرفي واجه عراقل ومشاكل حالت دون تسييره الفعال وتطوير أدائه وأدواته، لذا يتعين عليه العمل على إزالتها، وتوفير ظروف لبروز آليات المنافسة النزيهة عن طريق فتح رأسمال البنوك العمومية أمام المتعاملين الخواص (وطنيين وأجانب) وتشجيع إنشاء مؤسسات مالية أخرى متنوعة لتستشرف بأفاق نظامنا الاقتصادي على ضوء التغييرات المتلاحقة في بلادنا، وأمام هذه الضغوطات وسرعة التحولات في العالم، لم يكن أمام الجزائر سوى القبول بفكرة التحول والانضمام إلى اقتصاد السوق، وكسر حلقات الأزمة، وتأهيل الاقتصاد الوطني للدخول في سباق لا يرحم سلاحه هو التفوق في إنتاج الثروة والتكنولوجيا، ومواجهة الساحة المصرفية والاستثمارية الدولية التي شهدت تغيرات كبيرة ومتعددة ن حو المزيد من التعقيد والمنافسة مع الانفتاح الكبير في الأسواق والاندماجات الضخمة من ناحية والتحالفات الاستراتيجية من ناحية أخرى، هذه التغيرات السريعة خاصة في العمل المصرفي العالمي أصبحت تمثل أهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي في بلادنا والتي من شأنها أن تؤثر بصورة عميقة، حاضرا ومستقبلا في أداء مصارفنا والمؤسسات المالية الأخرى وقدراتها على دعم البرامج التنموية في بلادنا.

إن هذه التحديات تحتاج من المصرفيين والماليين الجزائريين إلى إدراك واع لها ولاتجاهاتها، وتقتضي على السلطات الجزائرية إعادة هيكلة قطاع المصارف، وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة لأعماله، والنهوض بعمليات التحديث واستخدام التكنولوجيا، والتركيز على التدريب، وتفعيل دور المصارف وتطوير خدماتها نحو الشمولية والاندماج

لخلق وحدات مصرفية ضخمة لتكوين كتلات قوية تستطيع المنافسة والاستفادة من تجارب الدول الأوروبية والنامية في مجال التعاون المصرفي؛ وحتى ترنقي مصارفنا إلى العالمية يستوجب عليها الالتزام بالمواثيق الدولية مثل قوانين منظمة التجارة العالمية التي تستعد الجزائر الانضمام لها لتهيئة المناخ اللازم للاستثمارات والتجارة البينية، واستقطاب رؤوس الأموال لأن من شأن ذلك أن يرفع مستوى المنافسة ويدعم استعدادها لمواجهة المنافسة العالمية، فالنظام المصرفي الجزائري تنتظره عدة تحديات لكسب رهان الإصلاحات وحتى يتمكن من تجاوزها عليه أن يرسم لنفسه أهدافا يسير وفقها.

إشكالية البحث:

بذاء على ما تم استعراضه، نستخلص معالم الإشكالية التي يقوم عليها البحث على شكل صياغة التساؤل التالي:

هل كانت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر كافية لتحسين الاداء العام للقطاع المالي والمصرفي وتعزيز قدراتها التنافسية؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، نستعين بالأسئلة الجزئية التالية:

- ماهية الإصلاح الاقتصادي وقيما تتمثل انراعه؟
- فيما تتمثل اهم المخططات والاستراتيجيات التنموية التي انتهجتها الجزائر؟
- ما هي أهم الإصلاحات التي يجب إدخالها على نظامنا المالي والمصرفي؟
- ماهي المشاكل والعراقيل التي تقف عائقا أمام إصلاح النظام المصرفي الجزائري ؟

فرضيات البحث:

والفرضيات التي نراها جديرة بتوجيه موضوع بحثنا ومناقشته انطلاقا من الإشكالية أهمها:

- كل الإصلاحات المتعاقبة التي مست النظام المصرفي فإنها لم تتمكن من تأهيله وتهيئته بالآليات وعوامل تمكنه من دخول اقتصاد السوق ومواجهة التحديات الخارجية وتكييفه مع المحيط المصرفي العالمي الجديد والاندماج معه.
- لا بد أن يعرف النظام المصرفي الجزائري مشاكل وعراقيل تنظيمية وفنية وذلك لحدائته؛ لإقامة نظام مصرفي فعال لا بد من تكييف الإصلاحات مع متطلبات الاقتصاد الراضة.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي والمالي في اقتصاديات الدول، وما يواجهه هذا القطاع من تحديات وانعكاسات في ضوء التغيرات السريعة

والمؤثرات القوية التي أحدثتها العولمة المالية، وتتزايد أهمية هذا الموضوع من كونه يعالج إحدى أحدث القضايا التي تواجه تحرير الأنظمة المصرفية والمالية لمعظم الدول النامية، ومنها الجزائر، لذلك هي مطالبة اليوم بالبحث عن الآليات والاستراتيجيات و الأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تستحدثها عمليات تحرير تجارة الخدمات على النظام مما يزيد في عزمها ، OMC المصرفي بمكوناته المختلفة، خاصة وأن الجزائر على عتبة الانضمام إلى تطوير خدماتها المصرفية، وأسواقها المالية وزيادة قدراته في تكوين ثروة كافية ومستدامة لتحضير مرحلة ما بعد البترول.

أهداف البحث:

بعد انهيار سياسات الاقتصاد الموجه، والتحول نحو اقتصاد السوق، وعولمة التجارة والاستثمار والأسواق المالية، كان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذا الواقع، وانطلاقاً من هذا التصور يمكن حصر أهداف هذا البحث فيما يلي:

- عرض أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري.
- تحليل وتقييم مختلف الإصلاحات التي طرأت على نظام التمويل.
- إبراز تطور النظام المصرفي وأسبابها على جميع المستويات.
- إبراز ماهية العولمة المالية وانعكاساتها السلبية والإيجابية على النظام المصرفي والمالي الجزائري.
- الكشف عن التحديات والرهانات التي على النظام المصرفي والمالي مجابهتها من منطلق إدارته في إطار المنظومة المصرفية والمالية العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أكثر ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع هو والتعرف على مدى أهمية و فعالية الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري و مدى مساهمة هذه الإصلاحات في تحسين أداء عمل المنظومة المصرفية الجزائرية.

أدوات و منهج البحث:

اعتمدنا من خلال هذا البحث على مزيج من المنهج التاريخي و الوصفي و التحليلي. حيث يتجسد المنهج التاريخي في تتبع مراحل الإصلاحات المصرفية التي عرفها الجهاز المصرفي وفق الفترات الزمنية المدروسة.

أما المنهج الوصفي فيتعلق بالتركيز على بنية و واقع الجهاز المصرفي خلال مرحلة التخطيط المركزي و وفق اقتصاد السوق حالياً؛ المنهج التحليلي يظهر من خلال تحليل أثر

الإصلاحات المصرفية في كل فترة و محاولة معرفة أوجه القصور في عملية التمويل المصرفي أما عن الأدوات المستعملة فقد اعتمدنا على مجموعة من الإحصاءات و البيانات في تحليل الواقع مختلف القوانين والمراسيم التنفيذية المنظمة لدور النظام المصرفي.

صعوبات البحث:

إن أكثر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث تتمثل في قلة المراجع التي تتناول موضوع بحثنا.

خطة وهيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات التي أثارناها فيما سبق وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاثة فصول مترابطة ومتكاملة تسبقها مقدمة عامة، وتليها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن البحث متبوعا بأهم النتائج تلييه مجموعة من التوصيات والمقترحات لتنتهي بعد ذلك إلى تحديد الآفاق المستقبلية للبحث، ويكون ذلك على النحو التالي:

تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي و المالي الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم الإصلاح الاقتصادي و المالي، و الأسباب الداعية إلى الإصلاح و المؤسسات المالية الدولية. أما في الفصل الثاني تعرضنا فيه إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية و المالية، تطرقنا فيه إلى الاستراتيجيات التنموية ووضعية الجهاز المصرفي قبل و بعد قانون النقد و القرض و أهم الإصلاحات المالية، أما الفصل الثالث متعلقات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية تعرضنا فيه إلى مختلف المشاكل و العراقيل التي تواجه القطاع المالي في حين تطرقنا إلى التحديات و سبل تحسين أداء القطاع المالي في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي والمالي

مقدمة :

واجهت معظم الدول النامية أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرته على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وإزاء تدهور الأداء الاقتصادي في معظم الدول النامية كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الداخلي والخارجي ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي، من خلال إعداد برامج للإصلاح الاقتصادي وتنفيذها بحيث تسهم في القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية في الدول النامية، وقد برز دور صندوق النقد الدولي في اقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيماننا بأهمية المبادرة المبكرة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، ومن جملة ما جاء به البرنامج السياسات الانكماشية النقدية والمالية منها وكذلك ضرورة تحرير التجارة الخارجية والخصوصة ...

ولهذا سوف نستعرض في هذا الفصل:

- المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته ببرامج التعديل الهيكلي.
- المبحث الثاني: حتمية الإصلاح الاقتصادي.
- المبحث الثالث: متطلبات الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته ببرامج التعديل الهيكلي

تتعدد رؤى عديد الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حول تحديد المفهوم الدقيق لعملية الإصلاح الاقتصادي ومن ثم وضع المصطلح الأنسب لهذه العملية. "حيث اقترن تدشين الدعوة إلى تطبيق برامج التكيف الهيكلي في بداية الثمانينات، باستخدام مصطلحات جديدة في مناقشة القضايا التي تثيرها هذه البرامج وكذلك ما تثيره إجراءات التثبيت الاقتصادي"¹. ويوجد هناك تغيير: إعادة الهيكلة، التصحيح الاقتصادي، برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، التكيف الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي ... الخ.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

"الإصلاح في صحيح اللغة هو التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، وبالتالي فإن الإصلاح الاقتصادي أخذ بصحيح اللغة يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه"².

هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي ينطوي على نوع من التصور الحكمي أو القيمي بالنسبة للجماعة المعنية، حيث أن ما يعتبر إصلاحا اقتصاديا من وجهة نظر جماعة ما لا يعتبر بالضرورة إصلاحا اقتصاديا من وجهة نظر جماعة أخرى بمعنى أن ما يعتبر إصلاحا اقتصاديا من وجهة نظر دولة ما أو مؤسسة دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي قد لا يعتبر بالضرورة إصلاحا اقتصاديا من وجهة نظر دولة من الدول النامية³. وأصل هذا المصطلح تاريخيا يعود إلى حقبة الثمانينات من القرن 20 وبالضبط بداية الثمانينات، وما أسفرت عنه أزمة المديونية والصدمات الاقتصادية العالمية التي لحقت بالبلدان النامية، وبالتالي أدت إلى العديد من الاختلالات الهيكلية وعدم الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى تدني مستوى التمويل الخارجي.

وتفجرت أزمة المديونية حيث عجزت المكسيك عن الالتزام بخدمة دينها فوجدت العديد من الدول النامية -وعلى رأسها المكسيك- نفسها في موقف تتعارض فيه متطلبات الوفاء بخدمة الدين الخارجي من جهة واحتياجاتها من الصرف الأجنبي لتمويل برامجها وخططها التنموية من جهة أخرى، وأمام هذا الموقف الحرج كان على الدول النامية أن تختار بين موقفين أحلاهما مر.

¹ - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة ثنيلتون إلى جولة الأورغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 1999 ص 144.

² - جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 07، ربيع 1997، ص 135.

³ - نفس المرجع السابق، ص 135.

"الموقف الأول بالتركيز على الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين الدوليين لاكتساب الثقة الائتمانية الدولية في اقتصادياتها القومية، ولكن هذا يعني التضحية بتنفيذ برامجها وخططها الاقتصادية، وما يؤدي إليه من تدهور مستويات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة لشعوبها، أما الموقف الثاني فيملي على الدولة الأخذ في النمو توجيه مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لتمويل المشروعات واستثمارات التنمية الاقتصادية لرفع مستوى أداء اقتصادياتها القومية مع الإخلال بالتزاماتها قبل الدائنين وما يحمله ذلك من انخفاض مستويات الجدارة الائتمانية وغياب عناصر الثقة الائتمانية".¹

وننتج عن ذلك سلسلة من الإجراءات تمثلت في لجوء بعض الدول المدينة، من بينها المكسيك إلى البنك الدولي ثم إلى صندوق النقد الدولي، وكان على تلك الدول التي تنشأ معونة الصندوق القيام بإجراءات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ومنذ ذلك الوقت أي عام 1982 بدأ الصندوق في خلق الروابط بين المديونية وما يسمى: ببرامج الإصلاح أو التثبيت الاقتصادي التي يقترحها لعلاج اقتصاديات الدول النامية المدينة.

وبالنظر إلى طبيعة العملية في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهي تمثل تكيفاً مع تغيرات وصدمات (داخلية أو خارجية) سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة وبذلك فهي تختلف عن العبارة الأولى والتي هي تعديل مفردات التنسيق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه ، حيث أن ما يروج له البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعني تكيف طرف بالنسبة إلى طرف آخر والسؤال الذي يطرح نفسه التكيف مع ماذا؟ والإجابة واضحة باعتبار أن العملية تتضمن تكيف الداخل مع الخارج وقد يكون التعديل لتغيير أحداث مرغوبة غير متوقعة أو لتغيير أحداث غير مرغوبة وللحديث عن الإصلاح الاقتصادي في هذا الإطار فالخارج يؤخذ كمعطاة "كنقطة انطلاق وتصبح المهمة هي تعديل أوضاع الداخل بما يتوافق مع أوضاع الخارج"². لكن أوضاع الخارج نفسها بحاجة إلى تعديل وإصلاح.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

إذا كان فهم الإصلاح الاقتصادي على أنه تعديل مفردات التنسيق الاقتصادي بمعنى تعديل تكوين المنظمة الاقتصادية في المجتمع، وتغيير طريقة السياسات الاقتصادية، وأساليب اتخاذ القرارات... الخ، في هذه الحالة إذا تم التعديل لمفردات التنسيق في اتجاه مرغوب فيه هذا هو الفهم الصحيح للإصلاح الاقتصادي بهذا المعيار يكون ما هو متداول في لغة البنك والصندوق الدوليين ، وما تتعاطاه الدول النامية في شكل تكيف هيكلي ، تعديل هيكلي، أو

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التخطيط والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، مصر، 1994، ص 122.

² - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 136.

تصحيح هيكلي لا يتضمن بالضرورة إصلاحا اقتصاديا، في حين أن الإصلاح الاقتصادي قد ينطوي على تصحيح هيكلي، ولكنه سينطوي حتما على ما هو أكثر من ذلك ، إذا فالعلاقة بين التصحيح أو التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي هي علاقة الجزء بالكل¹.

وتبقى الدول النامية تطمح من خلال السياسات التصحيحية التي تطبقها إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي في المدى الطويل، وكذلك تغيير في هيكل الاقتصاد القومي، وذلك من خلال التطرق إلى الأسباب الأساسية للمشاكل التي تواجهها ، ويجب التفرقة هنا بين السياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض عند التحديد الدقيق لمفهوم عملية الإصلاح الاقتصادي، وأيضا التفرقة بين سياسات الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي، وسياسات التصحيح (التكيف) الهيكلي.

1- سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض:

تنطوي سياسات جانب الطلب الكلي على كافة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة المعنية بغرض التأثير في مستوى الطلب الاسمي ومعدل نموه ، ومستوى الاستيعاب المحلي، وتتضمن هذه السياسات كافة الإجراءات النقدية والمالية التي تدرج ضمن الإطار النقدي للسياسة الاقتصادية الكلية.

بينما تستهدف سياسات العرض الكلي إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، وتصحيح هياكل الإنتاج وإزالة الاختلالات فيما يسمى الاقتصاد الحقيقي بغرض الزيادة في حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب المحلي الإجمالي وتنقسم هذه السياسات إلى مجموعتين²:

تتضمن الأولى الإجراءات الموجهة لزيادة تيار الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، مما يتطلب إزالة التشوهات السعرية الخاصة بمختلف المنتجات، وأيضا أسعار الصرف بالإضافة إلى تعديل الهيكل الضريبي، وتخفيض القيود التجارية.

أما المجموعة الثانية فتتضمن تلك السياسات التي ترمي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية، بغرض زيادة معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، وهي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار والتكوين الرأسمالي الثابت، وكذلك تعظم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع نطاق برامج التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي وتطويرها ، مما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن.

¹ - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² - سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ، 2004، ص 13.

2- سياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي:

تستهدف سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي علاج الاختلالات قصيرة المدى مثل كبح جماح التضخم ، تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتحرير سعر الصرف ، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، ويتم ذلك بالتركيز على سياسات إدارة جانب الطلب الكلي.

وتستهدف سياسات التكيف أو التعديل الهيكلي علاج الاختلالات الاقتصادية التي تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل مثل : تعديل الهياكل الإنتاجية ، العمل على زيادة معدلات الاستثمار ، منح الفرصة لنشاط القطاع الخاص، أيضا التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية. (تحرير التجارة الخارجية) ويتم التركيز على سياسات إدارة جانب العرض الكلي للقضايا على هذه الاختلالات.

وعموما تنطوي برامج سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في المدى القصير على القيام بقدر كبير من الإصلاحات النقدية والمالية والقليل من الإصلاحات الهيكلية. بينما في المدى المتوسط والطويل يتم التركيز أكثر على الإصلاحات الهيكلية، وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية¹.

المطلب الثالث: المؤسسات المالية الدولية ومنهج صندوق النقد الدولي

1- نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي: أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز بولاية نيوهامشير في الفترة 1-22 جويلية 1944 والتي أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية والعمل نحو إعادة الاقتصادات التي دمرتها الحرب. ع. II وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق نشأته بتأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأمي بريتون وودز².

فصندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، فهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة³. كما يتولى المحافظة على الاستقرار في قيمة العملات من خلال توفير التمويل قصير الأجل لمعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات

¹ -عبد المطلب عبد المجيد، السوانسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (تحليل عملي) سلسلة النول المربحة، القاهرة، مصر، 2002، ص220.

² - عرفان فقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة 2، 2002، ص 285.

³ - شكري نوري مومني وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 1، 2009، ص 296.

نشأة وتعريف البنك الدولي: أنشأ هذا البنك بمقتضى اتفاقية بريتن وودز عام 1945 ، فالبنك الدولي هو المؤسسة الشقيقة لصندوق النقد الدولي وعدد أعضائه هو 184 في 2002 وتبدي بنيته العديد من النقاط المشتركة مع بنية صندوق النقد الدولي غير أن آلية تمويله مختلفة، ففي الأصل جرى تأسيس البنك الدولي لمساعدة أوروبا بعد ألج. ع. II وتطور دوره بمرور الزمن ليصبح رسمياً ممول للتنمية للبلدان النامية وهو تمويل يتم باختيارات مشبوهة للغاية¹.

وفي ظل تزايد المشاكل التي أصبحت تهدد الاستقرار المالي والنقدي الدولي تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف ومعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات إلى التركيز على سياسات دعم الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق (التحرير الاقتصادي) في إطار "قاعدة المشروطة" التي تعني التزام الدولة العضو التي تطلب التمويل إلزام عندما تتعرض لمشاكل نقدية لمواجهة أزمة مدفوعات دولية، مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي حيث أن الصندوق يقوم بوظيفة المشرف والمراقب للسياسة النقدية وأسعار الصرف بما يضمن الاستقرار النقدي والنمو المستمر للاقتصاد، هذا إلى جانب الوظيفة التمويلية ذات الطبيعة المصرفية ، حيث أنه سنة 1995 قدم الصندوق انتماها إلى المكسيك قيمته نمو 18 مليون دولار، وإلى روسيا 6.2 مليون دولار لمساعدتها على اجتيازها مرحلة الإصلاح الصعبة².

أما بالنسبة للبنك الدولي فلديه نوعان أساسيان من أدوات الإقراض : القروض الاستثمارية وقروض التكيف.

- القروض الاستثمارية: لديها محور تركيز طويل الأجل من خمس سنوات إلى عشر سنوات، وتعتبر متاحة للمقترضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية غير المحملين بديون متأخرة لمجموعة البنك، وتعد غالبية القروض الاستثمارية³ إما قروض استثمارية محددة: وهي تساعد على ضمان السلامة الفنية والمالية والاقتصادية والبيئية لاستثمار محدد، كما تدعم أيضاً إصلاح السياسات التي تؤثر في إنتاجية الاستثمار وإما قروض استثمار قطاعي وصيانة والتي أدخلت في الآونة الأخيرة قروض البرامج القابلة للتكيف والأدوات الأخرى المكيفة لتلازم الاحتياجات المحددة للمقترضين وهي قروض المساعدة الفنية وقروض الوساطة المالية وقروض الإصلاح الطارئ.

¹ - إيريك توماس، داميان ماييه، خدعة الديون حول الديون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سوريا، 2005، ص 76.

² - فليح حسين خلف، نفس مرجع ذكره ، ص 186.

³ - هشام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة (1)، 2003، ص 201.

الاحتياجات المحددة للمقرضين وهي قروض المساعدة الفنية وقروض الوساطة المالية وقروض الإصلاح الطارئ.

- قروض التكيف (قروض التصحيحات الهيكلية) : وقد استحدثت هذه القروض في عام 1980 ولها محور تركيز من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وهي تتضمن تقديم تحويل خارجي سريع الدفع لدعم إصلاحات السياسات والمؤسسات وصممت أصلاً لتقديم مساندة لإصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي، وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض¹: الشرط الأول: ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوانه سريعاً والشرط الثاني: يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة وفي هذا النوع من القروض تتشابه وظيفة البنك الدولي مع وظيفة صندوق النقد الدولي وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في موازين مدفوعات الدول النامية بل ويحدث نوع من التداخل في عمل كل من المؤسستين رغم الاتفاق الشكلي بينهما بضرورة الفصل بين أعمالهما.

وتتطوي قروض التكيف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروطة حيث تدرج الشروط التي تتضمنها هذه القروض تحت أربعة مجموعات هي:²

- الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات
- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول للخصوصية وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي والمسائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة.
- التجارة الخارجية وضرورة تحريرها، وزيادة الحوافز التصديرية وإصلاح التعريفات الجمركية .
- إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة، وإذا كان البنك الدولي يركز على الفترة طويلة الأجل في سياسته الإقراضية إلا أنه يشترط بالنسبة لبرامج التصحيح أو التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت الاقتصادي التي هي أبرز اهتمامات أي تخفيض معدل التضخم ، وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وتبسيط سعر

¹ - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص 177.

² - المرجع نفسه، ص 177.

الأجل المتوسط والطويل وبذلك تتجلى العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- منهج الصندوق في إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي:

أ- منهج الاستيعاب: هو أحد السياسات الملائمة لتكييف أو لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ويعتبر تحليلاً اقتصادياً للسياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بميزان المعاملات الجارية، ويسلط هذا المنهج على دور السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الكلية التي تتضمنها معادلة الدخل القومي المعروفة في التحليل الكينزي، ويرجع استخدام مصطلح الاستيعاب (ABSORPTION) إلى ألكسندر (S.ALEXANDER) في عام 1956¹.
و يقصد بالاستيعاب: مجموع إنفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، وهو ما يتضمن مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي، وهو ما يبينه التحليل التالي الذي يطلق من قواعد كينزية تتمثل في الدخل القومي:²
معادلة الدخل القومي:

$$Y = K + I + S - R \dots\dots\dots (1)$$

حيث: Y: الدخل القومي

K: الإنفاق على الاستهلاك الخاص.

I: الإنفاق على الاستثمار الصافي.

S: الإنفاق الحكومي.

R: الصادرات

و: الواردات

ويفرق ألكسندر بين كل من الاستيعاب المحلي والاستيعاب الكلي، وبذلك تكتب المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$Y = K + I + M + S \dots\dots\dots (2)$$

والرمز (M) إلى الصفة المحلية، أما معادلة الاستيعاب المحلي (ح) هي:

$$C = K + I + M + N \dots\dots\dots (3)$$

وبالتالي تصبح المعادلة رقم (2) كما يلي:

$$Y = C + S \dots\dots\dots (4)$$

¹ - سامي عفيفي حاتم التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الكتاب التالي، مرجع سبق ذكره، ص 132.
² - المرجع نفسه، ص ص 142-143.

أما الاستيعاب الكلي يتكون من الاستيعاب المحلي مضافاً له الواردات.

$$ح = ح + ر \dots\dots\dots (5)$$

و بذلك يصبح الاستيعاب المحلي يساوي :

$$ح = ح - ر \dots\dots\dots (6)$$

ويتعويض المعادلة رقم (6) في المعادلة (4) يتم الحصول على ما يلي:

$$ي = ح + ص - ر \dots\dots\dots (7)$$

وبصورة أخرى تكتب المعادلة رقم (7) كما يلي:

$$ي - ح = ص - ر \dots\dots\dots (8)$$

وقام ألكسندر بتبسيط المعادلة الأخيرة أي المعادلة رقم (8) لتكون كما يلي:

$$ت = ي - ح \dots\dots\dots (9)$$

حيث أن الملاحظ من خلال هذه المعادلة (9) أن رصيد الميزان التجاري (ت) يساوي الفرق

بين الدخل القومي (ي) والاستيعاب الكلي (ح).

وتشير نفس المعادلة (9) إلى:

• إمكانية تحقيق فائض في الميزان التجاري كلما كان: الدخل القومي

يفوق الاستيعاب الكلي.

• إمكانية تحقيق عجز في الميزان التجاري كلما كان: الدخل القومي

أصغر من الاستيعاب الكلي.

• يصبح الميزان التجاري في حالة توازن إذا كان الدخل القومي يساوي

الاستيعاب الكلي.

وهناك من يطلق على هذا المنهج إصطلاح "منهج الإنفاق الكلي" ، أما في التحليل

الاقتصادي الكلي في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي تتبلور أهم الملامح في اتجاهين

رئيسيين يتمثل الأول في تحديد المنهج المتبع في التحليل وهو ما يعرف "بالاستيعاب" ، بينما

الثاني ينصرف إلى آلية التأثير على الاستيعاب المحلي بإتباع إحدى السياستين:

- سياسات خفض الإنفاق.

- سياسات تحويل الإنفاق.

أ-1- سياسات خفض الإنفاق:

تعتبر الأفكار النيوكلاسيكية هي منطلق رؤية خبراء صندوق النقد الدولي، في أن

اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) الذي تعاني منه

البلاد النامية الغارقة في الديون ، هو راجع إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق

العرض الكلي في الداخل، وهذا الإفراط في الطلب الكلي سببه وجود طموحات إنمائية استهلاكية تفوق موارد البلد وأيضاً أخطاء السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، إضافة إلى هذا الفائض في الطلب الكلي هناك فائض في عرض النقود¹.

وبما أن الإنفاق العام (الحكومي) يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، فكان من الضروري العمل على خفض الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) بالاعتماد على سياسات خفض الإنفاق التي تتجه إلى الخدمة معدلات الإنفاق مع العمل على زيادة موارد²، كذلك تخفيض كل من الاستهلاك والاستثمار المحليين من خلال زيادة معدلات الضرائب والتأثير في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ويعرف منهج الاستيعاب الذي يقوم على أساس خفض الإنفاق "بالسياسة المتعلقة بإدارة الطلب" (DEMANDMANAGMENT POLICIES) والتي ترمي إلى تحقيق التوازن الداخلي من خلال التوافق بين الإنفاق الكلي (الاستيعاب + صافي الصادرات) والنتائج المحتمل تحقيقه في ظل القيد الخاص بمستوى الطاقة الإنتاجية في الأجل الطويل³.

أ-2- سياسات تحويل الإنفاق:

على افتراض نجاح سياسات خفض الإنفاق في تحقيق التوازن الداخلي، تتجه سياسات تحويل الإنفاق إلى المزيد من تقييد الطلب الكلي، هادفة بذلك إلى تحقيق التوازن الخارجي، تلك السياسات تركز على عدة أدوات وإجراءات اقتصادية، من أهمها استخدام تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، بغرض التأثير على الأسعار السببية للصادرات والواردات، وبالتالي زيادة الطلب العالمي على الصادرات، وتخفيض الطلب المحلي على الواردات، مع افتراض توافر الشروط اللازمة والكافية لنجاح تلك السياسة⁴، والملاحظ من خلال كل هذا أن هذه السياسات تعمل على زيادة الطلب العالمي على صادرات الدول النامية، دون أن يرتبط بذلك زيادة الاستيعاب المحليين أي أن الدولة تنتهج سياسات مالية ذات طابع انكماش في حالة إتباع الوسيلة الأولى (خفض الإنفاق)، وذات نمط توسعي في حالة إتباع الوسيلة الثانية (تحويل الإنفاق).

¹ - د. س. زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 159.

² - المرجع نفسه، ص 159-164.

³ - ميسرة إبراهيم أبو، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ - المرجع نفسه، ص 19.

المبحث الثاني: حتمية الإصلاح الاقتصادي

تتزايد الحاجة إلى عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ، خاصة أمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية الكلية، سواء فيما يخص المحافظة على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) أو التوازن الداخلي (بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي) أما فيما يخص عدم قدرة السياسة الاقتصادية القائمة على تحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي فهذا راجع إلى مجموعة من العوامل الداخلية المتمثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في تلك الدول والخارجية المتمثلة في التطورات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية والخارجية

أ- العوامل الداخلية:

إن الدول النامية وإن اختلفت مع بعضها البعض فيما يخص ظروفها السياسية ، وأيضاً وجود تباين فيما يخص تجاريتها وسفطاتها التنموية إلا أن هناك حداً أدنى من الخصائص المشتركة تتميز بها اقتصاديات هذه البلاد خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حيث أن هذه الخصائص تسهم بشكل مباشر في خلق الاختلالات الاقتصادية ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1- انخفاض المستوى المعيشي: تعاني العديد من البلدان النامية من انخفاض

المستوى المعيشي لغالبية السكان يصل إلى حد التدهور في بعضها ، وذلك يعود إلى انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه وعموماً فالأمم المتحدة تستخدم كمؤشر كمي أرقام الناتج القومي الإجمالي (PNB) ومتوسط نصيب الفرد منه مقاساً بالدولار¹.

2- انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية: يعود ذلك الانخفاض أو التدهور في

مستوى الطاقة الإنتاجية في البلاد النامية إلى عدة عوامل أهمها: انخفاض العمل إذا ما قورن بالعناصر الأخرى ، أيضاً تأخر الفن الإنتاجي المستخدم حيث لا تزال تعتمد كثير من البلدان النامية على العمل اليدوي ، وينقصها الخبرة الفنية والتنظيمية.

3- التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: يتميز هيكل الصادرات في

أغلب الدول النامية بالاختلال ، وذلك بدرجات متفاوتة، ويرجع ذلك إلى ظروف تاريخية معينة يتم فيها اندماج الاقتصاديات المختلفة آنذاك في السوق

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 14.

الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر، مما انجر عنه قيام نوع من التخصص الدولي، والذي بموجبه انحصر تخصص تلك الدول المتخلفة في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بينما البلدان المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع الصناعية¹.

4- اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

رغم الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي في الدول النامية والذي يتميز بضعف إنتاجية العمل الزراعي، وأيضاً فشل النمط التصنيعي والمعتمد على مجموعة من الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي، هذه الصناعات زادت من عجز ميزان المدفوعات بدلاً من تحسين وضعه عبر الزمن، حيث أن تشغيل الطاقات الإنتاجية كان مرتبطاً بانتظام تدفق الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار ودفع براءات الاختراع ... إلخ إضافة إلى عدم استطاعة الدول النامية مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي في هذه الصناعات من هنا فقد شاخت تلك الصناعات وهي بعد في مرحلة الطفولة².

ب- العوامل الخارجية:

إن العوامل الخارجية التي توجب عملية الإصلاح الاقتصادي باعتبارها عوامل تعود إلى خارج النسق يمكن طرحها في العوامل الرئيسية التالية:

1- العولمة: هي تلك الظاهرة التي تتمثل في عملية كبرى لتفكيك وإعادة ترتيب

العالم بناء على تصورات ورؤى مختلفة وهذا ما يفرض على كل دولة من دول العالم أن تعيد حساباتها بما يتوافق مع عملية الفك وإعادة الترتيب³. أما في مجال السياسة الاقتصادية الوطنية، فالعولمة هي عبارة عن أداة تعمل على تسويق النظام الاقتصادي الرأسمالي وهذا يعني التخلي عن السياسة الاقتصادية المحلية وأن تحل محلها السياسة الاقتصادية الرأسمالية وهذا ما يزيد من أهمية القيام بإصلاحات اقتصادية.

2- التكتلات الاقتصادية: يعد تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وخلق مناطق

التجارة الحرة تضم في الغالب دول اقتصاد السوق الصناعية المتقدمة، والدول الأقل نمواً، أمراً في غاية من الأهمية خاصة لتلك الدول الأقل نمواً داخل وخارج التجمعات وبخاصة البلدان الصناعية المتقدمة، أما المنافسة خارج

¹ - عصام نور، دول العالم الثالث وتحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 31.

² - رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضرواوة الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1987، ص 87.

³ - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 141.

التجمع تكون مع دول العالم المنخرطة في تكتلات اقتصادية أخرى أو غير المنخرطة.

3- توقيع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O):

في إطار نظام اقتصادي واحد هو نظام اقتصاد السوق أصبح ميسورا أكثر من قبل السعي لتحرير التجارة الخارجية وإزالة المعوقات والحواجز التي فرضت عليها في خلال فترة الحرب الباردة حيث أن تحرير التجارة سيؤدي إلى نمو حركة رؤوس الأموال وفي ذلك تدعيم لتيار العولمة، وتعتبر دورة الأورغواي في أفريل من سنة 1994، وبعد 8 سنوات من المفاوضات، أهم مرحلة سجلت نهاية فقدان الجات « GATT » (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية) لمصادقيتها، وانتقال مهامها وأهدافها إلى "المنظمة العالمية للتجارة" الذي اعتبرها ميلادها يوم 01/01/1995¹.

المطلب الثاني: مضمون الإصلاح الاقتصادي

تتضمن عملية الإصلاح الاقتصادي التوجه نحو الحرية الاقتصادية بشكل عام، وذلك من خلال المحاولة التي تندرج كضرورة حتمية ضمن السياسة الإصلاحية و التي تختلف من حيث نوعها و عددها باختلاف مظاهر الخلل حسب البلد المعني:

1- اتفاق آراء واشنطن²:

تعود هذه التسمية إلى فترة انتهاء الحرب الباردة، هذه الاتفاقات تتضمن على حزمة من عشر نقاط سياسات الإصلاح حيث تركز علم : انضباط الاقتصاد الكلي (خاصة المالية العامة) و على اقتصاد السوق ثم الانفتاح على الاقتصاد العالمي و هذه الإصلاحات هي:

- ✓ انضباط المالية العامة من خلال القضاء على عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات إلى جانب مواجهة معدلات التضخم المرتفعة.
- ✓ إعادة ترتيب أولويات المصروفات العامة.
- ✓ الإصلاح الضريبي: و الهدف منه وضع نظام للضرائب يجمع بين وعاء ضريبي واسع، و أسعار حدية معتدلة للضرائب.
- ✓ تحرير أسعار الفائدة.
- ✓ معر صرف تنافسي.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ *تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الخارج.

1- معهد الأطلس، دور المؤسسات الاقتصادية في العولمة الاقتصادية، سلسلة المنشورات العدد 10، 2000، ص 99-10.

2- ضياء مجيد الموموي، اختراعات في أسس العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 57.

4. زميت محمد، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، دفعة 2003-2004.
5. فتاح حاج محمد، دراسة مخطط محاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه - حالة صندوق النقد الوطني للتوفير والاحتياط -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2001.
6. مراد رابحي، الجهاز المصرفي الجزائري واقع وآفاق رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، دفعة 2001-2002.
7. مصطفى بخوش، النظام المصرفي الجزائري - إشكالية الاندماج في النظام المصرفي العالمي - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية، المركز الجامعي تبسة، دفعة 2004/2005.
8. نور الدين زرارى، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (1994-2005) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2006-2007.
9. يحيى محمد الحجاوي، البنك الجزائري للتنمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، 1987.

إلى «رأسمالية حرية السوق» التي تتطلب إحلال السياسة الاقتصادية الدولية باعتبار هذه الأخيرة هي حالة الترحيل الكامل للسياسة الاقتصادية الدولية في إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المعدة أصلاً من قبل سلطات القرار الاقتصادي الدولي « صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة»¹.

المطلب الثالث: الاختلالات الاقتصادية الخارجية و الداخلية

1- الاختلالات الاقتصادية الخارجية:

1- العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات: من أهم الاختلالات الاقتصادية الخارجية التي تعانيها البلدان النامية هو الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات و الذي يحدث عند التعديل الدائم في عرض منتوجات إحدى الدول أو في طلب العالم الخارجي عليها أو في عوامل الإنتاج المتاحة و هذا الاختلال يكون بالفائض أو بالعجز و هذا يعني أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات، و ذلك راجع إلى الاختلال القائم بين حجم و مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة و حجم هيكل الطلب الكلي من جهة أخرى و كمثال على ذلك تغييرات الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية وهذا العجز راجع إلى عوامل داخلية و خارجية من أهمها:

* العوامل الداخلية:

➤ زيادة معدلات التضخم، و بذلك ارتفاع الصادرات و انخفاض أسعار الواردات.
➤ اقتصار هيكل صادرات البلدان النامية على سلعة وحيدة أو على عدد محدود جداً من السلع هذا من جهة ، و زيادة واردات هذه البلدان من مختلف السلع الاستهلاكية من جهة أخرى.

* العوامل الخارجية:

➤ الركود الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المتقدمة، و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في عقدي الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين، و اتصفت بانخفاض نسبة النمو مع بقائها ايجابية².
➤ السياسة المالية و النقدية الانكماشية التي اتبعتها البلدان المتقدمة، كرفع أسعار الفائدة العالمية و بالتالي تضخم القيمة الحقيقية لأعباء الدين الخارجي للبلدان النامية ناهيك عن الإجراءات الحمائية تجاه وارداتها من تلك البلدان خاصة بعد الأزمة النقدية في عقد السبعينات من القرن الماضي.

1- عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-159.

2- محمد الأملرش، "حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراعنة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 244، 1999، ص ص 06-07.

2- المديونية الخارجية: زادت التدفقات المالية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين في الدول المتقدمة و البنوك التجارية الدولية إلى البلدان النامية حيث تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقدي السبعينات و الثمانينات بالنشاطات المكثفة للمشروعات متعددة الجنسية و يعتبر إقبال الدول النامية على طلب رؤوس الأموال الأجنبية، و بذلك تزايد اعتمادها المفرط على التمويل الخارجي سواء كان على شكل استثمارات أو في شكل قروض أجنبية من أجل إنجازها لبرامجها التنموية بهدف القضاء على الفقر و التخلف احد أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الاستدانة¹. و من أهم العوامل التي ساعدت على تفاقم أزمة المديونية الخارجية في البلدان النامية ما يلي:²

1- العوامل الداخلية:

- إهمال تنمية مختلف القطاعات بسبب اهتمام الدول النامية بقطاع السلع الأولية المصدرة كأساس للحصول على العملات الأجنبية.
- اتساع فجوة الموارد المحلية و خاصة في العقد السابع، يرجع إلى نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات الناتج المحلي بسبب زيادة السكان و الدخول النقدية و شيوع أنماط استهلاكية ظرفية غير رشيدة.
- فشل نمط التنمية و التصنيع في البلدان النامية، مما زاد في تفاقم مشكلات ديونها.
- الفساد الإداري الكبير في أجهزة الدولة في هذه البلدان، مما انجر عنه نهب جاني كبير من القروض الخارجية التي عقدتها خلال السبعينات و أوائل الثمانينات، و تم ذلك في شكل أموال ضخمة دفعت لأصحاب النفوذ على أنها لقاء عوائد عمليات الوساطة و السمسرة و الوكالة.

2- العوامل الخارجية:

- قيام المؤسسات المالية و البنوك الدولية على منح القروض الميسرة للدول النامية دون إخضاع ذلك لعمليات رقابية أو متابعة. هنا في محاولة منها لاستغلال السيولة النقدية الناتجة عن الفوائض النفطية.
- تزايد العجز في الميزان التجاري، الناجم عن التضخم المحلي في البلدان النامية، الذي اثر سلبا على الموقف التنافسي لصادرتها مقارنة مع زيادة الواردات يضاف إليه أن التضخم المحلي يضغط على سعر الصرف للعملة المحلية فيتدهور هذا السعر و يشجع على هروب رؤوس الأموال بالخارج.

1- الهادي خالدي، المرأة الكاتفة لصندوق النقد الدولي مع إشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 152.
2- برمزي زكي، العوامة المالية، الاقتصاد السيلسي، دار المستقبل العربي القاهرة، ط1، 1999، ص 45

ب- الاختلالات الاقتصادية الداخلية:

1- عجز الموازنة العامة للدولة: استهدفت الثورة المالية العامة في البلدان النامية الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان و تحقيق مهمات التنمية الاقتصادية، تلك الثورة التي قامت على دعائمين أساسيين هما: نمو الإنفاق العام من جهة ، و نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى، و إن كان ذلك قد أدى إلى بروز العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام بمعدلات اكبر من نمو الإيرادات العامة.¹

2- التضخم: هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية أو بعبارة أخرى هو ارتفاع عام في مستوى الأسعار، و من ثم ترتفع تكاليف شراء نفس مجموعة السلع و الخدمات التي يختارها المستهلك² و البلدان النامية و كذلك المتقدمة واجهت في معظمها ارتفاعا ملموسا في معدلات التضخم و خاصة عقب صدمة البترول الأولى عام 1971 و نعتبر ظاهرة التضخم من احطر الطواهر التي تؤثر بالسلب على اقتصاديات الدول النامية. و تنقسم آراء الباحثين في دراسة هذه الظاهرة إلى فريقين:

فريق النقوديين الذي يرى أن هذه الظاهرة هي نتيجة لإفراط في استخدام أسلوب التمويل التضخمي ألهادف إلى تخفيض أو سد عجز الموازنة العامة للدولة و لعلاج هذه الظاهرة يتم انتهاج سياسات نقدية انكماشية³.

أما الفريق الهيكلي فيعتمد على وجود أشكال عديدة من الاختلالات الهيكلية في تغيير هذه المظاهر و أبرزها:

✓ التخصص الهيكلي في إنتاج المواد الخام و المنتجات الأولية و تصديرها.

✓ الاختلال الناجم عن جمود النظام الضريبي في الدول النامية.

✓ الاختلال الناجم عن تزايد الفجوة الغذائية في البلاد النامية.

✓ الاختلال الناجم عن طبيعة عملية التنمية الاقتصادية.⁴

3- تخلف و جمود الأسواق المالية و النقدية:

يقصد بالأسواق المالية الإطار المؤسسي أو مجموعة المؤسسات المالية التي يلتقي من

خلالها طالبوا الأموال و عارضوها.

¹ - رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عناية ، الجزائر، 2003 ، ص 73.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁴ - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

و البلاد النامية في معظمها تتميز بضيق أسواقها النقدية و المالية و عدم تنوع أصولها المالية و ذلك راجع إلى عدة عوامل:

- قلة التعامل بالأوراق المالية و اقتصار السوق النقدي المنظم على مجموعة من البنوك التجارية التي ينصرف نشاطها لتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- استئثار البنك المركزي و شركات التأمين الكبرى على أكثر من 80 % من المستندات المصدرة في سوق السندات التي تعد من أهم الأسواق النقدية و أكثرها تنظيماً في البلاد النامية.¹

¹ - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المبحث الثالث: الإصلاح المالي.

المطلب الأول: السياسة المالية.

1- مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية « Fix » وتعني حافظة النقود أو الخزانة¹ فتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة².

كما نعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

ومن خلال التعريفات ، نستطيع القول بأنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة من طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة³.

2- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1- جريدة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص 157.

2- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.

3- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.

4- Philip. A., Klein, the management of Market, Oriented economics Comparative perspective Wadxu the publishing company, Belmont, California , 1973, p 176.

أ- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار و مستوى الدخل الوطني بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب¹ مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة.

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

ب- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم، الغذاء... الخ، كما أن هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري ويقصد بالموارد البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال، وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الاستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج²، حيث من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحياناً عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعياً وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالسودا السائبة ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها

1 - Johnson Harry Gordon, On Economic and society, Chicago University of Chicago Press , 1975, p 240.

2- سهيل محمود معتوق، أمانة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدهات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالمواد المانية ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة و السياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة كان يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لاشك انه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينصب معيها دون توفير البدائل المناسبة.¹

ج- السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل الأسند لملكية وسائل الإنتاج يتحقق بالتوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي ان عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع وهناك نوعان من توزيع الدخل.²

1- التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي.

2- إعادة توزيع الدخل.

د- السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

3- أدوات السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية ثلاثة أدوات رئيسية تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة والأرصدة الميزانية.

✓ أ- النفقات العامة: يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات

التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات

عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة³ فالنفقات العامة عبارة عن

1 - ناصر الشح، المالية العامة، مطابع الدعوة، القاهرة، (1987)، ص 161.

2- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 459.

3- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، 2003، ص 54.

المبالغ النقدية التي تتفق من طرف الأشخاص العامة بفرض تحقيق منفعة عامة.

- تقسيمات النفقات العامة: تنقسم النفقات العامة حسب عدة معايير حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين.

فوفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية تنقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة وهيئاتها في شراء السلع والخدمات، فهي تتم مقابل خدمة، مثل الخدمات الصحية، أما النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدولة ومثال ذلك: النفقات التحويلية الاجتماعية، (تأمينات البطالة، الشيخوخة) النفقات التحويلية الاقتصادية (إعانات الاستغلال، إعانات التجارة الخارجية...).

- ومن حيث إمكانية تغطيتها بموارد عادية أو بموارد غير عادية (القروض العامة، الإصدار الجديد) تنقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية وإلى نفقات غير عادية.

- ووفقاً لمعيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم بشأنها الإنفاق العام، والذي يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، تنقسم النفقات إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة (الخاصة بتسيير المرافق العامة)، ونفقات الوظيفة الاجتماعية (تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي)، ونفقات الوظيفة الاقتصادية (الخاصة بالنفقات الاستثمارية).

- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: يمكن أن نلمس آثار النفقات العامة في المجالات الاقتصادية التالية:

- تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك: يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة كما يمكن أن تزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك.

- تأثير الإنفاق العام على الإنتاج من خلال الجوانب التالية: زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية، كما أن تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وأيضاً زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية

تؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير الاتصالات والمواصلات وغيرها وبالتالي زيادة الإنتاج.

- التأثير على توزيع الدخل: حيث أن النفقات العامة على خدمات ومشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخل المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخل المتدنية.

- التأثير في مجال مكافحة البطالة: حيث أن زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف واستيعاب لبعض العاطلين عن العمل.

✓ ب- الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية¹.

وتجد الإيرادات العامة مصدرها كقاعدة في الدخل الوطني الذي يمثل القوة الشرائية الموجودة في المجتمع في فترة معينة، ويأخذ الصور التالية:

- تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها الأفراد، وتحصل على جزء آخر من هذا الدخل بما لها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل دفعها أي فائدة أي عن طريق القرض العام.

- كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل نتيجة لتملكها جزءاً من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي ويأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة.

وإذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الممرور السابقة والتي تعد مصدرها الأساسي في الدخل الوطني فقد تلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، أو الحصول على قوة شرائية تنقل إليها من الخارج عن طريق الاقتراض من الخارج.

- تقسيمات الإيرادات: مما سبق يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، وتتمثل الإيرادات العادية فيما يلي:

[1- عيد المطلب عيد الصيد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- الضرائب، الرسوم إيرادات أملاك الدولة
 - أما الإيرادات غير العادية فتتمثل فيما يلي:
 - القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد.
 - الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة: وتتمثل في:
 - الأثر على الاستهلاك والإنتاج: حيث أن فرض ضريبة على الدخل يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة، كما تسمح فرض الضرائب للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي.
 - الأثر على الادخار والاستثمار: حيث أن الزيادة التصاعدية للضرائب تقلل من القدرة على الادخار وبالتالي يقل الاستثمار.
 - الأثر على توزيع الدخل: حيث يؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعديّة إلى تقليل التهرب الضريبي وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء، فالنتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.
 - الأثر على الإقبال على العمل: حيث يؤدي فرض الضرائب على الدخل المحدودة إلى زيادة الإقبال على العمل والبحث على عمل إضافي.
- ج الأرصدة الميزانية: يمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات ، فالعجز يدل على وجود سياسة ميزانية توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي ، أما الفائض فيدل على وجود سياسة ميزانية انكماشية فزيادة الضرائب تؤدي إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي نقص طلبهم ومن ثم نقص الطلب الكلي.
- ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:
- التوسع العام لدور الدولة والذي تبعته متطلبات واحتياجات جديدة للمواطنين بشأن ضمان مستوى المعيشة وإعادة توزيع المداخيل وخلق مناصب الشغل ومساعدة المؤسسات أو القيام بالخدمات المجانية أو بيعها بأسعار أقل من تكاليفها.
 - ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة التي نتج عنها ضعف في المداخيل الضريبية ومن جهة أخرى النفقات العمومية استمرت في الارتفاع بصفة كبيرة (نفقات الإدارة العامة، النفقات العسكرية، نفقات التربية والصحة...).
 - إن ارتفاع الاقتطاعات على المؤسسات (ضرائب واشتراكات اجتماعية) قد تؤدي إلى تعطيل المنافسة لبعض المنتجات على المستوى العالمي، حيث أنه بالنسبة للاقتصاد المفتوح على الخارج فإنه كل ارتفاع للضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي على

المؤسسات يؤثر. بصفة طبيعية على القدرة التنافسية إما بصفة مباشرة إذا انعكس على أسعار البيع، أو بصفة غير مباشرة من خلال أنها تؤدي إلى ضعف قدرة التمويل الذاتي ومن ثم القدرة على الاستثمار تكون ضعيفة.

- ارتفاع أو تضخيم الضرائب أو الاشتراكات الاجتماعية على المؤسسات قد تؤدي كذلك إلى تشجيع التهرب الضريبي، وكذلك تؤدي إلى تحويل عمليات الإنتاج لبعض المؤسسات باتجاه البلدان التي تكون بها التشريعات الضريبية والاجتماعية مساعدة وسهلة.

- ارتفاع الاقتطاعات على العائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم. وكل هذه الأسباب تجعل من النفقات العامة مستمرة في الزيادة وتصبح من زيادة الضغط الضريبي وبالتالي يزداد العجز في الميزانية والذي يمكن تمويله من خلال عدة مصادر¹:

- التمويل عن طريق البنك المركزي: وذلك عن طريق بيع سندات حكومية للبنك المركزي أو المسؤول على تسييقات منه.
- التمويل عن طريق البنوك التجارية: ويتم هذا من خلال شراء سندات الدين العمومي المصدرة من قبل الخزينة العمومية من طرف البنوك التجارية.
- التمويل بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي: ويتم هذا من خلال شراء سندات الدين العمومي من طرف القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الإصلاح النقدي

لقد استهدف الإصلاح النقدي وتطوير أدوات السياسة النقدية والائتمانية وعلاج جوانب التناقض والقصور بها وذلك جعل قوى السوق هي المتحكم الرئيسي في توزيع الائتمان وتعبئة المدخرات وتحديد أسعار الفائدة، فضلا عن إدارة السياسة النقدية، وتحديد سعر الصرف ويقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي للسيطرة على معدل التضخم وذلك من خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب الغير مباشرة².

1- السياسة النقدية:

1-1- مفهوم السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية هي السياسة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في المعروض النقدي خلال الجهاز المصرفي ويختص البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية لأعتبره المشرف المنظم لعمل الجهاز المصرفي

1- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، 1999، ص 454.
2- نشرة الصندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص لمحمد مرحان، سبتمبر، 1999، ص 2.

كما تعرف على أنها مجمل التدابير التي يستعملها البنك المركزي على المعروض النقدي كوسيلة لإدراك أغراض السياسة العامة.

1-2- أهداف السياسة النقدية

من بين أهداف السياسة النقدية ما يلي:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
 - المحافظة على قيمة العملة.
 - تشجيع النمو الاقتصادي.
 - المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي.
 - دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
 - تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- وما دامت السياسة النقدية أداة ووسيلة واحدة فيجب أن لا تحمل بأكثر من هدف واحد - المحافظة على استقرار الأسعار - كهدف نهائي لأنه يعتد باستقرار الأسعار، يمكن المحافظة على أسعار العملة الخارجية "سعر الصرف"¹ ولتحقيق الهدف النهائي لابد من وجود مؤشرات يعتمد عليها عن طريق مراقبتها وإدارتها ويطلق عليها بالأهداف الوسيطة.

أ- الأهداف الوسيطة:

وسميت أهداف وسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف ، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية أو العامة².

ومن بين الأهداف الوسيطة نجد أسعار الفائدة، المجمعات النقدية والقرض، وسعر الصرف.

أ-1- الأهداف الكمية :

وتنقسم إلى هدفين هما:

- مجاميع الكتلة النقدية:
- ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع ويرمز لها بالرمز M وهي عدة أنواع³.

M_1 : يعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

1- علي توفيق ، وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد 2، أبو ظبي، 1996، ص 27.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

3 -Arnaudde Serviony, Juaw Zeleko, Economie financière Dunod, Paris, 1999, p 199.

$M_1 = M_2 +$ الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.

$M_2 = M_3 +$ الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليها إجمالي السيولة المحمية وترتبط M_1 ، M_2 ، M_3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M_1 إلى M_3 .

وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M_2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

• القروض: وهي أنواع حيث نجد القرض الداخلي الذي يشمل قروض بنكية للمقيمين وذلك في القطاع العام والخاص والقرض الداخلي الشامل، والذي يشتمل مختلف التمويلات الداخلية (القروض البنكية وغير البنكية للمقيمين) وأخيرا القرض الإجمالي والذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد (قرض داخلي شامل وتمويل خارجي) وهذه الديون لها علاقة تربطها بالنشاط الاقتصادي.

أ-2- سعر الفائدة: أعطى المفهوم الكينزي لسعر الفائدة دورا جديا هام في تحقيق هدف النمو فحسب هذا المفهوم فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية.

أ-3- سعر الصرف: يرى بعض الاقتصاديين في مرونة أسعار الصرف وسيلة جديدة لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وذلك عندما تحقق الدولة فائضا في معاملتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملة الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم تناقص الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجزا في معاملتها الخارجية فإن الآلية السابقة تعمل باتجاه معاكس حيث يزداد عرض العملة الوطنية فينخفض الطلب عليها وتصبح أسعار سلع الدول

منخفضة بالعملة الأخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم تلاشي العجز تدريجيا.

وعليه فإن السلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الإقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات¹.

ب- الأهداف النهائية: تتمثل أهداف السياسة النقدية النهائية في استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، النمو الإقتصادي والتشغيل الكامل.

لقد أثبتت تجربة سنوات التسعينات وبينت أنه لا يرجى إدراك عرض التوازن الخارجي والأسعار دون أن يتبع ذلك تبعات سلبية على النمو الإقتصادي والتشغيل وبالمقابل الوجهة المعاكسة فانصب جل اهتمام السياسة الإقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية يفضي في الأغلب إلى استفحال معضلة التضخم وإلى اختلال التوازن الخارجي.

يعتمد اختيار أي هدف (الهدف الوسيط أو الهدف النهائي) من السياسة النقدية على عوامل التي تحدد وضعية السلطات النقدية و منها عملية المراقبة و التداول الذي يسمح به الإطار المؤسسي، خصائص الوساطة المالية، وكذلك طبيعة السوق المالي و الخارجي للنظام البنكي، وضعية و آثار النظام غير المالي و كذلك الفائض أو الخسائر في حسابه المالي، و أخيرا العناصر التقليدية للبنوك المركزية.

يتم تفضيل الهدف الوسيط القرض الداخلي أي عنصر من مقابلات الكتلة النقدية إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا في هذه الحالة، يفضل اخذ مجاميع الكتلة النقدية كهدف و هكذا فالسياسة النقدية تبحث عن تسوية هذه الوضعية باللجوء إلى تحديد آثار فائض ميزان المدفوعات على السيولة الداخلية.

3-1- أدوات السياسة النقدية:

تتمثل أدوات السياسة النقدية في :

3-1-1: سياسة الاحتياطي الإجباري:

يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو بنسبة معينة من أصوله النقدية و ودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي.

والهدف من هذا يتمثل في حماية المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية على خلق الائتمان فرفع هذه النسبة يعتبر إجراءا انكماشيا المقصود به الإقلال من سيولة البنك

1- فريدة بخرار، يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 363.

التجاري، و تجميد جزء كبير من احتياطياته النقدية مما يقلل من قدرته على التوسع في الإقراض و العكس من ذلك.¹

أ- فاعلية سياسة الاحتياطي الاجباري:

إن فاعلية سياسة الاحتياطي الاجباري تؤثر تأثيرا مباشرا و فعالا في سيولة البنوك التجارية²

هذا التأثير يتقرر بإدارة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها.

ب- أثر سياسة الاحتياطي الاجباري:

تتضمن مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان و منح القروض تتوقف على حجم الودائع النقدية التي يحصل عليها، و التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته الناشئة عن توقع مطالبات أصحاب القروض بحقوقهم من خلال زبائنهم في شكل نقود قانونية و البنك التجاري لا يحاول أن يجمد كل الأرصدة النقدية التي يحصل عليها في خزينته، بل انه يقوم باستغلالها بعدة طرق كإقراضها أو شراء الأوراق المالية و التجارية أو خصم ما يقدم إليه من هذه الأوراق، و بذلك يحصل على ائتمان أو عوائد تحقق له قدرا من الأرباح و بالتالي تترتب على ذلك أن مطالبات البنك التجاري بإيداع جزء أو نسبة مما لديه من رصيد نقدي نتيجة الإيداعات المختلفة و التي يقوم بها الأفراد و المشروعات لدى البنك المركزي.

3-1-2: سياسة إعادة الخصم:

و يعرف سعر إعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية و الازونات الحكومية للبنوك التجارية و هو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.

و لا يتم تحديد هذا السعر بناءا على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من اجل التأثير على السوق النقدية و على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.³

أ- أثر سياسة سعر الخصم:

تحديد سعر الخصم يكون بإرادة البنك المركزي و بفضل هذا السعر يستطيع البنك المركزي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، حيث انه عندما يريد البنك المركزي ان يؤثر على حجم الائتمان (حجم القروض التي يقدمها للبنوك) فانه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم

1- بخزار فريدة، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 364-365.

2- رشاد العصار ، رياض الحنبي، النقود و البنوك ، دار صفاء للنشر و التوزيع، صان، 2000 ، ص 153.

3- مصطفى رشدي شححة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت، 1981، ص 244.

أما في حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الخصم و بالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد و بالتالي يقل الطلب على النقد و هذا ما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخم (أي اتباع سياسة انكماشية)¹.

ب- فعالية سياسة سعر الخصم:

فعالية أداة سعر الخصم لا يمكن أن تظهر إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير البنك المركزي، ففي حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (التمويل الذاتي) أو أنها تحصلت على قروض أجنبية فالرفع من سعر الخصم لا يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان نظرا للزيادة الحاصلة في عرض النقود.

و عليه يتوقف نجاح سياسة سعر الخصم في التأثير على حجم الائتمان على عوامل كثيرة منها:

- مدى اتساع سوق النقد وخاصة سوق الخصم
- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للمقترضين والتي ترتبط بأوجه الأنشطة الاقتصادية فمثلا في عمليات المضاربة نجد رجال الأعمال يقترضون ولو بأسعار مرتفعة مما يضعف أهمية سعر الفائدة المدفوعة للحصول على الائتمان².
- مدى اعتماد البنوك الخارجية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية³.

3-1-3- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشتريا أو بانعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية⁴، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية من السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.

أ- أثر سياسة السوق المفتوحة:

1- هيثم أنزغي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000، ص ص 192-193.

2- صبيحي تادرس، قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 163.

3- كامل البكري والأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 210.

4- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 449.

3-1-3- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية²، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية من السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.

أ- أثر سياسة السوق المفتوحة:

نعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان وتظهر أهمية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وعلى سعر الفائدة في السوق.

كمية الاحتياطي المصرفي: إن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وذلك لأن البائع سوف يودع الشيك الذي اشتراه لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه فتزداد الودائع بمقدار الشيك وتزداد الشيكات تحت التحصيل التي يقوم البنك التجاري بتحصيلها من البنك المركزي وبالتالي تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري في حين تؤدي سلبية بيع الأوراق المالية إلى امتصاص هذه الاحتياطات³.
حجم الائتمان وسعر الفائدة:

تؤثر عمليات السوق المفتوحة على حجم الائتمان بالتوسع و الانكماش عن طريق التأثير على عرض النقود ففي حالة التضخم إذا رغب البنك المركزي بتقييد حجم الائتمان وامتصاص جزء من النقود المتداولة فإنه ينزل بائعا للأوراق المالية و السندات فتتخفض أسعارها مما يؤدي إلى تضيق إمكانية الائتمان المصرفي و بالتالي يقل النقد المتاح للتداول فتترفع أسعار الفائدة أما في حالات الانكماش ينزل البنك المركزي إلى السوق مشتريا لهذه الأوراق والسندات فتترفع أسعارها مما يغري الأفراد و البنوك ببيع ما بحوزتهم من سندات و بالتالي تتزايد السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى ترايد إمكانية الائتمان المصرفي وبالتالي يتوسع حجم النقد المعروض الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

ب- فعالية عمليات السوق المفتوحة:

إن فعالية وتجاح عمليات السوق المفتوحة تتحقق بتلقي البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمؤسسات من جهة أخرى، إذ أن توجه البنك المركزي إلى عمليات السوق

1- كامل البكري والآخرين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 210.

2- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 449.

3- محمد مروان السمان والآخرين، مبادئ التحليل الاقتصادي و الجزئي و الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، 1998، ص 261.

المفتوحة لتوسيع الائتمان قد لا يجد صدها لدى المستثمرين حتى في حالة اتباع البنوك لسياسة إقراض سهلة وهو ما حصل في إنجلترا سنة 1932 و1933.¹ ومن هنا يمكن القول بأن إدارة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل يتوقف على حجم وطبيعة السوق النقدية والمالية فيجب أن يكون هذا السوق شاملاً، وتتوفر فيه كميات كافية من الأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في السوق.

1- إصلاح سعر الصرف²:

إن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب ، وإذا كان التمويل خارجي فإن الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الاختلالات بين الأسعار والتكاليف المحلية وابتعادها على السوق العالمية وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف، لأنه يتطلب دوراً رئيسياً في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.

إن سياسة أسعار الصرف تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت العجز في موازين المدفوعات ويرى الصندوق أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق، وهذه الأسعار عادة يكون مغالياً فيها، فهي بالتالي تؤدي على ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظراً لارتفاع أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير وانتشجيع على ظهور السوق السوداء أو الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية ويكون لها سعرين، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي، وسعر السوق وهو السعر الغير رسمي.

كما أن المغالاة في قيمة العملة يؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي إلى السوق السوداء. وتقلل من الاستثمار الأجنبي في داخل البلد الذي يوصي الصندوق بإجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد التي تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي. كما أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية ، وهذا من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي من خلال بيعه في السوق الرسمية وتخفيض قيمة العملة أثار على الصناعات والواردات وكذلك تدفق رؤوس الأموال وتحويلات العاملين بالخارج، فإن الصندوق يرى أن من الصواب التدرج في تخفيض قيمة العملة وذلك باستعمال الأسعار السائدة في السوق الموازية أو باستخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أو

1- ضياء مجيد المومني، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 268.

2- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحمد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان ، الأردن، 2009، ص 50-51.

يربط التعديل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، أو الجمع بين كل هذه الأساليب فيكون من الأفضل في كل هذه الحالات التدرج في التعديل ، حتى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج النسبية لميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي:

1- إصلاح النظام البنكي:

يتم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال الإصلاح البنكي، الذي يهدف إلى تحسين دور الوساطة المالية ودفع البنوك إلى اعتماد دراسة المردودية الاقتصادية والانتباه لدرجة المخاطر وكذلك تقييم تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع. وتمحور هذه الإصلاحات في:

- إجراء دراسات مع خبراء البنك العالمي، حول الإصلاحات الهيكلية في الميدان البنكي وكذا دراسة حول سوق رؤوس الأموال كما سيتيح إجراء دراسة رفيعة خبراء البنك العالمي، أيضا للبحث عن العوامل المحفزة على تأسيس وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية التي تسمح باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص.
- تحرير أسعار الفائدة المدينة.
- البدء بالعمل بنظام التأمين على الودائع لصغار المودعين.
- تطوير السوق النقدي عن طريق تشجيع مؤسسات إعلام من تقديم عروض على شكل مزايدة للقروض.
- توسيع بناء السكنات إلى البنوك.
- العمل على تطوير سوق مالية فعالة قادرة على تعبئة الادخار طويل الأجل وتوجيهه إلى الاستثمارات الأكثر مردودية، عن طريق تشجيع المؤسسات الاقتصادية بإصدار سندات توظيف والتراخيص بإصدار شهادات الإيداع¹.

2- إصلاح المؤسسات العمومية وخصوصتها:

- يبدأ البرنامج في هذه النقطة بالتذكير بالجهود المبذولة والتي تخص دعم استقلالية المؤسسات العمومية والعمل على تطهير حافظاتها المالية.
- برامج عماء أعدت أو هي في الطريق، للاعداد وهي إعادة هيكلة مؤسسات عمومية غير مستقلة في إطار قرض من البنك العالمي في إطار قرض تمويل المؤسسات والتصحيح الهيكلي.
 - وضع حيز التنفيذ لتصفية بعض المؤسسات المحلية

1- كريم النشاشيبي، وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 92-93.

الفصل الأول: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي والمالي

خاتمة:

بصورة عامة يرى خبراء الصندوق أنه إذا كان البلد يواجه عدم توازن خارجي فإن ذلك ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال بيد أنه إذا كان هذا الاختلال ناجم عن عوامل دائمة ، وإذا لم يتخذ البلد الإجراءات والسياسات الضرورية للتكيف فإن الحاجة لتمويل هذا العجز بموارد خارجية سوف تستمر بلا نهاية، وهو ما يعني أن الاستمرار في الاستدانة يفقد الدولة المدينة مصداقيتها وعليه وجب الإسراع في إصلاحات اقتصادية ومالية التي تحل محل مشكلة الاختلالات الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني: مسار الإصلاحات الاقتصادية و المالية في الجزائر

مقدمة:

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على الجهاز المصرفي من أجل تمويل التنمية الاقتصادية, ولهذا يعرف الاقتصاد الجزائري باقتصاد الاستدانة.

وباعتبار الجهاز المصرفي بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني و دفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم, عملت السلطات الوطنية على إدخال إصلاحات منذ الاستقلال على جهازها المصرفي و على نظام تمويل الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الفصل سنحاول تتبع مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري و التغييرات التي طرأت على نظام التمويل , حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: استراتيجية تمويل التنمية في الجزائر خلال مرحلة التخطيط.

- المبحث الثاني: الجهاز المصرفي قبل قانون النقد والقرض.

- المبحث الثالث: نظام التسويل على ضوء قانون النقد و القرض.

وفي الأخير ملخص للفصل يلم أهم النقاط التي تطرقنا إليها.

المبحث الأول: استراتيجية تمويل التنمية في الجزائر خلال مرحلة التخطيط

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمرحتين رئيسيتين تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى (1962-1966): وهي تمثل بداية وعودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق.

المرحلة الثانية (1967-1989): وهي تمثل عهد الاقتصاد الإداري.

أولا: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962-1966)

1- مميزات واقع المرحلة (62-66):

تميزت بداية هذه الفترة أي سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بين المعمرين.

- قطاع زراعي حيث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها ، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 100000 كلم، و4300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا و600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية¹.

- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين منها حوالي 500000 إطار من المستوى العالي و350000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدم² وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

- وجود قطاع مصرفي مكون فقط من فروع لـ بنوك أجنبية متركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على الموانئ الكبرى.

1- صالح صباحي، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.

2 - Ahmed Henni, économie de l'Algérie indépendante, E N P G Algérie, 1991, p 26.

2- إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة:

- وأمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة جهات رئيسية هي¹:
- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل تاركها.
 - المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادة الدولة 56% من أسهم شركة الغاز (CAMEL) و 40% في رونو (COUL) و 30% في (S. A. B. A. B) و 25% في الإتحاد الصناعي الإفريقي والشبكة الأكثر أهمية في الجزائر.
 - إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية من الاقتصاد.
 - وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة في إنشاء البنك المركزي 1962/12/13 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 اوت وتأمين البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966 وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13.

ثانيا: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في فترة (1967-1989):

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين .

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأمين في الميادين الصناعية والمالية والمناجم والبتروولية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة مثل ما يبينها الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي ، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لأن السلطة كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

الجدول رقم 01: أهمية كل قطاع في الاقتصاد في الفترة (67-89) % (الوحدة مليار دج/المبلغ)

المجموع	المخطط الخماسي الثاني 89-85	المخطط الخماسي الأول 84-80	الفترة الوسطية 79-78	المخطط الرابعي الثاني 77-74	المخطط الرابعي الأول 73-70	المخطط الثلاثي الأول 69-67	قطاعات الأنشطة
1160,6	550	400,6	161,3	140	27,7	11	المبلغ الإجمالي:
	31,6	32,8	62,2	60,7	57,3	53,5	الصناعة
	14,4	9,9	7,2	7,3	11,9	0,5	المحروقات
	54	57,3	30,6	32	30,5	26	الزراعة والري
							القطاعات الأخرى

Source/ Ministère de la planification –Algérie- rapports annuels

وكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (67-69) هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة ، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، أما المخطط الرابعي الأول (70-73) فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل التقدير وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما. أما المخطط الرابعي الثاني (74-1977): فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، ويتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، وانتقل إنتاج النفط الخام من 22,8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة¹.

وكان من المتوقع أيضا أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46% وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وتستلزم 11 مليار دج في الاستثمارات العمومية أنظر الجدول رقم 02².

1- بن عينة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث التنويع الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير، 1999، ص 53.
2- جمال الدين لمويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ترجمه الصديق سعدي، 1986، ص 121.

الجدول رقم 02: الناتج الوطني الاجمالي في الاستثمارات العمومية من 1974-1977

القطاع	مجموع النفقات المرخصة	%	تكاليف البرنامج
الصناعة	48000	44	65350
الزراعة	12005	11	9224
الري	4600	5	4840
السياحة	1500	2	1200
الصيد البحري	155	1	54
المرافق الأساسية	15521	14	16718
التكوين والتعليم	9947	9	8988
الشؤون الاجتماعية	14610	14	16330
التجهيز الإداري	1399	2	1340
شؤون أخرى	2520	3	2463
المجموع	110117	10000	126.471

المصدر: المخطط الرباعي 1974-1977 التقرير العام ص 89.

وعموما كان معدل الاستثمار الخام قد سجل ارتفاعا منذ 1970 ليتجاوز متوسط 35% ويصل إلى نسبة 46% ما بين عامي (1978-1979) و استأثرت الصناعة بالنسبة الكبيرة من إجمالي الاستثمارات و كانت على النحو التالي:¹

✓ 52% في الفترة (1970-1973).

✓ 43.4% في الفترة (1974-1977).

✓ 62% في الفترة (1978-1979).

أما فيما يخص القطاعات الأخرى فالسيطرة كانت للصناعة القاعدية وكانت كما يلي:

✓ 88.7% في الفترة (1967-1969).

✓ 86% في الفترة (1970-1973).

✓ 88% في الفترة (1974-1977).

✓ 78% في الفترة (1978-1979).

1 -hocine benissad, restructuration et reformes économiques (1979.1993) opu 1994, p 23.

أما المخطط الخماسي الأول فهدف إلى تصفية الاختلالات في الاستثمارات الوطنية حيث كانت الشركات الكبرى و القوية تحتكر السوق الوطنية وتقوم بممارسات بيروقراطية أيضا الزيادة المفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم التوازن في حجم الاستثمارات و القدرة على المساومة مع إدارة التخطيط و الصناعة و بالتالي التأثير على مكاتب اتخاذ القرار حتى تخصص لها معظم الاستثمارات مع إهمال توظيف الأموال في قطاعات أخرى كالقطاع الزراعي أو في الهياكل القاعدية (كالطرق المسكن، المدارس، المستشفيات ... و غيرها) وتبين أن السياسة تقويم المحروقات كانت هوة مالية تؤدي بالبلاد إلى الاستدانة الخارجية لآ تم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لقطاع المحروقات أي 63 مليار دينار فقط في مجموع 250 مليار دينار وهو مبلغ ضعيف ونصف المبلغ الذي كان قد قررته الخطة الرباعية الثانية¹.

ونتيجة للتحويلات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي قامت الجزائر مع مطلع عشرينية الثمانينات بالانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية بشروع السلطات العمومية بإحداث تغييرات هامة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة وفامت بإصلاحات مست مختلف جوانب الاقتصاد الوطني و الهادفة، إلى فك حلقة تداول المواد المالية المستمدة من المحروقات و الغاز الطبيعي و إنشاء قواعد تدعم الإنتاج الصناعي الفعلي مما يطرح توجه جديد مختلف إلى حد بعيد عن التوجه الماضي، هذا التوجه الجديد الذي يتجلى بشكل خاص في:

" التخلي عن القطاع الصناعي الثقيل ومنح أولويات جديدة لكل من القطاعات (الفلاحة و الري و الصحة و العمران و البناء ... الخ) وكذا من خلال إزالة الطابع الاحتكاري لمختلف الأنشطة عامة أو خاصة"².

وكانت البداية بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بمرسوم 80-242 الصادر بتاريخ 1980/10/04 وطبقت في بداية سنة 1981 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 3000 مؤسسة جديدة و استثمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 وكتتويج مع النظام المالي و المصرفي³.

أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): تم التركيز من خلال المخطط الخماسي الثاني على الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى الوضع الاقتصادي الدولي و انعكاسه على الاقتصاد الوطني و أهم ما سجله هذا المخطط ما جاء به اثر

1- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 29.

2- منصور محمد الشريف، أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي، المرجع الجامعي، سكيكدة، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي، و آثاره على قطاعي التعليم و الصحة، أيام 20، 21، 22/11/2000 ص 11.

3- كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 8) سبتمبر، 2005) ص 56.

الميثاق الوطني 1986 للمصادقة الشعبية على عديد الاختبارات أو الأهداف المسطرة في ميدان التنمية وهي كانت في شكل تصحيحات هيكلية و من أهمها ما يلي:¹

1- إعطاء الأولوية و الأهمية البالغة لتحديث قطاع الزراعة و الصناعات الاستهلاكية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من نقل أعباء الفاتورة الغذائية.

2- إعطاء اهتمام اكبر بالحاجات الاجتماعية لتحسين مستويات المعيشة للسكان.

3- الاعتماد على القطاع الصناعي الخفيف و المتوسط.

4- الاعتراف بدور اكبر للقطاع الخاص في عملية المخطط الوطني الشامل.

5- تشجيع وتسهيل الاستثمارات الخاصة المشتركة بين رؤوس أموال جزائرية وأخرى أجنبية.

6- التوجه التدريجي في الاقتصاد الليبرالي الحر و توسيع نطاق اللامركزية ويتضح من خلال

ذلك أن الجزائر اكتشفت بان العمل وحده هو عنصر الثروات إضافة إلى دور القطاع الخاص في رفع الأداء الاقتصادي و للإدارة المناسبة للجهد الجديد قامت الدولة بإعادة تنظيم القطاعين الزراعي و الصناعي ومنحت استقلالية للمؤسسات الصناعية و المستثمرات الزراعية التي كانت بحوزتها (1987-1988) و في ذلك تحول جديد من تعديل كان يعتمد على الإجبارية و المركزية إلى تعديل ينطلق من النشاط اللامركزي.

وفيما يخص المؤسسات العمومية قامت السلطات بوضع حد لمشكلة الديون لهذه المؤسسات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، حيث تحملت الخزينة العمومية مهمة سداد الديون التي كانت تربط الشركات ببعضها البعض، مما يتيح الظروف المناسبة للسير نحو " استقلالية المؤسسات " واستقلالية المؤسسة تعني إعطاء حرية المبادرة لمسيرى المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير².

أما فيما يخص القطاع الفلاحي فقد تم تقسيم الأراضي الفلاحية " المزارع الاشتراكية" الى مزارع فردية وهنا ما منح الأشخاص الحق في استخدام الأرض في حرية تامة وكانت الغاية من إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة هي تشجيع القطاع الفلاحي الذي كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة مثلا.

1- منصور محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 13.
2- عماري عمار، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب والمستقبل، ص 195.

المطلب الثاني: الاختلالات الاقتصادية والمالية النقدية:

1- الاختلالات الاقتصادية:

لقد سمح الارتفاع الهائل في أسعار النفط عام 1979 بارتفاع الواردات المتحصلة من صادرات النفط من 6.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980 ، ولذلك فإن التمويلات كانت تعرض على الجزائر، وتعطى صفقات ذات تكنولوجيا متطورة، موجهة بصفة خاصة إلى قطاع المحروقات، الذي أتاح ارتفاع الصادرات.

ولذلك تميزت فترة بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية، تحت شعار "من أجل حياة أفضل" وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل فعمت البطالة، وضعفت مردودية المؤسسات العمومية التي خصصت لها استثمارات جد ضخمة خلال فترة السبعينات ولذلك لجأت الدولة إلى توجيه استثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية، كالطرق والسدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة، ولذلك باعتماد شبه كلي على موارد خارجية، حيث استمرت في تمويل مختلف القطاعات بقروض تجارية قصيرة الأجل ومرتفعة الفائدة ، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير المحروقات فكان شديد التأثر للصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط ، وهذا ما حدث فعلا سنة 1986¹ عندما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته (من 35 إلى حوالي 10 دولار للبرميل)، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي نسبة 43%، مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع ، ويتقرب بقوة سقف 97% من قيمة الصادرات من السلع والخدمات¹

وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي تزداد عمقا على فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان.

1- بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة التخطيط (التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص 291.

الجدول رقم 03: المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة 67-94.

البيان السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون	البيان السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون
1967	1.4	-	1985	19.6	5.119
1972	2.3	0.189	1986	19.3	4.12
1973	2.9	0.300	1987	22.88	4.91
1975	5.8	0.863	1988	25.141	6.44
1977	10.01	1.421	1989	25.325	7.91
1979	17.4	3.207	1990	26.123	8.89
1980	18.6	4.21	1991	1.766	9.58
1981	17.6	4.09	1992	26.5	9.26
1982	19.3	4.842	1993	26.3	9.34
1983	17.4	5.205	1994	27.1	9.5
1984	17				

Source : Mourad Ben Achenchou, Dette et Démocratie, « Echarifa », Alger ,
p 100.

ولقد كان لتزايد المديونية الخارجية وخدماتها، أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري هذه الأعباء يمكن التعرف عليها من خلال استعراضنا للمؤشرات التالية:

1- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات: تشير البيانات عن الجزائر إلى تفاقم المديونية الخارجية فقد انعكس في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير ، حيث قفز من 9.4 % عام 1975 ثم إلى 51.6 % عام 1986 ثم إلى 75.25 % عام 1989 ليصل إلى 92 % عام 1994 و يعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزء كبير من حصيللة الصادرات و أن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني و هو نفع الجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها من أجل الحصول على قروض جديدة للحفاظ على قدرتها الاستيرادية و التغلب على مشكل السيولة الدولية، و الملاحظ أن هذا المعدل¹ قد تجاوز نسبة 30% التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد المدين إلى مرحلة الخطر.

2- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام: لقد ازدادت هذه النسبة من 3 % عام 1975 إلى 9.7 % عام 1982 لتصل إلى 18.7 % عام 1993. إن هذه النسبة المتقطعة من الناتج الوطني الخام،

1- انهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها و آثارها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 12، 1999، ص 18.

و التي تذهب على شكل خدمات (أقساط + فوائد) على الديون، إنما تمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها استنزاف الموارد المالية للبلد المدين، و هو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار و الادخار و الإنتاج و التشغيل.

2-1- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات: تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجا، حيث بلغت 92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992 .

2-2- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام: لقد شهدت هذه النسبة تزايدا ملحوظا حيث بلغت 29% عام 1975 و 31.7% عام 1982 ، إن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية و في علاج بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجهها ، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية و قطع الغيار و المواد الوسيطة و غيرها.

2-3- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي: تشير المعطيات المتاحة عن الجزائر إلى أن هذه النسبة قد بلغت 24.3% عام 1978 و 35.7% عام 1982 و 12.1% عام 1989 و 10.4% عام 1992، و هو ما يعني أن الجزائر على تسديد ديونها الخارجية قد تدهورت باستمرار في السنوات الأخيرة¹.

ففي ظل غياب المنافسة و ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات و عجز الدولة عن مواصلة الاستمرار في سياستها الاقتصادية تمت ضرورة الإصلاح و تحرير الاقتصاد الوطني و الانطلاق في عملية التنمية، و هو ما شرعت فيه الجزائر بداية من هذا التاريخ في الانفتاح على الاقتصاد العالمي و بداية التخلي عن نمط اقتصادي لم يثبت نجاعته و إصلاح اقتصادي شامل، و إعادة النظر في السياسات الاقتصادية بصفة عامة من حيث الضبط و إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مغيبة خلال الفترة السابقة².

2 - الاختلالات النقدية والمالية:

المالية الخارجية: تعود إلى أن استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك تناقضا، فمن وجهة نظر المالية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يبين وضعية مقبولة لأن رصيد الحساب الجاري كان موجبا واكبر من واحد مليار دولار في 1990، وتظهر انعكاسات تقشفا لهذه الوضعية الإيجابية في الأجا، المتوسط إن العائق هو أن

1- الهاشمي بوجمدار، مرجع سبق ذكره، ص 19.
2- دحمان بن عيد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد علوم الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 1997، ص 177.

الرصيد الإيجابي يتطلب فائضا تجاريا مرتفعا جدا للحفاظ عليه أكبر من ثلاثة مليارات دولار ، وهو ما يفرض صرامة كبيرة على الاقتصاد.

2- عجز الميزانية: وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992، وهو ما يفرض استنتاج

ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التشغيل و الإيرادات الإجمالية حيث تم تغطية نفقات التشغيل بـ 61% من الإيرادات الإجمالية 1991. وبـ 76% من الإيرادات الإجمالية في 1992 و بـ 93% من الإيرادات الإجمالية في 1993. هذا يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة، وأصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى لأنه لم يبق إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كليا ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية.

الملاحظة الثانية: تتناقض بالاستنتاجات حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30% وهذا مؤشر آخر للتكشف والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة ثم توجيهه بشكل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة.

فمثلا من 191.5 مليار دج مقدرة في قانون المالية في سنة 1993 كانت 102 مليار دج قد خصصت للاستثمار ومن 102 مليار دج أي 23.4% فقط كانت قد وجهت نحو الاستثمارات المباشرة الإنتاجية ، منها 12% هي نفقات التجهيز.

في ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الاختلالات ، وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات 25% في سنة 1986 و 18% في سنة 1991 و 1992.

3- التضخم: كان أكبر من 30% ومحاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية

ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية.

فالأسباب الهيكلية أو المؤسسية، تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي من تأسيسها، وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها، سياسة الإنتاج، حرية البيع والمنافسة، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة.

أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية: بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

إن فائض السيولة هو نتيجة العجز المنقذ للخزينة أو الفائض ذو الطبيعة النقدية للخزينة بمعنى فائض يعود إلى إجراء واحد هو متغيرات معدل الصرف وأثره على الجباية البترولية، كما يوجد أيضا العجز والسحب على المكشوف المعمم للمؤسسات العمومية، كما أن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري معقدة ومتغيرة وليست فقط ذات طبيعة نقدية¹.

إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

4- الإعسار المالي الشديد: كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي.

إن كل المؤسسات مدينة بشكل كبير، هذه المديونية محملة لأن الاستثمارات كانت ممولة 100% عن طريق القرض، من جهة أخرى إن المؤسسات استفادت من معدل فائدة حقيقي سالب ومن معدل صرف مقدر بتقدير مبالغ فيه، ول سوء الحظ فإن التعديلات التي ست المتنبيرين (معدل الفائدة، معدل الصرف) كانت حاسمة للمديونية، وهي إجراءات تمت مع كثير من التأخر في الفترة التي كانت فيها المؤسسات تنصف بضعف رأس المال المتاح وتسيير غير فعال، وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك و يتمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى أن فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض، وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي بمعنى آخر في مصطلح الاقتصاد الكلي، الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإنه تم تحضير برنامج اقتصادي ومالي لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستلقيم.

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الإصلاح الاقتصادي و المالي.

عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986، بحيث يظهر نموذج التسيير الاشتراكي للاقتصاد الذي يركز على التخطيط المركزي عيوبه وعدم فعاليته، فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب و الدوافع داخلية وخارجية أزمت الوضع في الجزائر نتطرق إليها من خلال العنصرين التاليين:

1- أسباب ودوافع داخلية: ونذكر أهمها فيما يلي:¹

1-1- اعتماد الصناعات المصنعة: منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج في ظل النظام الاشتراكي فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة و انتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد فضلت القطاع العام و أهملت القطاع الخاص.

1-2- غياب نموذج التنمية: في مرحلة الثمانينات رغم محاولة الحكومة الجزائرية تطبيق بعض مبادئ النمط الرأسمالي إلا أن عجلة التنمية توقفت بسبب تراجع الاستثمارات الناتج عن انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

و ظهرت هذه المساوئ من خلال تدني الإنتاج و المردود الزراعي و التبعية تجاه الواردات الغذائية و الاعتماد على المشاريع الكبرى التي تمتد إلى فترات طويلة حتى يتم الاستغلال الكامل لمردوديتها هذا العجز و لد اختلافات كبيرة في سوق السلع و الخدمات وسوق الصرف إذ أن الطلب الكلي يتم تمويله بمساعدات ضمنية للاستهلاك و التوسيع النقدي، فانعكست زيادة السيولة و الندرة في السلع على سعر الصرف بظهور فجوة كبيرة بين سعر الصرف في السوق الرسمي وفي السوق الموازي.

1-3- ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيحية كاستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل" وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

1-4- تركز سياسة التمويل كلية في تمويل الاستثمارات المخططة على القطاع المصرفي وفقاً لنموذج التسيير المركزي الذي جعل وظيفته تقتصر على خدمة الخزينة الأمر الذي أدى إلى نمو غير متوازن بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي بسبب ألجوء إلى تسبيقات واعتمادات من البنك المركزي بشكل مستمر دون قيود أو شروط لتغطية عجز الخزينة.

1- جلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1، 2004، ص ص 177-180.

1-5- عدم الفعالية وكفاءة القطاع العمومي أحد الأسباب الأساسية لمحاولات الإصلاح الذاتي و التحرير الداخلي بحيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية استقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات تمثلت في القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية ويقصد بذلك أن تتصرف المؤسسة حسب نظرتها فيما يتعلق بكل أمورها ونشاطاتها المختلفة و بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية ومن بينها:¹

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص لزيادة درجة المنافسة بين وحدات القطاع الخاص بعضها البعض و بينها ما تبقى من وحدات القطاع العام وهو ما يحفز على تحسين أداء جميع الوحدات الإنتاجية.
- تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام وهو ما يترتب عليه انخفاض العجز في ميزانية الحكومة و التخفيض من الضغوط التضخمية.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتمتثل في مشروعات قائمة أو جديدة و إعادة تدوير رؤوس الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص.

2- أسباب ودوافع خارجية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-2- التغيرات العالمية في أسعار البترول: إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95% الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986 ، وانخفض سعر صرف الدولار ، لقد كان القرار الاقتصادي الجزائري مرتبط بالدوائر الخارجية المتحركة في التجارة العالمية و الأسواق المالية و النقدية و رهينة التغيرات و تطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بسبب اعتمادها و ارتباطها الكلي في تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى.

2-2- المديونية الخارجية: وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية ، حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) خاصة و أن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات

1- محمد عبد القادر العطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجاسعية الاسكندرية، 2002- 2003، ص ص (231-233).

المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

2-3- التغيرات الخارجية: المتمثلة في انهيار النظام الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية وإتباع هذه الدول نمط اقتصادي ليبرالي كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تساير التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية لتحديث إصلاحات أكثر عمقا وشمولية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي ولقد لعبت مؤسسات النقد الدولي و.م.أ دورا فعّالا في استدراج هذه الدول إلى نظام اقتصادي عالمي قائم على مفاهيم وأسس تختلف عن المفاهيم السابقة في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية.¹

2-4- إعادة النظر للبلدان المتقدمة: بأولويتها السياسية و الاقتصادية نحو دعم الأنظمة الجديدة في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية لتمكينها من تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية الواسعة باتجاه اقتصاد السوق الحر ، ومحاولة دمج هذه البلدان بالاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مسيرته ، الأمر الذي أدى بالبلدان النامية ومنها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى اللجوء لمؤسسات النقد طالبة منها المساعدة للخروج من ورطتها ومن ثم تدخلت هذه المؤسسات الدولية فارضة شروط مجحفة لتقديم المساعدات وتسهيل عملية إعادة جدولة هذه الديون ، ومما ساعد على ذلك أيضا استمرار الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة و تبليها السياسات تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تقليص العجز في السيولة الحكومية.²

وأمام هذه الظروف و المتغيرات الداخلية و الخارجية الصعبة التي واجهتها الجزائر المتمثلة في حدة الأزمة الاقتصادية و انفجار الوضع الاجتماعي من جهة وزيادة موجة التحرر الاقتصادي و التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية متأثرة بالمؤسسات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم من جهة أخرى لم تكن إما السلطات الجزائرية إلا التوجه إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989 مستنقدة بسياسته وتوجيهاته في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة و التي جرت في سرية تامة ، ثم الدخول في مفاوضات مراطونية مع منظمة التجارة العالمية فيما بعد.

1- محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 181-183.

2- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات و السياسات المقترحة، دار حافظ ، حبة ، 2000، ص ص (20-21).

المبحث الثاني: الجهاز المصرفي قبل قانون النقد والقرض

المطلب الأول: الجهاز المصرفي في مرحلة التكوين

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل بعد الاستقلال في 1962 وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهيكل الموجودة في هذه الفترة، وانطلاقا من 1967 تم إضفاء السيادة عليه وبدأ يتضح هيكله الذي عكس التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة آنذاك.

1- الإجراءات الطارئة بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر¹، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962 ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء أكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبرالي يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين، وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة تامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة الغياب للقواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن والقدرة على الوفاء² مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة ما بين (1963-1967)، والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي³.

2- تأميم البنوك الأجنبية:

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وعرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية

1- القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13/12/1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

2 - M. E. Benissad, Essais D analyse monétaire avec référence à l'Algérie, 1975, p 16.

3- أحمد هني، العملة والنقد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 139.

تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، أقرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك تركز نظريا على نوع من التخصص، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي ، والتجمعات المهنية للاستيراد ، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية¹

3- هياكل الجهاز المصرفي قبل 1990:

وفيما يلي نحاول عرض هياكل النظام المصرفي خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية

1986:

3-1- البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 ، وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف أسهم². ومن الناحية القانونية البنك المركزي الجزائري هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أسندت إلى هذا البنك كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية، وبذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي وعن معدل إعادة الخصم، كما تم تنصيبه كبنك البنوك بحيث يشرف على السياسة النقدية ويراقب ويوجه الائتمان. وعلى مستوى الواقع فالبنك المركزي وضع كلية لخدمة الخزينة وهذا بمنحها تسبيقات غير منتهية ، الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني آنذاك.

3-2- البنك الجزائري للتنمية:

تأسس البنك الجزائري للتنمية (BAD) بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963 وأول ما ظهر كان يحمل اسم الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) وظهر في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 07 جوان 1971 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية.

1 - M. E. Benissad, Essais D analyse monetaire, op cit, p 17.

2- شاكر التزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 57.

وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات ، وتغطي قطاعات نشاطه جزء كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة، بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز.¹

3-3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

لما تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 وحد القانون دور ونشاط الصندوق الذي تمثل في جمع الادخار من المواطنين واستغلاله في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل البناء، وتمويل الجماعات المحلية. وشرع الصندوق في جمع الادخار من العائلات والأفراد في الفترة (1964-1970) ثم بعد ذلك تم خلق نظام الادخار المخصص للسكن في 1971 إن كان معدل الفائدة على الادخار في هذه الفترة يقدر بـ 3.5 سنويا، في حينها أسندت إلى الصندوق مهمة تمويل السكن الاجتماعي باستعمال المبالغ المدخرة والمال العام.²

3-4- البنك الوطني الجزائري:

أنشئ البنك الوطني الجزائري سنة 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في اطار انشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد إلى سيادتها.

ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية³

3-5- القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 29 ديسمبر 1966 ، وقد استرجع أصول البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ⁴ والمتمثلة في:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني.
- البنك التجاري والصناعي للجزائر
- البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري

1- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 130.

2- عبد القادر بلطاس، الاقتصاد المالي والمصرفي، السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن، الجزائر، 2001، ص 33.

3- لمعشع محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 15.

4- الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 1966/12/29 السجل والتسم بالامر رقم 67-75 المؤرخ في 1975/05/11 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

ويعد القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري من حيث النشأة ويقوم بجمع الودائع وتمويل الصناعات المحلية والتقليدية، والمهن الحرة، والسياحة والصيد البحري والري ويقوم بمنح الائتمان للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الولاية والبلدية والشركات الوطنية، بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية الأخرى كغيره من البنوك التجارية.

3-6- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول خمسة مصارف أجنبية

وهي:¹

- القرض الليوني 12 أكتوبر 1967
 - الشركة العامة في عام 1968
 - بنك التسليف الشمال عام 1968
 - البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط 1968
 - بنك جاركليز الفرنسي 1968
- يقوم البنك بمهمتين أساسيتين الأولى: خاصة بالودائع والإقراض والثانية خاصة بالتجارة الخارجية، وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج التي تتمثل بالدرجة الأولى في منح الاعتمادات عن الاستيراد ويعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين.
- فخلال السنة المالية 1966 تم رفع الشرط المحدد لتسيقات البنك المركزي للخزينة بمعدل 5%² كما أن الإصلاحات التي أعقبت ذلك غيرت القطاع المالي تغييراً كلياً فابتداء من الإصلاح المالي لعام 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة خصائص هي:
- التركز.
 - هيمنة دور الخزينة.
 - إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.
- وفي هذا الصدد تم تدعيم النظام الجديد لتمويل قطاع الإنتاج التي أصبحت الخزينة العمومية بموجبه وسيطاً مالياً أساسياً أي بتعبير آخر أصبحت مركز النظام المالي للاقتصاد بالاعتماد الكلي على الخزينة حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالآتي:
- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المعبئة من طرف الخزينة الممنوحة من قبل الهيئات المالية المتخصصة.
 - القروض المصرفية متوسطة الأجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار.

1- شاعر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2- المادة 53 من القانون 62-44 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي البنك المركزي الجزائري.

- القروض الخارجية.

لم تكن آثار الإصلاح المالي لعام 1971 محدودة من الناحية العملية حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للنظام المالي إلى وصاية الوزارة المالية، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها عمليات السوق "النقدية"، كما تراجع دور البنك المركزي الجزائري عن التحرير المباشر للسياسة النقدية -وخلال هذه الفترة أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع متطلبات الاقتصاد- وهكذا ارتبط إصدار النقود لصالح الخزينة، الوسيط المالي الرئيسي للاقتصاد.

3-7- البنك الفلاحي للتنمية الريفية:

تأسس هذا البنك بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير، وتنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في¹:

1- تنمية مجموع قطاع الفلاحة

2- تطوير الأعمال العلاحية التقليدية والزراعية الصناعية.

3-8- بنك التنمية المحلية (BDL):

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.

يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ، ويقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات المحلية.²

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 بتاريخ 01 ماي 1985.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 191.

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاح 1970

1- مرحلة الإصلاح المالي للسبعينات:

تبلور هذا الإصلاح في شكله القانوني سنة 1971 وذلك بإدخال بعض التعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا والسياسة العامة للدولة، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، حيث جاء في إطار المخطط الرباعي الأول "1970-1973" بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات ، إذ دعم هذا الإجراء التخصيص البنكي وقد انبثقت عن هذا التعديل هيتان منفصلتان تُسميران البنوك وهما: مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:

1-1 مجلس القرض:

أنشئ مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 1971/06/30 وحسب المادة 01 منه: "يحدث تحت سلطة وزير المالية، مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض" وقد كلف هذا المجلس للقيام بالمهام التالية:

- الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات وبرنامج تنمية الاقتصاد الوطني.
- البحث عن الوسائل الكفيلة بتنمية موارد البلاد المختلفة، واقتراح كافة التدابير التي تؤدي للتوزيع مصادر الأئكار، والتمويل للاقتصاد الوطني.
- المساعدة على تعزيز علاقات القطاع المصرفي، مع القطاعات الاقتصادية في البلاد وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد.
- تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقرض، وكافة الأمور المحتملة والتي قد تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد، كما يجب عليه تقديم اقتراحاته في هذا المجال¹.

إن المتأمل في المهام المناطة بمجلس القرض ، يرى أنها كفيلة بتحويل البنوك من وضعها المتأزم إلى أحسن حال ، لكن شيئا من تلك المهام لم يتحقق، إذ أن المجلس ذاته لم يباشر مهامه على الإطلاق، بل أن نفس الأمر المنشئ لهذا المجلس أشار في ماده الثامنة -إن تشكيل وتنظيم كيافيات نأدية عمل مجلس القرض ستحدد بموجب مرسوم ولكن هذا الجهاز المرتقب لم يرى النور.

¹ - يحي محمد الحجاوي، البنك الجزائري للتنمية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الساجستير في العلوم الادارية، فرع معهد الحقوق والعلوم الإدارية ، الجزائر، نفعة 1986-1987، ص 80.

2-1- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:

أنشئت هذه اللجنة بموجب الأمر رقم 74/71 المؤرخ في 1971/06/30 حيث تنص المادة "09" منه على: "تحدث تحت سلطة الوزير المالية للجنة التقنية للمؤسسات المصرفية" وقد أنيطت بها المهام التالية:

- تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية، في كافة الأمور المصرفية، والمجالات المرتبطة بهذه المهنة ... المادة 10.
 - تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشآت الاقتصادية... المادة 11.
 - دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها وتدرس التدابير الكفيلة لتطوير استعمال اللغة وطنية ... المادة 12.
 - دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المادة، وعرضها على وزير المالية ... المادة 13.
- إن هذا التعديل الذي كان يراد العمل وفقه سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة وإنشاء الهيئات المراقبة، كل هذه الإجراءات كانت تهدف في مجملها إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعالة، لكن موارد الدولة في تمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول "70-73"، و عدم تحقيق الكثير من المسطر، جعل السلطات التقليدية تعود الكرة مرة أخرى باسم الإصلاح ثانية¹.

2- دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد المخطط

2-1- دور الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد المخطط:

تعتبر الخزينة في الجزائر وسيطا ماليا للنظام المالي في البلد وتقوم بكافة الوظائف المصرفية بالخصوص تلك المتعلقة بمصارف الودائع.

إن الخزينة العمومية لم تكن كما الشأن في الماضي مكلفة فقط بحركة الأموال التي تساعد على تكيف إيرادات الدولة مع نفقاتها في الزمان والمكان بل أيضا تولت وظيفة الإشراف على النشاطات المالية وتنسيق التدخل في الاقتصاد عن طريق القروض، الضمانات والمساهمات².

إن التخطيط المالي أعطى للخزينة دورا مركزيا في تجميع الموارد الادخارية وفي توزيع الادخار على أساس الموارد المجمعة لدى الخزينة والمتمثلة في:

- الادخار المؤسساتي لكل من صناديق الادخار، شركات التأمين، شركات الضمان الاجتماعي.

¹ - يحي محمد الحجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² - Amman Benhalima, le système bancaire algérien, op cit, p 422.

- ادخار المؤسسات العمومية في سندات الخزينة في حدود مواردها المخصصة للاحتياجات.
 - الادخار في السوق الداخلية عن طريق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
 - القروض الخارجية.
- وتوجه كل هذه الموارد نحو تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية، حيث تمول الخزينة الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية غير الإنتاجية بشكل مباشر بمنح مالية غير قابلة للتسديد، وتمول الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية بقروض واجبة التسديد وتقدم ضمانات تتحمل كليا أو جزئيا مخاطر عدم تسديد القروض.
- وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة الممتدة ما بين 1967-1982 لعبت الخزينة العمومية دورا كبيرا في تمويل الاستثمارات سواء بطريقة مباشرة من خلال ميزانية للتجهيز أو بطريقة غير مباشرة عبر استخدام قناة البنك الجزائري للتنمية.
- والجدول الآتي يبرز دور الخزينة العمومية الفعال في تمويل استثمارات المخططة خلال الفترة (67-1982).

الجدول رقم (4) : تمويل الاستثمارات من طرف الخزينة العمومية

الفترة	67-	70-	74-	78	79-
	69	73	77		82
معدل تمويل الاستثمارات عن طريق الخزينة العمومية	%81	%58	%59	%71	%84

Source : Henni Ahmed, Monnaie, crédit et financement d Algérie, (1962-1987) , CREAD 1987, p 50.

من خلال الجدول يتضح لنا الدور الكبير الذي لعبته الخزينة العمومية في التمويل حيث قدرت مساهمتها في تمويل الاقتصاد بحوالي 75%.

2-2- دور البنك المركزي:

شهدت مرحلة الستينات سيطرة البنك المركزي على تمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالمصارف التجارية فهذا الأخير كان مسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا إضافة إلى قيامه بالوظائف التقليدية التالية:

- احتكار عملية الإصدار النقدي.
- القيام بدور الممول للدولة وتسيير حسابات الخزينة العمومية.

- تسير الاحتياطات من الصرف الأجنبي وممارسة الرقابة على الصرف.

- متابعة سيولة المصارف التجارية الأولية والأوضاع النقدية العامة.

إلا أنه خلال منتصف الستينات وبالضبط عند صدور قرار تأميم المصارف الأجنبية تخلى البنك المركزي والخزينة العمومية عن تمويل النشاط الزراعي للبنك الوطني (BNA) وكان الهدف من ذلك هو تحرير البنك المركزي ومن خلال الخزينة العمومية من مهمة التمويل المباشر للاقتصاد واختصاصه في إصدار ومراقبة العملة¹.

وفيما يخص العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي فتمثل في لجوء الخزينة إلى البنك المركزي لطلب سلفات ، وغالبا ما تكون القروض التي يقدمها البنك المركزي للخزينة بدون حدود، وتكون الخزينة عاجزة عن التسديد في الآجال المحددة ، ففي هذه الحالة يتم تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي، وما يمكن قوله عن دور البنك المركزي خلال مرحلة التخطيط المركزي هو أنه لم يتمتع باستقلالية واسعة إزاء الدولة، وأن دوره انحصر فقط في عمليات القرض والصرف، بعيدا عن الدور الذي ينتظر من مؤسسة مالية مماثلة في اقتصاد السوق².

2-3- دور المصارف التجارية في تمويل الاقتصاد:

عملت المصارف التجارية الوطنية على تقديم التمويل من خلال القروض المتنوعة واضحة الشروط المرדودية للمؤسسات الراغبة في الحصول على القروض، وذلك من خلال حصول البنك الجزائري للتنمية لموارد من الخزينة وتقديمها إلى المصارف التجارية والتي تقدمها بدورها إلى القطاعات الاقتصادية في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل.

وانطلاقا من ذلك أصبح دور المصارف التجارية ينحصر في تسير العمليات المالية المخططة من خلال تمويل الاستثمارات، وذلك بتعبئة الموارد من الخزينة العمومية أو لجوئها للبنك المركزي ليعيد تمويلها من خلال عملية إعادة الخصم، وأدت الطرق السابقة في تعبئة الموارد إلى التخلي عن جلب وتعبئة الإدخار الخاص وتكوين الموارد الذاتية، فأصبحت بذلك المصارف التجارية أداة في يد السلطات تستخدم لتمويل البرامج المخططة.

فالمصارف الجزائرية لم تكن سوى مجرد صناديق تزود المؤسسات العمومية بالسيولة التي تحتاج إليها، دون أن تقوم بدورها الفعلي في تمويل التنمية الاقتصادية، مما عرقل الاقتصاد الوطني عموما، والمؤسسة العمومية خصوصا، وجعل الضرورة ملحة في إقامة إصلاحات اقتصادية ومالية³.

¹ - أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - يوخاتم نجيب، دور الجهاز المصرفي في الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، دفعة 2002/2003، ص 40.

³ - أحمد هني ، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثالث: الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاح 1980

1- الإصلاح النقدي لسنة 1986:

شهدت 1986 محاولة إصلاح النظام البنكي وتجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية حيث تم إصدار القانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك في ظل ظرف اقتصادي امتاز بمخطط مركزي للاقتصاد الوطني وإنجاز المخطط الخماسي الثاني وأزمة مالية واقتصادية حادة على إثر سقوط أسعار المحروقات و انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، واختلال توازنات الاقتصاد الجزائري وقد أدخل قانون 1986 إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية من خلال إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي ومن بين الإجراءات التي جاء بها:

1-1- المخطط الوطني للقرض:

هو عبارة عن لوحة قيادة يتم إعداده من أجل القيام بالتسويات المالية والاقتصادية الكلية فهو جزء من الخطة الوطنية للتنمية¹ يعمل على تحديد ما يلي:²

- حجم وطبيعة الموارد المالية الداخلية التي سيتم تجنيدها والقروض التي ستوزع بالنسبة لكل مؤسسة قرض.

- حجم القروض الخارجية التي سيتم تحريرها.

- مجال تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني.

- مديونية الدولة وطرق تمويلها.

ويهدف المخطط الوطني للقرض إلى تجاوز مستوى توزيع القرض فقط الذي ميز تمويل الاقتصاد من خلال تنمية مخططات التنمية إلى مستوى التخطيط المالي الذي يحدد أهدافا واضحة بخصوص تجنيد الموارد المالية من طرف مؤسسات القرض "إعادة التمويل والإصدار ومديونية الخزينة العمومية الخارجية وهناك هدف آخر ذو طابع سياسي استراتيجي يتمثل في تدخل السلطات العمومية في تحديد المستويات.

1-2- المجلس الوطني للقرض:

يقوم المجلس الوطني للقرض بعدة مهام في توجيه السياسة النقدية والمالية حيث تولى:

- إعادة توجيهات السياسة النقدية والقرض في إطار الخطة الوطنية للقرض.

- مراجعة ومراقبة وتحليل الشروط الخاصة بتسيير وتطوير المؤسسة المالية.

¹ نور الدين زرايبي، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، دفعة 2006/2007، ص 112.

² عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقد و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دفعة 2004/2005 ص 114-115.

- اقتراح النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المالي والنقدي.
- متابعة وضع وتنمية وإعادة التصحيح المادي للخطة الوطنية للقرض.

2- إصلاحات 1988:

بعد أقل من سنتين من إصدار القانون رقم (86-02) جاء القانون رقم (88-06) الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:¹

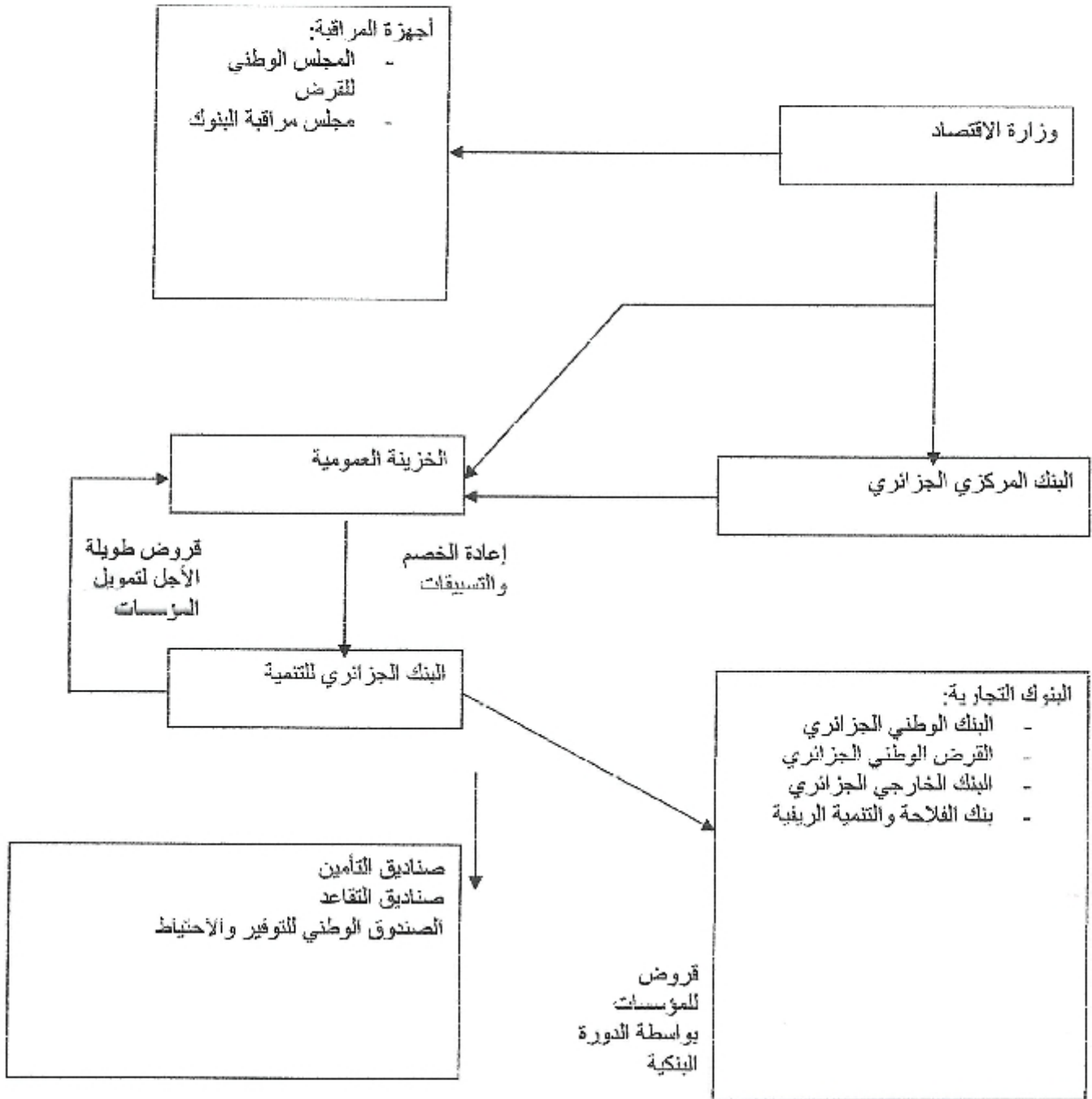
- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ولكي يحقق ذلك يجب أن تكون نشاطاته في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية الغير مصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني وخارجه.
- يسمح لمؤسسات القرض أو المؤسسات المالية الأخرى بإصدار اقتراضات لأجل الجسور في حدود النصوص التنظيمية عبر كامل التراب الوطني و تعبئة الأموال ذات المصدر الخارجي، كذلك ظهرت في سنة 1988 هيئة بنكية تدعى البنك المختلط ويتم تناولها بالتعريف كما يلي: **البنك المختلط** أنشئ بتاريخ 19 جوان 1988 بمشاركة بين البنك الخارجي الليبي وأربعة بنوك تجارية جزائرية هي BNA، BEA، CPA، BADR برأس مال مقسم مناصفة بين البنك الخارجي الليبي ومجموعة البنوك التجارية الأربعة²، نشاطه الأساسي تحقيق كافة العمليات البنكية المالية والتجارية بالعملة الصعبة القابلة للتحويل، ترقية الاستثمار وتنمية التجارة في بلدان المغرب³.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.

² - مصطفى بخوش، النظام المصرفي الجزائري، إشكالية الاندماج في النظام المصرفي العالمي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية، المركز الجامعي ببنسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دفعة 2004-2005، ص 26.

³ - فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه، حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2000-2001، ص 06.

الشكل رقم (1): هيكل النظام المصرفي حسب إصلاحات 1988.



المصدر: رضوان سوامس: العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003، ص 165.

المبحث الثالث: نظام التمويل على ضوء قانون النقد و القرض

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد و القرض

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ بداية التسعينات إصلاحا جديا ضمن الإصلاحات التي

تبنتها الجزائر منذ الثمانينات من أجل ضمان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

وجاء هذا الإصلاح أساسا في إدراج قانون جديد يعرف بقانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ

14 أفريل 1990 وهذا تماشيا مع التوجه الجديد السياسي و الاقتصادي للبلاد نحو الانفتاح الكلي على

الاقتصاد الرأسمالي خاصة و أن القوانين السابقة أصبحت لا تتلاءم مع التحولات الاقتصادية و

الاجتماعية من زيادة عبء المديونية الخارجية وظهور مشاكل اجتماعية ودخول البلاد لأول مرة في

التعددية الحزبية وعلى هذا الأساس فإن المحاور الأساسية التي شملها هذا الإصلاح تتمثل فيما يلي:¹

- إعادة تحديد للهياكل المشكلة للنظام المصرفي.
- وضع صيغ جديدة لعملية التمويل.
- اتخاذ الآليات المناسبة لعملية الضبط المالي.
- رفع الحواجز الإدارية و القانونية التي كانت تحول دون فتح مجال الاستثمار و التعاون المالي مع الأجانب ومن نتائج هذا الإصلاح الجنري لجهازنا المصرفي إدارة و تسيير و إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة و السوق لتواكب التنظيمات المصرفية العالمية وفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة.

1- الرؤية الجديدة لإصلاح 1990 :

يعتبر القانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعا يعكس بصدق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه و التكيف مع الاحتياجات التي يملها السوق و الواقع الاقتصادي العالمي الجديد.

1-1- أهداف قانون النقد و القرض: يسعى قانون النقد و القرض إلى تحقيق الأهداف و الأبعاد التالية:

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويكون فعالا وقادرا على تعبئة و توجيه الموارد.
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد وإعادة تأسيس ملائمة مؤسسات الدولة و البنوك.

¹ لبحر خاتم نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- خلق علاقة بين النظام المصرفي و المؤسسات العمومية قائمة على أساس الاستقلالية التجارية و التعاقدية في ظل جو تنافسي.

وفي هذا السياق يستوجب على البنوك التجارية عند منحها قروض استغلال أن تراجع وتفحص وتتحقق من كون رقم الأعمال المتوقع لزيونها سوف يكون كافيا لتسديد القروض وفوائدها في الأجل القصير أما فيما يخص قروض الاستثمار يقوم البنك التجاري بإعادة إجراء دراسة المردودية المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة القرض ، وقد تم إنشاء مصلحة "مركزية المخاطر" التي يستوجب قانون 10/90 انخراط كل البنوك التجارية و المؤسسات المالية فيها وعدم منح هذه الأخيرة القروض إلا بعد حصولها على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض "مركزية المخاطر"¹.

- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مبسطة وضعها البنك المركزي ومنه تمهيدى الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمارات، و إنشاء سوق السالية، ويمكن القول أن هذا الإصلاح الذي جاء بواسطة قانون النقد و القرض أعطى دعما جديدا من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات تتمثل فيما يلي:

- منح البنك المركزي كل الصلاحيات في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر، وخول منح الترخيص بفتح البنوك الأجنبية لصلاحيات مجلس النقد و القرض²، حيث يمكن للمجلس أن يسحب الاعتماد كلما اقتضت الضرورة سواء كان ذلك تلقائيا إن لم يلتزم البنك الأجنبي للشروط التي قدم على إثرها الاعتماد أم بناءا على طلبه³.

- يحدد البنك المركزي الممثل من مجلس النقد و القرض مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية المتعلقة بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة، ويحدد شروط تحويل إلى الوطن كل المداخيل و الفوائد والربوع والأرباح الأخرى.

كما شجعت الدولة عن طريق هذا القانون كل أشكال المشاركة عن طريق رفع كل العراقيل عن قوانين تدخل رأس المال الأجنبي.

● التخلص من مصادر المديونية ومحاربة التضخم و مختلف أشكال التسريبات، من خلال هذا القانون تسعى إلى مراقبة التضخم و التحكم فيه عن طريق سياستها النقدية بتخفيض البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها و التحكم في توزيع القروض من جهة ومن جهة أخرى التقليل من لجوء الخزينة إلى البنك المركزي لتجنب التدهور في قيمة النقود .

¹ - المادة 160 من قانون النقد 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

² - المادة 127 من نفس القانون.

³ - المادة 140 من نفس القانون.

- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني النقد و القرض¹.
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي (السلطة النقدية) في تسيير النقد و القرض².
- إدخال وظائف و أنشطة البنوك و التي تدخل في إطار الوساطة البنكية و الأسواق المباشرة (النقدية، المالية، و الصرف)، و تطويرها إلى عدة أنشطة مالية جديدة كالأستثمارات المباشرة، كما يهدف إلى المشاركة في جميع الادخار الخاص، و تأطير الادخار الخارج عن الإدارة المصرفية للتخفيف من الضغوطات التضخمية³.

2-1- مبادئ قانون النقد و القرض: و لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون نحاول أن نتعرض إليها بنوع من الاختصار التركيز⁴.

2-1-1- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط):

إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قيمة النظام النقدي المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته بين المؤسسات العمومية و العائلات و المؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي .
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض .

2-2-1- الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة (المالية) : اعتمد قانون النقد و القرض

أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة ، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ، لم يعد يتم بلا حدود ولا قيود ، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة العمومية.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

¹- محفوظ لشعب ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة 1، ص ص 44-45.

²- المرجع نفسه، ص 45.

³- بوخاتم نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁴- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-198.

- ألحد من الآثار السلبية العامة على التوازنات النقدية.

1-2-3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة ميزانية القرض الائتمان: لقد تفتن قانون النقد و القرض للخموض الكبير السائد على مستوى نظام التمويل حيث أبعد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد فأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية وذلك لبلوغ الأهداف التالية:

- تراجع تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

- استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

- جعل توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية ، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

1-2-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة: لقد ألغى القانون 10/90 التعدد في مراكز السلطة النقدية الذي كان سائدا من قبل بين وزارة المالية من جهة وبين الخزينة التي كانت تلجا في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها السلطة النقدية من جهة ثانية ومن جهة ثالثة احتكار البنك المركزي وامتياز إصدار النقود وقد أنشأ هذا القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ووضعها في هيئة حديدة أسماها مجلس النقد و القرض ، وحل، قانون النقد و القرض هذه السلطة.

- وحيدة لتضمن انسجام السياسة النقدية.

- مستقلة لتضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

- وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و لتفادي التعارض بين الاهداف النقدية.

1-2-5- وضع نظام مصرفي على مستويين : لقد حرص قانون النقد و القرض على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين وعمل من خلال مواد مختلفة على التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض .

1-3- هيكلة النظام المصرفي في ظل قانون النقد و القرض : لقد دخل قانون النقد و القرض 10/90 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري ، سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية .

1-3-1- البنك المركزي : تغير اسم البنك المركزي وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر¹

وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و لا يخضع للمحاسبة العمومية، و لا لمراقبة مجلس المحاسبة ، ولكن يخضع للقواعد العادية ، التي تطبق في

¹ - المادة 11 من قانون النقد و القرض 10-90.

المحاسبة التجارية، حيث يعتبر تاجر في علاقاته مع الغير¹ وأسترجع بصفة مستقلة ونهائية مهامه وصلاحيته في :²

- تسيير السياسة النقدية.

- تنظيم التداول النقدي.

- مراقبة وتنظيم الصرف.

- تسيير المديونية الخارجية وكذا تسيير ومراقبة تسيير الائتمان .

أ - المحافظ ونوابه : يعين محافظ بنك الجزائر بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مدة واحدة وله ثلاثة نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بترتيب محدد .

ب - مجلس النقد و القرض : يعتبر من أهم الهيئات التي تم إنشائها بالنظر إلى المهام الموكلة له والسلطات الواسعة التي يتمتع بها حيث يجتمع مرة كل شهر على الأقل بناء على دعوة من رئيسه ويتكون المجلس من :

- المحافظ رئيسا.

- النواب الثلاثة أعضاء.

- ثلاث موظفين ساميين يتم تعيينهم بموجب مرسوم حكومي حسب كفاءتهم في الميدان المالي و الاقتصادي ، ينوب عليهم ثلاث مستخلفين عند الضرورة .

ويقوم المجلس باعتبارده سلطة نقدية وكذا المجلس للإدارة بالمهام التالية :

• سلطة نقدية حسب المواد من 44 إلى 50 من قانون النقد والقرض 10/90 والمواد المعدلة والمتممة لها بالأمر 01/01 يقوم المجلس بالمهام التالية³ :

○ الإصدار النقدي.

○ الخصم وقبول السندات العامة والخاصة مقابل عملات أجنبية ومعادن ثمينة.

○ تطوير مختلف العناصر المكونة للكتلة النقدية وكذا حجم القروض.

○ إصدار قوانين متعلقة بتنظيم غرفة المقاصة⁴.

○ منح الرخص بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية سواء كانت جزائرية أو أجنبية وكذا

شروط إقامة شبكاتها وفروعها.

¹ - المادة 13 من نفس القانون.

² - بداوي مصطفى ، المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية و المصرفية ، جامعة سعد دحلب ، البلدة ، 2003 - 2004، ص 113.

³ - الطاهر لطروش، مرجع سبق ذكره، ص 201.

⁴ - إن غرفة المقاصة تعنى تداول أوراق الدين بقصد أصفانها بينك الجزائر وبحضور ممثلي البنوك التجارية.

○ مراقبة المصرف وتنظيم سوقه وكذا تحقيق أحسن الظروف في ميدان القرض وهذا قصد تطوير الاقتصاد الوطني.

● **مجلس الإدارة:** يقوم المجلس باتخاذ القرارات الحساسة المتعلقة بالمصرف بالإضافة إلى عدة صلاحيات سنذكرها فيما يلي¹:

- إحداث لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها ، قواعدها وصلاحياتها.
- الموافقة على نظام مستخدمى بنك الجزائر، وتحديد سلم رواتبهم.
- منح التراخيص فيما يخص إجراء المعاملات وإصدار الأنظمة المطبقة على المصرف .
- الموافقة على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ وكذا الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي عن طريق المحافظ.
- تحديد ميزانية المصرف السنوية، وتعديلها إذا اقتضى الأمر.
- توزيع الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها وتحديد شروط توظيف الأموال الخاصة.
- تحديد القيمة التي يمكن أن تبقى مقيدة في أصول المصرف لقاء الديون غير المحصلة، وتقدر كل اهتلاك ومؤونة يعتبرها ضرورية.
- ولقد تم إنشاء بموجب هذا القانون هيئات تعمل على مراقبة النظام المصرفي وذلك من أجل الحفاظ على السير الحسن وكذا لحفظ أموال الجمهور.⁽²⁾

1-3-2- هيئات الرقابة المصرفية:

أ- لجنة الرقابة المصرفية:

تكفلت بمراقبة حسن تطبيق القوانين والنظم التي تخضع لها المصارف والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة² وتتألف هذه اللجنة من³:

- محافظ بنك الجزائر رئيسا أو نائبه.
- قاضيان منتدبان من المحكمة العليا يقترحهما الرئيس الأول للمحكمة بعد استطلاع المجلس الأعلى للقضاء .
- شخصان يقترحهما وزير المالية بناء على كفاءتهما في الأعمال المالية وخاصة المصرفية. يتم تعيين الأعضاء لمدة 05 سنوات وهي فترة قابلة للتجديد. تقوم هذه اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق أو التنقل إلى عين المكان للمراقبة وتقوم بأعمالها بناء على مساعدة البنك

¹ - بذاوي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

² - المادة 143 من القانون 10/90.

³ - المادة 144 من نفس القانون.

المركزي ومختلف المصارف والمؤسسات المالية ويحق لها أن تطلع على جميع الوثائق التي تراها ضرورية ولا يحق لأي مصرف أو مؤسسة مالية أن تمنع عنها معلومة بحجة السر المهني، وتتمثل العقوبات التي يمكن أن تفرضها اللجنة في:

-التنبيه - اللوم - المنع من ممارسة بعض الأعمال أي التقييد في ممارسة النشاط.

ب- مركزية المخاطر: نظرا لتزايد المخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة، أسست بموجب قانون النقد والقرض في مادته رقم 160 هيئة متخصصة تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة وهذا بالتقليل من المخاطر الناجمة عنها وتسمى مركزية المخاطر.

إن الهدف من هذه الهيئة هو جمع المعلومات الخاصة بنشاط الائتمان الممنوح من طرف المصارف والمؤسسات المالية ودراسة مخاطره ، لذلك فرض بنك الجزائر على كافة الهيئات المانحة للقروض والمتواجدة على التراب الوطني¹ الانضمام لهذا المركز. وتقديم كل البيانات الخاصة بمنح القروض للزبانن، كما يلزم هذا المركز دورا إعلاميا وتوجيهيا للبنك المركزي في تسيير السياسة النقدية والسوق النقدي.

ج - مركزية عوارض الدفع: لعدم الاستقرار والتغير المستمر في المحيط الاقتصادي، وارتفاع نسبة المخاطر لدى مؤسسات القرض وعدم إلغاء المخاطرة كلها، ورغم إنشاء مركز المخاطر قام بنك الجزائر بموجب النظام 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية عوارض الدفع وفرض على كل الوسطاء الماليين (المصارف، المؤسسات المالية، الخزينة العمومية، مصالح البريد والمواصلات وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبانن وسائل الدفع وتسييرها) الانضمام إلى مركزية عوارض الدفع، التي تم إنشاؤها من أجل تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع².

1-3-3- المؤسسات المالية في إطار قانون النقد والقرض 10/90:

أحدث قانون النقد والقرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية والمؤسسات المالية أ- على مستوى المصارف التجارية: يعرف قانون النقد والقرض المصارف التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات التالية³:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.

¹- اللائحة رقم 01/92 المؤرخة في 22 مارس 1992 ، والمتعلقة بتنظيم مركزية المخاطر.

²- النظام رقم 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 ، المتعلق بتنظيم وتسيير مركزية الدفع.

³- المادة 114 من قانون النقد والقرض 10/90.

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها ، بالإضافة إلى القيام بعمليات الصرف، والعمليات على الذهب والمعادن الثمينة وغيرها ومن أهم المؤسسات المصرفية التي ظلت تنشط حتى عام 1990 نذكر:

* المصارف التجارية BNA - CPA - BEA : لقد أصبحت هذه المصارف تقوم على مبدأ التخصص وتهتم بجانب التمويل الاستغلالي والاستثماري مع الاعتماد على الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على التسديد إلى جانب تدخلها على مستوى السوق المالية عن طريق إصدار سندات.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

و الذي أصبح يحتوي على صناديق جهوية مهمتها منح القروض للقطاع مع إعطاء تسهيلات بالإضافة إلى صندوق مركزي للقرض الفلاحي ، وهذا يهدف ضمان التناسق بين مختلف الصناديق الجهوية مع إشباع الحاجات الحقيقية للقطاع ، وتنمية المناطق التي تتواجد بها هذه الصناديق .

بنك التنمية المحلية BDL:

لقد شهد هذا المصرف عدة تغيرات في إطار هذه الإصلاحات ، حيث أصبح يقوم بتمويل الجماعات المحلية ، بالإضافة إلى عزل ميزانيات هذا المصرف من ميزانيات الدولة و السماح لها بوضع هيكل مالي ، كما أن تحويل هذا المصرف إلى قرض محلي سيؤدي إلى إنشاء صناديق جهوية للقرض المحلي تعويض للخزينة العمومية في علاقاتها مع الجماعات المحلية .

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP:

تم تحويل هذا الصندوق إلى بنك الإسكان سنة 1997 من خلال دمج في الجهاز المصرفي وإنشاء نظام لتمويل الإسكان وتنفيذ خطة قائمة على التدقيق و المراقبة لتعزيز المؤسسات مع تحويل حسابات منخرات السكان إلى قروض الإسكان .

ب - على مستوى المؤسسات المالية : تعرف المؤسسات المالية ضمن قانون النقد و القرض 1990 بموجب المادة 115 و المادة 111 " على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسة القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور"¹ ويعنى هذا أن مصادر القروض التي تمنحها هذه المؤسسات تشكل من:

➤ رأس مال المؤسسة الخاص بها.

➤ قروض المساهمة.

➤ الادخارات طويلة الاجال.

¹ - المادة 115 من قنون 10/90.

وتقوم هذه المؤسسات بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل، وقد قسم قانون النقد والتقراض هذه المؤسسات إلى ما يلي :¹

صناديق التوفير و الاحتياط :

حيث تقوم هذه الصناديق بعمليات المصارف مع إمكانية فتح حسابات للزبائن ومنهم القروض غير انه يبقى عمل هامشي جدا لان العمل الأساسي هو جمع الادخار المسائل بواسطة الدفاتر مثل التوفير الشعبي LEP

• **صناديق القرض البلدي :**

وهي متخصصة في منح القروض الموجهة للاستهلاك وتأتي مواردها على شكل قروض وهبات من الجماعات المحلية ، كما تعتمد على التوظيف سندات التوظيف.

• **الشركات المالية :**

جاءت نتيجة توسع نشاط المصرف و المؤسسات المختصة في المجال الخاص حيث تسلم هذه الشركات عدة أنواع من العمليات (القروض العقارية ، الائتمان الإيجاري ، قروض الاستهلاك) المؤسسات المالية المتخصصة:

عادة ما تكون هذه المؤسسات تحت وصاية الدولة لأنها تعمل لصالح العام حيث تأتي مواردها من أسواق رؤوس الأموال وتعتبر مصارف غير تجارية يكون عملها الأساسي التمويل العقاري ، الزراعي ، الصناعي ، حيث تشكل قبول الودائع تحت الطلب احد أوجه نشاطها الأساسي ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية السابقة نذكر

• **شركات التامين:**

أحدث قانون النقد والقرض على شركات التامين إصلاحات ، إذ أصبح لها إمكانية تنمية وسائلها في مواجهة الإخطار المحتملة باستعمال الوسائل المعروضة في السوق النقدي و المالي لضمان تسير أفضل لقروضها .

جـ - المصارف التجارية و المؤسسات المالية الخاصة و الأجنبية:

سمح قانون النقد والقرض 10/90 بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة وكذا إقامة فروع المصارف ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر ، بشرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري وكذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد و القرض ممضي عليه من طرف محافظ بنك الجزائر . وفي ما يتعلق بالترخيص فقد كلفت المصارف وفقا للقانون باستيفاء بعض الشروط لكي تحصل على الاعتماد ومن بين هذه الشروط²

¹ - بخرار يعدل فريدة ، تقنيات التسيير المصرفي، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص ص 76-77.
² - Naas Abdelkrim, Le système bancaire Algerien, Mais on neuve et Larose, France, 2003, p 118.

- انحد الأدنى لرأس المال.
 - 500 مليون دينار بالنسبة للمصارف.
 - 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.
 - تحديد برنامج للنشاط خاصة في مجال الموارد ، القروض ، و الخدمات المقترحة.....
- المستوى التقديري لأهم نسب التسيير، بصفة خاصة نسب السيولة و تغطية الخطر. ان الشروط المتعلقة بأجل مطابقة القوانين الأساسية للمصارف مع القانون المتعلق بالنقد والقرض كانت في الأصل تقدر بستة أشهر وهو أجل قصير جدا ، لكن التطبيق الفعلي لهذه الشروط لم يتم احترامه ولا تنفيذه بصراحة ، فالاعتمادات الأولى لم يتم إعطائها إلا في عام 1995 بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وفي عام 1997 للقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتيا ط¹ .
- كما تجدر الإشارة إلى ان البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لا تتوفر فيهما حق شروط الاعتماد الذي منح لهما .
- ان قانون النقد والقرض فتح الطرق لكل أشكال المساهمة لرأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية مشجعا الشراكة الاقتصادية وذلك بإزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي . لكن بالمقابل فان إنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة برأسمال ضئيل ، قد يثيرا لعالم موجة كبيرة من التكتلات ، وعليه فس غير المعقول ان تساهم بنوك يقدر رأسمالها ب500 مليون دينار في تمويل الاقتصاد² . وعليه فمن أجل تطوير وتنمية القطاع المصرفي وتشجيع الاستثمار فيه منح مجلس النقد والقرض الاعتماد للمصرف والمؤسسات المالية الخاصة و الأجنبية والتي تتمثل في :
- مصارف خاصة برأسمال مختلط :

نذكر منها :

- البنك المختلط³ B.A.M.I.C
- بنك البركة baraka Bank
- البنك الاتحادي union Bank
- البنك العام المتوسط
- منى بنك mouna bank
- المؤسسة العربية البنكية (abc الجزائر)
- الشركة الجزائرية للبنك ca, bank

¹ - مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-25.

² - بورنامة جيلاني، أثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص 115.

³ - Benhalima Ammour, pratique des techniques bancaire, édition Dahlobn Alger, 1997, p 35.

- البنك التجاري والصناعي الجزائري bcia
- مصارف خاصة برأسمال أجنبي:
- سيتي بنك الأمريكي city bank
- الشركة العامة الفرنسية
- البنك العربي الأردني arab bank pill
- البنك القطري ريان بنك rayan bank
- بنك ناتكسيس natexis alamana
- بنك epg hermes spa
- المؤسسات المالية : لقد تم إنشاء مؤسسات مالية عامة و مختلطة نذكر منها:
- مؤسسة ضمان القروض العقارية csgi
- الصندوق الوطني للإسكان cni
- مؤسسة lessingsalem
- société de refinancement hypothécaire srm
- finalep européen –financiere algérienne بمساهمة
- financieré algéno européen de participation

المطلب الثاني : النظام المصرفي (1990-2000):

عرفت فترة التسعينات مجموعة من الإصلاحات بداية سنة 1991 حيث أخذت الخزينة على عاتقها التكفل بعملية التطهير المالي للبنوك باعتبارها مؤسسات مستقلة بهدف تحسين الوساطة البنكية ، وأفضل استغلال للموارد ، وتحت إشراف بنك الجزائر تم القيام بعملية مراجعة من طرف مكاتب دراسات أولية ، ولقد تمت عملية التطهير وإعادة رسملة البنوك¹ حسب الخطوات والمراحل التالية :

- قامت الخزينة في 1991 و 1992 بإعادة هيكلة الحقوق البنكية غير المدرة لعائد حيث قامت بتحويل حوالي 275.7 مليار دينار إلى سندات طويلة الأجل ،

- تحويل سنة 1996 ما يقارب 186.7 مليار دينار جزائري حقوق غير مدرة للعائد تخص دواوين استيراد بعض المواد الأساسية ، و المؤسسات المتخصصة لسندات لمدة 12 سنة و في نفس الفترة تم وضع آلية البنوك ، المؤسسات و هذا في ظل تنفيذ إستراتيجية من شأنها الابتعاد عن التحويلات من الميزانية ، و استعادة قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح .

¹ - Banque d'Algérie, Rapport 2001, evolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2002, pp 36-37.

- دفع مبلغ يقدر ب 168 مليار دينار تعويضا لخسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنوك من أجل دعم ميزان المدفوعات سنة 1997
- في سنتي 1996 و 1997 أصدرت الدولة سندات ب 33 مليار دينار لإعادة رسملة أربع بنوك و صندوق الادخار¹ كان لهذه الإصلاحات أثر على نمط التمويل المصرفي .

1- دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد :

- 1- 1 - مكانة بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد : وضع قانون النقد و القرض 90-10 كل الشروط المتعلقة بتمويل بنك الجزائر للاقتصاد و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :

الفترة الممتدة من 1990 – 1993 :

بقي في هذه الفترة نظام التمويل كما كان سائدا في الثمانينات فلم يمارس البنك الجزائري صلاحيات كنك للبنوك و كسلطة نقدية حيث قدرت القروض المقدمة للاقتصاد من البنك المركزي للاقتصاد خاصة في سنة 1993 حيث قدرت تسيقات البنك المركزي للخرينة ب 90 % من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد . كان هذا الإجراء لضبط عجز الخزينة في ظل النقص الكبير للادخار المحلي أثر انخفاض الاستثمار الذي كان يحصل سابقا على التمويل من الخزينة. وقد شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 بإعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو السوق النقدية بعيدا عن تسهيلات إعادة الخصم.

الفترة الممتدة من 1994 – 1995 : بنك الجزائر استمر في تغطية معظم التمويل البنكي للاقتصاد خلال سنة 1995 حيث بلغ 53% من مجموع الكتلة النقدية² .
وابتداء من سنة 1996 – 1998 : انخفض تمويل البنك المركزي للاقتصاد وانتقل من 421.6 مليار إلى 325 مليار فأصبح يمثل سوى 25 % من الكتلة النقدية
و تعود أسباب هذا التراجع إلى :

- سياسة ميزانية تقوم على تقييد الطلب و الحد من التوسع لنفقات التجهيز و التسيير للدولة نتيجة التغير في تمويل الاقتصاد عن طريق البنوك .
- السياسة النقدية كانت تسير سياسة الميزانية بتقييد عرض النقود .

و في هذا السياق تميزت السياسة النقدية بإدارة صارمة بهدف تخفيض معدلات التضخم و دعم استقرار أسعار الصرف و هذا بالتقليل من التوسع النقدي ، و لذلك عرفت نسبة السيولة انخفاض من 49 % في ديسمبر 1993 إلى 6 % سنة 1997، و هذا ما يؤكد فعالية السياسة النقدية الجديدة ، و

¹ - زميت محمد ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، دفعة 2003-2004 من 133.

² - Naas Abdelkrim, Le système bancaire Algérien, Mais on neuve et Larose, France, 2003, p 11.

استرجاع صلاحيات بنك الجزائر الحقيقية من خلال قرار تخفيض قيمة الخصم من 9.5 % إلى 8.5 % في سبتمبر 1999 و الجدول التالي يوضح تطور تمويل البنك المركزي للاقتصاد من سنة 1989 إلى سنة 1995 :

الجدول رقم (5) : تمويل الاقتصاد من البنك المركزي

1998	1999	1999	1999	1999	1999	1999	1999	1999	1999	
9	0	1	2	3	4	5	6	7	8	
141.1	164.6	204.0	241.1	303.2	246.7	164.6	209.0	244.1	303.2	تمويل البنك تسيقات للخزينة قروض للبنوك
110.4	98.9	100.6	162.8	273.8	246.3	98.4	100.6	162.8	273.8	
30.7	65.7	108.4	78.3	20.4	50.4	65.7	108.4	78.3	29.4	
308	343	418	529	649	733	800	418	512	649	الكتلة النقدية
1	3	8	2	1	4	8	8	2	1	
% 46	%46	%50	%46	%47	%40	%53	%47	%36	%25	تمويل البنك المركزي/الك تلة النقدية

:Source: NASS A, O P. cit PP 210

1-2 مكانة البنوك في تمويل الاقتصاد : لقد ارتفعت القروض المقدمة من البنوك للمؤسسات العامة، هذا الارتفاع نتيجة إعادة شراء و تحويل على شكل سندات طويلة الأجل كحقوق البنوك على المؤسسات العمومية و يوضح الجدول التالي هيكل لتمويل الاقتصاد من البنوك¹:

¹ - NAAS A, op cit, pp 239-240.

الجدول رقم (06) : هيكل تمويل الاقتصاد من البنوك %

القروض	1996	1997	1997
قصيرة الأجل	77	62	64
متوسطة الأجل	22	37	35
طويلة الأجل	1	1	1
المجموع	100	100	100

Source: IBID, P 240

لقد اضطدت المؤسسات العمومية بصعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات خلال مرحلة برنامج التعديل الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي لذلك نلاحظ من الجدول أن القروض طويلة الأجل لا تمثل سوى 1 % من مجموع القروض المقدمة من البنوك ،و تمثل القروض المتوسطة الأجل ثلث القروض المقدمة للاقتصاد و يمثل الجزء الأكبر منها القروض الخارجية غير المسددة و هي قروض قصيرة الأجل التي تم تحويلها إلى قروض متوسطة الأجل بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية ، فيما تمثل القروض قصيرة الأجل أكبر نسبة من القروض البنكية المقدمة للاقتصاد ، و هذا ما يدل على تواضع مشاركة البنوك في تمويل التنمية و يعود هذا إلى :

- سياسة نقدية تقوم على الحد من عرض النقود
- تسير صارم للقروض بسبب الشروط و قواعد الحيطة و الحذر التي أصدرها بنك الجزائر .
- تركيب المحافظ البنكية تحد من تقديم القروض مما جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة غير قابلة للتمويل،و اعتبرتهم البنوك متعاملين غير منتجين للربح بل مصدر خطر¹
- غياب سوق مالي و معدلات فائدة مدينة غير مشجعة كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (07) : تطور الفائدة البنكية (%)

المعدل على القروض	المعدل على الودائع	الفترات
18- 25 %	16.5 - 18 %	أفريل 1994
19- 24 %	16.5 %	ديسمبر 1995
17- 21.5 %	16.5 %	ديسمبر 1996
9- 13 %	8.5 - 12 %	ديسمبر 1997
8.5- 12.5 %	8.5 - 12 %	ديسمبر 1998

Source : IBID P 242

¹ مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

يلاحظ من الجدول انخفاض معدل فائدة المدين بسبب انخفاض معدل التضخم الذي انتقل من 30 % في سنة 1994 - 1995 إلى 5 % سنة 1998 ، كما تجدر الإشارة كما أن سعر الفائدة المطبقة على الودائع لأجل أصبح موجب

ب - الاستعداد الألماني الثاني جوان 1991: إن هذا التعاقد كان يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط توجز أهمها :

➤ مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الميزانية العامة

➤ تحديد الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة .

➤ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار

➤ تحديد التجارة الخارجية ، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

➤ إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية .

ولقد ألغت السلطة الإجراءات النقدية التالية¹:

➤ جعل سعر صرف الدولار ، في حدود 21.5 دينار ليصل إلى نهاية 1991 إلى 26 دينار .

➤ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5 %، إلى 11.5 % سنة 1992 مع رفع المعدل

المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 %، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى

السوق النقدية 17 % وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجبة ،

ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات .

نمو الكتلة النقدية (M) 21.3 % سنة 1991، بعد ما كان معدل النمو سنة 1940 يقدر بـ 11.3 % في

حين تغير (PIB) بمعدل 0.5 %.

سجل معدل التضخم سنة 1989 معدل قدرته 9.3 % ليرتفع في سنة 1990 إلى 17.9 % ليصل في سنة

1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.1 % وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية ، حيث قررت 26.7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما

بلغت 28.6 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73.9 % في سنة 1990

إلى 76.5 % سنة 1992.

ج- الاستعداد الألماني الثالث أبريل 1994 : إن الوضع المتأزم الذي شهنته الجزائر قبل سنة

1994 دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في أبريل 1994 ، بحيث عرف السداسي

الأول من سنة 1994 تسجيل المؤشرات التالية²:

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

² - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، تقرير ص. ن. د ، واشنطن، 1995، ص 22.

الفصل الثالث: متطلبات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.

مقدمة:

يمكن القول أنّ الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في هذا الإطار لم تحقق القفزة النوعية المطلوبة، ولم يستطع البنك أن يؤدّي نوره الحقيقي كمركز إنعاش اقتصادي ومشارك فعال وديناميكي ذي بعد استراتيجي في الساحة الاقتصادية، وتفاقم هذه الأوضاع بسبب نفس المعاملات لنمط العهد السابق وقفت أمام مسيرة إصلاح النظام المصرفي، وحالت دون وجود وظيفة الوساطة المالية الفعالة الرامية إلى ضمان أحسن السبل لتعبئة الانخار وترشيد تخصيصه.

تشهد الساحة المصرفية والاستثمارية الدولية تغييرات كبيرة ومتعددة تتميز بشدة التعقيد والمنافسة، والانفتاح الكبير في الأسواق والاندماجات الضخمة من ناحية، والتحالفات الاستراتيجية والنكتلات الاقتصادية من ناحية أخرى، وتطور متسارع في عولمة وتحرير الأسواق المالية، ناهيك عن التغير في طبيعة العمل المالي والتكنولوجية المستخدمة، وأنوات ووسائل التمويل، والعمليات المصرفية، والاستثمارية والتجارية وغيرها. وبالنسبة لبلادنا فهي مدعوة لتعزيز قدرة مؤسساتنا المصرفية والمالية لمواجهة عوامل المنافسة والمخاطرة، خاصة وهي تستعد للانضمام إلى السلسلة العالمية للتجارة، يجعل الجزائر في مواجهة انعكاسات إذا الانضمام والتي تمثل في حد ذاتها تحديات مستقبلية كبيرة أمام السوق المالي والنظام المصرفي الجزائري؛ إنّ هذه الانعكاسات والآثار تتأرجح بين انعكاسات إيجابية على السوق المالي والنظام المصرفي الجزائري يستوجب تعظيمها، وبين انعكاسات سلبية تعمل على تقاديبها أو التقليل من أعبائها إلى أنى حد ممكن، ومن ثمّ أصبح من الضروريّات الملحة على النظام المالي والمصرفي الجزائري بمكوناته المختلفة البحث عن الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها أو ستخلقها في ظل اتجاه نحو المزيد من عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وفي هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى واقع وآفاق إصلاح النظام المصرفي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وذلك من خلال ثلاث مباحث:

في المبحث الأول: سننظر، إلى المشاكل و العراقيل التي تقف عائقا في وجه إصلاح النظام المصرفي الجزائري.

في المبحث الثاني: أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي.

أما في المبحث الثالث: سوف نحاول وضع أسس لتحسين القطاع المالي.

المبحث الأول: إشكاليات و عقبات إصلاح النظام المصرفي الجزائري.

إن طريق الإصلاحات الذي تخوضه الجزائر مليء بالعوائق والعراقيل مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة مشاكل تحول دون ترسيخ نهائي لاقتصاد السوق في أهمها:¹

- تعاني الجزائر من أزمة رؤوس الأموال التي أدت إلى إقصاء الطبقة المتوسطة وتهيش هيكلها النقدي والتهرب الجبائي، وتهريب العملة الصعبة وهجرة الأدمغة ونقص كفاءة العمال وقدم الجهاز الإداري وعجز نظامها الإعلامي.

- يعاني نظام العرض نقصا في خدمات الدعم إذ تبقى مداخيل البترول وحدها تشكل الدعم الرئيسي لنظام العرض، وهي تعيق إنشاء أنظمة مغرية لعمليات إنشاء الثروات. كما أن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني تعيق توقعات المتعاملين وتحد من عمل المستثمرين وذلك على عدة مستويات².

• على المستوى الاقتصادي : تبقى نتائج الجهاز الخاص بالبنوك والمؤسسات ضعيفة، حتى وإن كانت تشير إلى تحسن واضح في حسابات استغلال المؤسسات الاقتصادية العمومية؛ كما أن الإستراتيجية المتعلقة بالحجم المناسب على مستوى الاقتصاد الكلي لتوفير مناصب الشغل، وإنشاء الثروات، لا يزال يفرض النظام المؤسسي على نظام العرض التكلفة الإضافية لتسيير اجتماعي لا يمكن تحملها في ظل المنافسة الحرة التي ينبغي أن يندرج فيها.

• على المستوى الصناعي : تعاني استثمارات التجديد والعصرنة وإنعاش الجهاز الإنتاجي صعوبة إيجاد التمويل.

• على المستوى المالي : لم تسترجع المؤسسات الاقتصادية العمومية التي مازالت في مرحلة نقاهة بعد قدرات التمويل الذاتي الكافية، ولم توفر الشروط المواتية لتأهيلها إلى البورصة وقدرتها على الاستقطاب في مجال الشراكة، كما تظهر النقائص الأخرى فيما يلي:

- آت وازن بين البنك والبورصة، لا يزال في مرحلة التكوين مما يقع البنك في مركز تمويل الاقتصاد، وهذا يؤخر الانتقال نحو اقتصاد السوق.

¹ مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، مرجع سابق، ص ص 77-78.

² انظر نفسه، ص ص 79-80.

- التوازن بين البنك العمومي والبنك الخاص لم يصل إلى درجة تنافس حقيقي بسبب عدم وجود توازن بين الأسواق العمومية والأسواق الخاصة، وكذا عدم وجود توازن بين جهاز التمويل وجهاز التغطية.

• **على مستوى التمييز :** لا يزال القطاع العمومي الاقتصادي يعاني من غياب ثقافة حقيقية في مجال الترشيد الاقتصادي والمالي، لذلك لا تسمح الشروط القانونية والجزائية المرتبطة بمنصب المسير بتجديد أفضل الكفاءات، كما أن التأخر في التحكم في مناهج التنظيم ومناهج السوق يشكل حاجزا يعيق تأهيله للمنافسة.

وتبقى البنوك تعاني من عدة مشاكل تقف أمام تأدية لدورها كأداة وساطة فعالة بين الادخار والاستثمار لخدمة الاقتصاد وحاجاته التموينية، ومن هذه المشاكل نجد عراقيل وعوائق ذات الطبيعة القانونية و المؤسساتية وأخرى ذات أصل سلوكي مرتبطة بنفسها بعض التقاليد والأعراف التي من شأنها الإخلال بأية عملية إصلاحية التي تهدي إليها الهيئات والمؤسسات في الدولة، وهي في الوقت ذاته تشكل رهانات وتحديات لإصلاحه.

المطلب الأول: عراقيل ذات طبيعة مؤسسية وتنظيمية

في خضم التحولات التي طرأت على الاقتصاد الوطني، تحملت المؤسسات المصرفية جملة من الصعاب التي حالت بينها وبين مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقل تطورها نحو العصرية والفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق، وبنوع من الإيجاز يمكن أن نحصر الصعاب التي يعاني منها القطاع المصرفي ضمن العناصر التالية:

1-الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية : تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم، فالبنوك مؤسسات عمومية اقتصادية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة، وبوصفها بنوكا تجارية فهي تخضع للقانون حول النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة وباعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون المدني والتجاري.

ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية، يواجه القضاة من خلالها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك.

فتعدد القوانين الأساسية والمهنية تعطي نظرة غامضة تتعدد من خلالها مفاهيم الدولة مما يتعارض مع أهداف الإصلاح، تضع هذه القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد.

فرغم قانون استقلالية المؤسسات العمومية، نجد أن البنوك لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة في التسيير حيث أن علاقتها بالدولة هي علاقة الأمر بالمأمور، وتتدخل في شؤون البنوك وتولي عليها أوامر وإجراءات في قرار التمويل دون إعطاء أدنى مقابل ينص عليه القانون، ويتزامن ذلك مع غياب ضمانات قاطعة وصريحة من طرف الدولة مما يجعل أية عملية تقدير للمخاطرة من طرف البنوك أمراً عشوائياً.

فعلى الرغم من الوضعيات القانونية الجديدة والواضحة التي تعتمد على القواعد التجارية والمردودية المستنقة من قانون السوق فإن سلوك الدولة هو بشكل مغاير لهذه الوضعيات، الأمر الذي يؤدي إلى القول: " بأن الدولة تتصرف على أساس اعتبار البنوك منكا لها".

ولهذا فهي تتساق تحت ضغوط السلطة السياسية إلى منح إعانات مالية لمؤسسات عاجزة رغما عنها.

2-علاقة البنوك بالخزينة العامة : في إطار عمليات التطهير المستمرة التي ألقيت على عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يعترض عملية التسيير فيها وينقل كاهلها والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، مما أثار مشاكل على مستوى ميزانية البنوك وسيولتها، بتجميد أصولها بالنظر إلى أجل السندات ومكونات محافظها، ونجم عن ذلك عجز البنوك في مجال تحليل الأداء والفعالية نظرا للنقص الواضح وغير الكافي في تخصيص المؤنات المقابلة لهذه الحقوق، أضف إلى ذلك أن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر ب 5% الذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف عند بنك الجزائر والتي تقدر ب 22 %¹ والغريب في الأمر أن هذه الأوراق الموضوعة من طرف الخزينة العمومية غير قابلة لإعادة الخصم ولا التفاوض على مستوى السوق النقدية، الشيء الذي يدفعها دائما إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل بالمكشوف لتمويل خزينته بالسيولة اللازمة.

3-ضعف تسيير البنوك : فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد² التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حد

¹ Nassou Madjid, la banque et les principales contraintes de l'environnement institutionnel, Assis des banques, 1993,

P:90.-

2- القواعد والمعايير الموضوعة عالميا من قبل لجنة بازل التي سنّها قانون النقد 90-10 ضمن القانون 91-09 وأصبح ملزما للبنوك الجزائرية ابتداء من سنة 1992، هذه التنظيمات تغطي ما يلي: قواعد الملاحة، قواعد السيولة، قواعد المحاسبة.

ودا أمام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي، لكن التسيير في البنوك يتميز ب:

- ضعف مناهج تحليل درجة الخطر .

- نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط
- تباطؤ في طرق العمل والإجراءات مما تسبب في تأجيل انطلاق الإنتاج، وإحداث تكاليف إضافية أخرى ناتجة عن مراجعة الأسعار والفوائد.
- ضعف عمليات المراقبة.

وفي مجال تحليلها للأخطار تواجه نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها ولضعفها في التحكم في تقنيات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية، فعلى سبيل المثال تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسة ما لا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها ، في حين أن بعضها يعاني سحب على المكشوف هيكليا يوافي السنة من رقم أعمالها ¹ أضف إلى ذلك النقص الكبير للمؤونات الموجهة لمخاطر القرض هذا ما يفسر هامشية درجة المخاطر، وكون عدم تسديد المؤسسات الموسمية لديونها يمثل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر.

4- عراقل اجتماعية وثقافية : إن نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبا على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعني بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي.

وقد ترجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها من خلال إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي وكرخصة لسيرورة التنمية، كما أن هناك الوازع الديني من شأنه التأثير على سلوكيات الأفراد بعزوفهم عن التعامل مع البنوك بسبب الزيادة الربوية التي تعتبر كسبا غير مشروع وبالتالي فهو محرم بحكم الشريعة الإسلامية مما قد يترك عملها من خلال نقص وانخفاض فرص جمع الموارد المالية التي هي بمثابة الشرط الأساسي والضروري لتمويل القطاعات الاقتصادية.

1 بو خاتم نجيب، مرجع سبق ذكره، ص132.

المطلب الثاني : العجز النظام المصرفي عن تعبئة الادخار

إن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية لأن القطاع المصرفي عندما كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيفات ، زيادة إلى معاناة البنوك من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي.

1- غياب سياسة ادخار محفزة : إن ضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، وعليه ف إن الأعوان الاقتصادية تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

ومن خلال تطورات ادخار الأفراد نلاحظ أن ادخار الأسر مقارنة بالادخار العام كان في سنة 1986 يقدر ب 15% وأصبح في سنة 1991 يقدر ب 6% مما يترجم بعزوف الأفراد عن وضع أموالهم في البنوك.¹

ومن الناحية التنظيمية فإن ظاهرة طوابير الانتظار أمام شبائيك البنوك والمؤسسات المالية تعود إلى نقص وضعف استعمال وسيلة الألية في معالجة عملية الشباك) من معالجة الشيكات والتحويلات (الأمر الذي من شأنه استغراق فترات زمنية طويلة لإنجاز العملية.

لذلك أصبحت الخدمات البنكية الخاصة بالشيك أو الصندوق أو الحساب أو الخزينة أو الإعلام أو الدفع بواسطة الصكوك أو للنقل إلى الحسابات تتعرض إلى عدة انتقادات من أهمها :

معالجة الصكوك أو نقل الأموال ما بين البنوك تتم في آجال مفرطة، كما تعاني البنوك من ضغوط بيروقراطية تجعل الإجراءات بطيئة جدا، وقد قدرت دراسة خاصة بوزارة المالية أن مدة التحويلات المالية، وخصم الصكوك البنكية في معظم البنوك تتراوح ما بين 21 يوم كأقل تقدير و 60 يوم كحد أقصى، وفيما قدرت دراسة أخرى أن حصول مؤسسة على دفتر شيكات يتطلب الانتظار مدة 14 يوم للحصول عليه من البنوك العمومية، ويتم التحويل البنكي بين وكالتين لنفس البنك وفي نفس الولاية في مدة تتراوح ما بين يوم إلى ثلاثة أيام².

¹ بوعالم أجور، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² Boumghar, M.Y, qualité de la relation entre la banque et l'entreprise Algérienne, cread, Alger, 2001 p.61

فمثل هذه الظروف من شأنها تغذية السوق الموازية وإثارة الإشاعات المسيئة لنشاط البنوك، والتي تصبح بدورها القناة الإعلامية التي يعتمد عليها المدخر في توجيه سلوكه، وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي.

2- غياب أدوات مالية جديدة : إن تعبئة ادخارات الأفراد في أي اقتصاد توفر الأدوات المالية وتنوعها، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري على مستويين هما:

2-1- على مستوى أدوات الادخار : إن غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضاعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل "صناديق التوظيف المشتركة" وفي شكل أسهم "شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير".

غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية، وسوق للبورصة وكذلك سوق للرهن.

واللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتوزيع أصول وخصوم الاستثمارات، وعليه يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها تعويض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجيا.

2-2- الأدوات البديلة للقروض البنكية : إن من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية بوجد الائتمان الإجاري و ذلك لتمويل الاستثمارات، لذا يستوجب على البنوك القيام بإجراءات سريعة من أجل تقديم خدمات بنكية مقبولة تتمثل في:¹

-اللجوء إلى الآلية في المقاصة، وكذا عمليات المعالجة داخل البنك.

-تنويع المنتجات المالية.

-منح فوائد محفزة للأفراد.

ويمكن القول من جانب تعبئة الادخار فإن البنوك لها دور سلبي رغم التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة، فهي لا تقدم منتجات متنوعة لتلبية حاجات تنظيم حافظات الادخار من المكونات النقدية، ومكونات التوظيف المالي، وتعتبر تعبئة الادخار غير

¹ بوختم نجيب، مرجع سبق ذكره، ص138.

كافية، ولا يمكنها منافسة إجراءات توظيف الأموال في الشبكات غير الرسمية، وترتكز المهمة الرئيسية للبنوك في تحويل النقود إلى قروض الاستدانة، دون وضع إستراتيجية جدية إلى تعبئة الموارد وتخصيصها لأفضل استخدام لها، ومن المفارقات التعارض بين القواعد التنظيمية المنصوص عليها في القانون وبين الموقع الحقيقي للبنوك في نشاطاتها العادية والضغوط المفروضة على البنوك في علاقاتها مع الدولة والمؤسسات العمومية.

المطلب الثالث: ضعف تقييم المخاطرة.

إنّ درجة تقدير المخاطرة في البنوك الجزائرية تبدو عملية صعبة ومعقدة، وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييرية، وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسة البنكية، وسوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، وعدم استقرار في محيط المؤسسة العمومية، وضعف نشاطها وانخفاض قدرتها الإنتاجية وعجزها عن تحقيق فوائض موجبة، لذا يتعرض البنك عند ممارسته الوظيفة إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصّرف، ويمكن التطرق إلى أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة البنكية فيما يخص تقييم المخاطرة ضمن العناصر التالية:

1- عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع :

إنّ البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة المتعلقة بمراقبة مردودية المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر، حيث أنّ هذه البنوك تعودت منذ أمد بعيد على نوع من المعاملات التي أكسبتها صفة الثقة في تصرفاتها، مما تمخض عن ذلك نوع من التراخي والتهلون في التسيير والذي أدّى إلى انخفاض وضعف مردوديتها.

فعلى مستوى تمويل دورة الاستغلال، فإنّ البنوك الجزائرية تتخذ قراراتها المرتبطة بالتمويل على أساس الضمانات المقدمة ضمينا من طرف الدولة بصفتها المساهم الوحيد في المؤسسات العمومية عوض العناصر الموضوعية المتعلقة بتحمل المخاطرة، وذلك كون البنوك الأولية تواجه مشاكل مرتبطة بالشفافية والمصادقية في البيانات المقدمة لها من طرف الأعوان الاقتصاديين.

أمّا على مستوى تمويل دورة الاستثمار، فإنّ أغلبية المؤسسات التي تستوفي شروط الاستفادة من قروض بنكية حسب أسس ومعايير الملاعة، أصبحت تتضاءل شيئا فشيئا، وعليه أصبح التمويل يمنح على أساس معايير أخرى تعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية عن طريق التدخل المباشر للسلطة المركزية، كما أنّ هناك قروضا أخرى

تدخل في إطار تمويل الاستثمارات، وتمنح خارج حقل المؤسسات العمومية، ولا تقدم أي ضمان لإعادة التسديد إذ أنها تمنح دون مراعاة عنصر المخاطرة، وهي تضم القروض الموجهة لاستصلاح الأراضي وتمويل تشغيل الشباب؛ وعليه فإن البنوك مجبرة على ممارسة وظيفة تقدير وتحليل المخاطرة بنوع من الدقة والصرامة من أجل تدنية المخاطر المرتبطة بتمويل المشروع، كما يجب عليها أخذ الاحتياطات والحذر بالحصول على أكبر الضمانات قبل اتخاذ القرارات التمويلية، حتى تتحمل المخاطرة وهي مرتاحة.

2- غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة : في الكثير من الأحيان تقوم البنوك بتجاوز حدود النسب المنصوص عليها ، وذلك لأن أغلبية المؤسسات المشكلة للقطاع العمومي لا تستوفي شروط البنوك، وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر، زيادة على تدخل السلطات العمومية في القرارات المالية.

3- عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاء في المؤسسة المصرفية : إن قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة من بنك الجزائر¹ ألزمت البنوك الأولية على تحديد مستوى أدنى لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأسمالها المستحق الذي يجب أن يمثل % 33 من الأموال الخاصة وأن يتم تحريره بعد مضي سنتين من الحصول على الاعتماد ، وفي نفس الإطار جاءت الأمرية رقم 34-91 التي توضح المخاطر المحتملة للبنوك² الأولية، وذلك من أجل أخذها بعين الاعتبار عند تحديد النسب التحذيرية.

إن المسيرين في المؤسسات البنكية تعودوا على نمط التدخل النقدي من أجل إنقاذ المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية، لذا أصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التي يدرها رأس المال وغير معينين بالنتائج المتمخضة عن اتخاذ القرارات التمويلية.

المطلب الرابع: محتوى محافظ البنوك الجزائرية

إن البنوك الأولية الجزائرية تتميز بسيطرة التزاماتها أمام قطاع عمومي يضم مؤسسات لا تستوفي أغنيبتها شروط البنوك وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر.

¹ المادة 133 و 134 من القانون 10/90، و التنظيم رقم 10/90 الصادر في 4 جويلية 1990 .

² المادة 5 و 6 من الأمرية 34-91 .

هذه العوائق ذات العواقب الخطيرة، التي تعاني منها البنوك نتيجة المعاملات السابقة تعود إلى تمويل البنوك لمؤسسات عمومية عاجزة ذات مردود سالب وتسيير ضعيف وسوء تقييم المخاطر المرتبطة بالقروض ونقص المؤونات المخصصة لمواجهة خطر هذه القروض، لذا أصبحت أغلب محافظ البنوك تتشكل من ديون مشكوك فيها ولا يمكن تغطيتها، مما عرض مردودية البنوك وتوازنها المالي إلى الخطر.

1- تراكم القروض غير المجدية : إن محافظ زبائن البنوك تظهر عجزاً في مجال تحليل الأداء والفعالية، وذلك كون البنوك الجزائرية دائمة التعريض للخطر، حيث أنه على سبيل المثال تحملت هذه البنوك في سنة 1990 مستوى متوسطاً للمخاطر قدر بـ 65% نتيجة التمويلات غير المجدية والمتكررة في شكل سحب على المكشوف، التي منحتها إلى مؤسسات عمومية متدهورة مالياً.

فنتيجة لتراكم القروض غير المجدية ضمن محافظ البنوك وارتفاع المخاطر المرتبطة عن ذلك، أصبح الدور المنتظر من النظام المصرفي، والذي كان من المفروض أن يقوم به في المرحلة الانتقالية التي تضم عمليات التطهير المالي والاستقرار النقدي¹، وعليه فإن الالتزامات على المؤسسات العمومية تفاقمت وزادت نتيجة القروض المجردة والقروض التي على عائق المؤسسات العمومية المتخلة. كل هذه العوامل أثرت بشكل كبير على خزانة البنوك وعرقلة كل محاولة لترقية وتطوير قطاع البنوك².

2- سياسة مؤونات غير سليمة : إن تخصيص المؤونات للديون يعتبر من بين أهم أدوات الاحتياط والحذر التي يلجأ إليها المصرفي اتقاء للمخاطر المحدقة، كونها تمثل عنصر أمن وضمان وكذلك تعتبر إحدى معايير التسيير النوعي التي تعتمد عليها البنوك وتطبقها.

غير أن البنوك الجزائرية في الكثير من الأحيان لم تلجأ إلى تكوين مؤونات وفي بعض الأحيان كانت ناقصة وغير كافية، ومثل هذا التصرف يبين أن المخاطرة كانت مهمة ولم يول لها أية أهمية، ونتيجة لذلك فإنه في سنة 1990 من بين إجمالي السحوبات على المكشوف للمؤسسات العمومية التي كانت تقدر آنذاك بـ 158.951.605.000 دج فإن البنك الجزائري لم تـ كـوـنـ سـوـى 3.8 % من المؤونات. إن هذه النسبة تعتبر

¹Banque d'Algérie, Rapport annuel, 1991, " créances des banques commerciales", p: 27

²Zerkout Djamel, "Une banque pour l'assainissement financier", EL WATAN du 08/09 mars 1996.

ضئيلة جدا وضعيفة مقارنة بإجمالي قيمة المسحوبات كونها أدنى من المعايير المعمول بها دوليا، لذا فإنّ هذه النسبة من شأنها تعريض البنوك الجزائرية إلى مخاطر جمة.

وحسب التعليم رقم 34-91، فإنّ القواعد المعتمدة في تخصيص المؤنات يجب أن تطبق حسب المعايير المرتبة بطبيعة القرض، وبميدان النشاط، وكذلك حسب التأخير في تسديد المستحقات.

إنّ هذا الأسلوب المعتمد في التعامل يحظى بأهمية كبرى بالنسبة للبنوك، كونه يسمح بضمان تخصيص متماسك للمؤنات يكون كافٍ لتغطية الديون البنكية والتخفيف من مخاطرها.

المطلب الخامس: ضعف مردودية العنصر البشري

إنّ الاستثمار في العنصر البشري أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالأخص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث إنّ تكوين وتسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، وكون مقتضيات المحيط وفعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية.

كما أنّ وجود مسيرة ذات خبرة وكفاءة عالية تسمح بتقديم خدمة ذات جودة ونوعية من شأنها المساهمة في تعظيم الربح، ويتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يمتثل إلى المعايير والمقاييس الشائعة في المحيط البنكي العالمي لضمان تسيير بنكي منسجم ومتوافق مع العادات والتقاليد العالمية. وفي هذا الإطار تعاني البنوك الوطنية من عدّة نقاط ضعف أهمّها¹:

1- عدم استقرار المسيرين في المؤسسات المصرفية : إنّ من الصفات الغالبة في المؤسسات العمومية الجزائرية عدم استقرار المسؤولين في مناصبهم، إذ أنهم عرضة للتغيير والتحويل والإقصاء، لذا نجد كبار المسؤولين في البنوك هم عرضة لتعديلات وتغييرات متكررة لا تكون بالضرورة مرتبطة بانتهاج سياسة جديدة أو إصلاحات عميقة في النظام المتبع.

إنّ هذه التغيرات في أعلى هرم البنوك كانت في معظم الحالات ترافقها تغييرات أخرى على مستوى المديرية الفرعية، مما انجرّ على عن ذلك سيادة أوضاع الاستقرار على مستوى مراكز القرار في المؤسسات البنكية، وأدّى إلى التأثير في وضع وتنفيذ السياسات البنكية على المدى الطويل. كما أنّ معظم المديرين العاملين المعيّنين على

¹ «بوخاتم نجيب»: مرجع سبق ذكره، ص 149-150.

رأس البنوك كانوا يمتحنون في قطاعات اقتصادية أخرى، مما يضطرهم لاستغراق وقت أطول لإدراك وفهم نمط تسيير البنوك والآليات التي تحكمها، وبالتالي فإن القرارات الصادرة عنهم تكون بالضرورة بطيئة ومتأخرة وهذا المنطق منافي لديناميكية المال والأعمال.

وزيادة على ذلك فإن الإطارات المهمة بتسيير المؤسسة المصرفية، هي إطارات مأجورة فمهما كانت أوضاع البنك سواء حالة ربح أم خسارة فإن هذه الإطارات تتقاضى نفس المرتبات وبالتالي فهم ليسوا مسؤولين عن النتائج التي آل إليها البنك، فهي مهمشة نتيجة التسيير غير الحسن للموارد البشرية، إذ أن من الواضح أن إعادة وإصلاح مردودية البنوك، ترتبط قبل كل شيء بالجهودات التسييرية المحققة من طرف المؤسسة البنكية نفسها.¹ كما يلاحظ غياب عامل الثقة في النظام المصرفي بشكل عام وفي القطاع الخاص بشكل خاص، خاصة بعد الفضائح التي عرفت بها بعض البنوك، الخاصة رغم إنشاء صندوق ضمان الودائع.²

لذا يجب التفكير في جملة من الإجراءات التي من شأنها وضع منتجات اتحارية جديدة وفعالة تتوفر فيها هذه الحماية لكل من المصدر والمستعمل لهذه المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الفساد وحالات عدم الكفاءة استنفذت الكثير من الموارد المالية وأدى ذلك إلى صعوبات خطيرة، في الوقت الذي ينتظر فيه تقوية النظام المصرفي لموارده المالية بهدف تحقيق مستويات ملائمة في كفاية رأس المال يتمشى مع المستويات الدولية، والتكيف مع التغيرات البنكية والمالية الحديثة من أجل تطوير منتجات بنكية جديدة، لأن النقص في التجديد والابتكار يعود إلى نقص في الأفكار الجديدة إما في شكل منتجات بنكية جديدة أو في طرق الأداء الحديثة.

2- ضعف إجراءات الإدارة والمراقبة : إن الغموض الذي يكتنف السياسات المصرفية على المدى الطويل وغياب تخطيط مالي صارم، ساهم في انتشار مفرط للنشاطات غير المربحة وأفرز تسييرا سيئاً وريئاً في الجانب التقني والإداري للبنوك، وبرز الضعف أيضاً في نظام المراقبة الداخلية للبنوك بسبب النقص الظاهر والملموس في تكوين العنصر البشري، وبالأخص الإطارات المؤهلة لدراسات مختلف المافيات والابت

¹ -Olivrir Pastre, Rapport sur la modernisation des banques françaises, 1986, p: 80.

² -المادة 170 من قانون النقد و القرض، 90-10 والمادة 118 من الامر 11/ 11.

فيها، كما ينعلم التنسيق بين مختلف عناصر دراسة الملف مما يتمّ خضّ عنه تباطؤ في الإجراءات.

وكذلك الافتقار إلى نظام إعلامي ضمن المنظومة البنكية لتوضيح وشرح الأطر التشريعية والتعليمات التطبيقية وضعف المراقبة ومتابعة تطبيق التعليمات .

3-نوعية الخدمات المصرفية المقدّمة : إنّ الثقافة المصرفية في الجزائر غائبة وشبه منعدمة، والتقاليد المصرفية المعتمدة ليست متقدّمة ومتطورة بال شكل الكافي والمطلوب لضمان خدمة مصرفية مقبولة وذات جودة. وفي الوقت الذي تعرف الثّول المتقدّمة قفزات نوعية في ميدان التسيير من إدارة الموارد البشرية، تخطيط استراتيجي، تنظيم ورقابة، استعمال تدفق المعلومات¹، وسرعة تنفيذ العمليات المصرفية التي تعتمد على درجة المعالجة الآلية للمعلومات، وتكوين الأطارات البنكية نجد البنوك الجزائرية تعاني من ضعف هياكلها ومناهج تسييرها مما يمسّ بسمعتها.

كما أنها لا تعطي أي أهمية لوظيفة التسويق بسبب الإفراط في الوظائف الإدارية، إذ أنها لا تقوم بدراسة السوق وكذلك الأمر بإعلام الزبائن عن تكاليف الخدمة البنكية ومختلف الخدمات التي تقدّمها البنوك، وقد يحدث إهمال وضع إستراتيجية تسويقية في البنوك الجزائرية تشوهات في أداء البنوك، وترجع عوائق إدماج التسويق البنكي في البنوك إلى ما يلي²:

- جهل البنك لزبائنه.

- تشابه منتجات مختلف البنوك مما يضاعف من اهتمام الزبون بها،

- رفض البنوك للأفكار والإجراءات الجديدة التي تتّصف بالخطورة نظرا لأهمية معيار المخاطرة.

- جهل البنوك لما يحدث من تطورات التكنولوجيا.

هذه الأوضاع جعلت البنوك نعاني من ضعف في الموارد (الودائع) حيث أنّ أغلبية الودائع هي تحت الطلب وهذا يعني أنها ليست مستقرة.³

¹ بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر العدد التجريبي، لاساسي الثاني 2004 ص 209.

² -عزي لخضر، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، ص7 بتاريخ <http://www.falasteen.com/Article.2004/04/17>

³ -مراد رابحي، الجهاز المصرفي الجزائري- واقع وآفاق-رسالة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2000- 2001، ص174.

وحتى في أثناء عملية رسملة البنوك الذي نتج عنه فائض في سيولتها، لم تستطع المؤسسات الكبرى الاستفادة من خدمات هذه الوسائل المالية الجديدة لأن لديها مكشوف بنكي وبالتالي فهي غير مؤهلة للحصول على القروض، وهذا ما يؤدي إلى حالة الجمود التي تميز القطاع العمومي.¹

وينتظر من البنوك الجزائرية أن تبذل فيما يتعلق بالمساهمة في مختلف المؤسسات عن طريق وضع أو إصدار سندات موجهة إلى الجمهور الواسع، خصوصا وأن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 يبيح ابتداء من هذا التاريخ المشاركة في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات، وأن يفتح آفاقا جديدة تتمثل في وظائف أخرى يمارسها البنك، من شأنها المساهمة في ترقية الخدمة المقدمة للزبائن.

¹ - مشروع تقرير حول التطرف الاجتماعي والاقتصادي: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002 ، ص95.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه القطاع المالي.

في هذا الصدد قامت السلطات الجزائرية بتنفيذ إصلاحها لقطاعها المصرفي، وهي تهدف إلى إرساء ملاءة هذا القطاع على قاعدة دائمة ، تحسين الأداء والمردودية ، ومن أجل معرفة جدوى وفعالية برنامج إصلاح البنوك في مسايرة متطلبات اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي نقوم بتشخيص العناصر الآتية :

المطلب الأول : (إعادة هيكلة البنوك العامة.

تتطلب عملية الانتقال من نمط الاقتصاد الموجه إلى نمط الاقتصاد الحر تغيير المؤسسة المصرفية بكل جوانبها الهيكلية المالية ، وقد شكلت إعادة هيكلة البنوك في الجزائر إحدى المطالب الأساسية ضمن برنامج صندوق النقد الدولي من أجل تفعيل الوساطة المالية وتحرير النشاط الاقتصادي ، لذا برز اهتمام الجزائر في هذا المجال من خلال تعديل العديد من القوانين و التشريعات من أجل تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة الداخلية والمالية للبنوك ومن أهم جوانب هذا الإصلاح :

أولاً: التطهير المالي :

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحويل إلى اقتصاد السوق ، والذي كان هدفه تهيئة البنوك التجارية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق ، ثم تلتها إصلاحات أخرى أهمها كانت سنة 1994 ، وطبعاً حتى تكون هذه الإصلاحات فعالة ، كان من الضروري تحسين نوعية محافظ هذه البنوك والتي شرعت السلطات المختصة في تطهيرها من خلال برنامج التطهير المالي التي كانت خطواته سنة 1991 ، وآخرها في نهاية سنة 2001، قصد التكفل بالأعباء المالية للبنوك التي حالت دون قابليتها للانتقال نحو فتح راسماليها أمام الخواص .

لقد سمح البرنامج بالتطهير المالي لميزانيات البنوك العمومية للبنوك بإعادة شراء القروض المشكوك فيها على المؤسسات العمومية من طرف الخزينة المقدرة بحوالي 270.4 مليار دج بين (1991-1992) كخطوة أولى ، وأما الخطوة الثانية فكانت خلال الفترة (1996-1998) ¹ ، بحيث بلغت القروض المتعثرة 168.7 مليار دج، ثم إعادة شرائها من طرف الخزينة بواسطة سندات 12 سنة وبمعدل فائدة 10% . وفي سنتي 2000 و 2001 جرت عملية شراء جديدة للقروض المتعثرة وتم مبادلتها مقابل سندات الخزينة تستحق على مدى 20 سنة نسبة فائدة تقدر ب 6% وقد حدد المبلغ الإجمالي لهذه القروض ب 365,4 مليار دج وخصص مبلغ 167 مليار دج لإعادة شراء الحقوق المترتبة عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط . في حين قدر مجموع مبالغ العمليات السابقة بـ 224 مليار دج ، بينما بلغت سنة التكلفة الإجمالية

¹ - Banque d Algérie op.cit., p52

الفصل الثالث: متطلبات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.

بـ 224 مليار دج ، بينما بلغت سنة التكلفة الإجمالية لبرنامج التطهير المالي 15 % من الناتج الداخلي الخام ، موزعة على 20 سنة ، ومن جهة أخرى لوحظ أن لجوء الجزائر لهذه العملية يتطلب تطبيق سياسة إعادة الرسمة والعمل على ضمان انسجامها واحترامها لنسبة كفاية رأس المال.

ثانيا : إعادة الرسمة :

إن عملية إعادة رسمة البنوك فقد تزامنت مع إدراج * عقود النجاعة* بين الحكومة ومديري البنوك من أجل احترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر ، ولقد كان هذا الإجراء من أهم العوامل التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من أجل تشجيع البنوك للبحث عن منافذ جديدة في السوق غير المؤسسات العامة ، بالنظر لإرساء مبدأ حرية منح القروض المستند إلى أسس تجارية ، تقوية الوساطة المالية وإرساء مبدأ المنافسة وتمهيدا لخصخصة قطاع البنوك ، وذلك من خلال :

- 1- أنفقت الدولة في سنة 1995 مبلغ 10 مليار دينار لإعادة رسمة بنك الجزائر الخارجي ، وبنك القرض الشعبي الجزائري ، حيث شرعت في توقيع عقود أداء بين الحكومة ومديري البنوك ، وهنا يظهر دور البنوك في ضرورة احترام نسب كفاية رأس المال ، فاستطاعت بذلك تجاوز عقبة محدودية القروض التي فرضها البنك المركزي ورفض تقديم القروض للمشاريع ذات المخاطر¹
- 2- أصدرت الحكومة سنة 1995 ماقيمته 24.6 مليار دج في شكل سندات مدتها 20 سنة لإعادة رسمة البنوك التجارية الأربعة (باستثناء بنك الجزائر الخارجي) .
- 3- أنفق من ميزانية الدولة خلال سنة 1997 مبلغ 8 ملايين دينار لإعادة رسمة الصندوق الوطني للادخار بعد تحويله الى بنك للإسكان .
- 4- خلال الفترة 1991-2001 تلقت البنوك التجارية لتعويض الخسائر الناجمة عن العشرية الماضية 74.4 مليار دج منها حوالي 6.6 مليار دج لم تنفع فعليا إلى غاية سنة 2002 وما قيمته 60.1 مليار دج على شكل سندات مدتها 20 سنة معدل فائدة 6 % .
- 5- إعادة رسمة بنك الجزائر الخارجي ، وبنك انتمية المحلية سنة 2001 وبنك عمومي ثالث سنة 2002 وقد خصص لهذه العملية مبلغ 50 مليار دينار .

المطلب الثاني : الوساطة المالية

إن سيرورة الانتقال من وحدات الفائض النقدي (المعبر عنها بالادخار) وبين وحدات العجز النقدي (المقترض) يفرض على الجهاز المصرفي أن يلعب دور حقيقي وفعال ويتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب الفائض المالي كخطوة أولى يجب أن ترافقها عوامل لا تقل عنها أهمية وقد تعتبر هذه العوامل الحاسمة في كثير من الأحيان وبشترط توفير أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى التكاليف وفي زمن قياسي، ومن هنا يتوجب تطوير هذه التقنيات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي.

1- كريم التاشبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

من جهة أخرى فإن احتدام المنافسة ونزوتها في مجال النشاط المالي و المصرفي شئ يكون قد ساعد كثيرا على بروز ظاهرة * الوساطة المالية * التي تعكس علاقة التمويل المباشر بين أصحاب الفائض المالي المقترضين المحتملين والتي تفرض غياب رقابة ووساطة البنوك والمؤسسات المالية المختصة ، فالعدول عن وظيفة * الوساطة المالية * يستند إلى أن التمويل من البنوك و المؤسسات المالية المختصة هو عملية قديمة تكتنفها بعض القيود والنقائص للأسواق النقدية الوطنية كعدم المرونة ، الافتقار إلى المنافسة ، خطر السيولة ، خطر الملائمة¹ ، والذي مهد لعملية التخلي عن الوساطة المالية وإطلاق حركة التمويل من الأسواق المالية ، حيث ساهمت رؤوس الأموال الخاصة بشكل واسع في تعميق هذا الاتجاه والذي مهد لعملية التخلي عن الوساطة المالية وإطلاق حركة التمويل من الأسواق المالية ، حيث ساهمت رؤوس الأموال الخاصة بشكل واسع في تعميق هذا الاتجاه .

وتبرز أهمية الانتقال من الوساطة المالية إلى الوساطة المالية فيمالي :

- تفضيل المؤسسات الاستثمارية إصدار الأوراق المالية لتلبية حاجاتها التمويلية .
- تفضيل مصادر رأس المال ذات المخاطر المنخفضة ، وفي ذلك إشارة ذات دلالة للمفاضلة بين (الأسهم) وبين (السندات و القروض).

- زيادة لجوء المؤسسات و الشركات الاستثمارية إلى الأسواق لغرض تنويع تمويلهم .
- لتلبية الحاجات التمويلية المتنامية ، اهتمت الأسواق المالية بالتجديد و التحديث ، فإلى جانب الشكل التقليدي للأسهم و السندات ، برز انتشار عملية التوريق من خلال تحويل القروض طويلة الأجل إلى أوراق تتداول في سوق الأوراق المالية ، أو مساهمات في شركات المدينة swaps ، وبرز كذلك عقود الأجل contrat à terme والخيارات les options و المستقبلات les futures .

وقد إرتبط إنتشار هذه الأدوات بالأسواق المشتقة ، وبالتالي فإن التحول من الشكل غير المباشر إلى الشكل المباشر للتمويل ساهم شيئا فشيئا في تحول إقتصاد الأسواق المتقدمة من إقتصاد السوق إلى إقتصاد السوق المالي .

إلا أن وضعية النظام المصرفي الجزائري ما تزال في وضعية متأخرة على مواكبة التطور الحاصل مما يعني أن البنوك لم تتمكن من الدور الحقيقي في الوساطة المالية (تمويل الإستثمار، تعبئة الإذخار....) ، ناهيك عن أن السوق المالي في الجزائر يبقى جد متأخر ولم يساهم لحد الآن في تلبية متطلبات وحاجات التمويل في الإقتصاد ليشكل بذلك عائقا آخر وعاملا مثبطا للنشاط المالي والمصرفي الفعال.

²- كريم التاشي ، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثالث: التحرير المالي و المصرفي:

على اثر الأزمات الاقتصادية التي ظهرت مع مطلع حقبة الثمانينيات ، وتفاقم مستوى المديونية العالمية ، كان تحول معظم الدول النامية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) سيما بعد عجز البنوك التجارية عن تمويل برنامج التنمية .

- وقد ارتبطت موجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة التي تركز على ضرورة اصلاح وتحرير وتحديث الانظمة المالية و المصرفية لتلك الدول، حيث لا يمكن¹ للتجارة أن تزدهر بدون وجود نظام مالي سليم ومتطور.

- وقد أسهمت سياسة التحرير المالي في العديد من الدول النامية و الدول الناشئة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية (احتلت ماليزيا سنة 1991 المركز الثالث بالنسبة لهذه الدول من حيث تلقيها الاستثمارات الأجنبية)² وأصبحت هذه الدول مراكز جذب التدفقات الرأسمالية سواء كانت الاستثمارات قصيرة الأجل (الأموال الساخنة في البورصات) أو طويلة الأجل في صورة استثمار أجنبي مباشر :

- وتتمثل إجراءات عمليات التحرير المالي في :

- إجراء عمليات تحرير تحركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل و إلى الخارج .

- فتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الخارجية وعدم التحكم في هذه الأسواق .

- انتهاج سياسة نظام سعر الصرف الثابت إزاء الدولار الأمريكي .

خفض هامش الفائدة بين الإقراض والاقتراض. خلق البيئة المواتية للمضاربات على العملة على نطاق واسع³.

ولأن بلدا ناميا مثل الجزائر ليس به سوق للأسهم (سوق غير متطور) ولا يخضع للمعايير المالية والإشرافية لن يستطيع تفعيل أداة التحرير المالي .

كما يبرز اهتمام العديد من الحكومات النامية لسياسة التحرير المصرفي للاستفادة من مزايا التمويل الدولي ومن ثم فهي مصدر مهم لتعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية التي لا يمكن لأية دولة الاستغناء عنها وقد أسهمت سياسة التحرير المصرفي في تحرير تغيرات جوهرية في أداء المنظومة المصرفية من ذلك :¹

- التوسع في نشاط القطاع المصرفي .
- إدارة الأموال والدخول في مجال التأمين .
- تزايد اهتمام البنوك بإدارة المخاطر المالية(خاصة مخاطر الائتمان).
- تحقيق الاندماج المصرفي .
- اللجوء إلى أسواق رأس المال لتمويل أنشطتها الاستثمارية .

وفي حقيقة الأمر فان عمليات التحرير المصرفي في هذه الدول قد أسهمت في تنويع مصادر التمويل لبعض البنوك و الشركات وقد أتاحت لهم شروط أفضل للتمويل غير أنها تسببت في أزمة الجهاز المصرفي وأزمات مالية ، لعل ذلك يثبت ويبرهن على أن التحرير المالي الذي يتم دون دراسة وضوابط سيكون أداة تفكيك السياسة التنموية لأي دولة في العالم وهو ما يؤكد الحاجة إلى إدارة فطنة للمخاطر المالية ، تحرير ملائم ومتابع لحساب رأس المال ونظم مالية محلية مرنة لضمان الاستقرار المالي و الدولي.

وما يمكن ملاحظته في الأخير فان التشريعات و القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي بواسطة اتفاقية صندوق النقد الدولي لسنة 1994 لنمو إجراءات الوساطة المالية وكذا العمل على التحرير المصرفي تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، زادت القيود على النظام المصرفي سيما بعد تخفيض قيمة الدينار واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة، وهو ما يفسر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال القوانين الصادرة خلال سنتي 2003 و 2004 التي لا تترك حرية التصرف للبنوك بشكل كبير، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر وبالتالي فان هذا الأمر لا يشير ويخفي فرصة أتحدث عن التحرير المصرفي².

المطلب الرابع : التوجه إلى المصارف الشاملة

1- تعريف المصرف الشامل:

هو ذلك الكيان المصرفي الذي يسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها ويفتح ويمنح الائتمان لجميع القطاعات، كما يعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجده يجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال³.

¹ - جيزها وسلر ، عولمة التمويل، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص ص 11-12.

² - المرجع نفسه، ص 12.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

وتحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توفر مجموعة من المتطلبات التي تدعم نجاح وفعالية المصرف الشامل أهمها¹:

- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها وضرورتها وخدماتها للعملاء والمتعاملين والاقتصاد الوطني.
- مراكز تدريب متقدمة تدعم مجموعة من خبراء التدريب المختصين في أعمال المصارف الشاملة.
- تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل المصرفي بالشكل الذي يسمح للمصارف الشاملة بممارسة نشاطها بفعالية كاملة، ثم تجميع التشريعات ذات العلاقة بنشأة المصارف الشاملة في تشريع واحد شامل بحيث يسهل الرجوع إليها والتعرف على ضوابطها.
- وجود قيادات مصرفية واعية، مدركة ومتفهمة ومتحمسة لفكرة المصارف الشاملة.

2- إستراتيجية المصرف الشامل:

تقوم هذه الإستراتيجية على التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعني أن لا يحصر المصرف نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي².

فالمصرف الشامل يقوم على مفهوم التنوع وذلك بممارسة أنشطة غير مصرفية، فإلى جانب الاستثمار في القروض والأوراق المالية قد يدخل المصرف في مجالات أخرى، كإدارة صناديق الاستثمار، وتقديم خدمات تأجير الأصول ... وهكذا فإن المصرف الشامل الذي ينوع في القطاعات التي يتعامل معها يتعرض لحد أدنى من المخاطر خاصة نقص السيولة ومخاطر الإفلاس، وهكذا فإنه عن طريق التنوع الجيد الذي يمثل إستراتيجية المصرف الشامل نحقق الأهداف المنشودة المتمثلة في تعظيم الربحية، وتخفيض مخاطر السيولة، وتحقيق قدر أكبر من الأمان للمودعين.

بالنسبة للمصارف الجزائرية، فهذه الأخيرة تتأثر بهذا الاتجاه الجديد (المصارف الشاملة)، والدليل على ذلك هو تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي كان لسنوات طويلة يلعب دورا واحدا هو تجميع المدخرات وتحويلها إلى قروض موجهة لتمويل قطاع السكن إلى مصرف تجاري حكومي يمارس كل أنواع النشاط المصرفي مع الاحتفاظ بجزء كبير من دوره كأهم مؤسسة لتجميع الإبداعات وتقديم القروض السكنية³.

¹ - صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، طبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص 89.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ - الزهّاب محمد، فتح السوق المصرفية، عملية مصحوبة (CNEP)، مجلة الاقتصاد والأصل، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص 78.

المطلب الخامس : الاندماج المصرفي

1- تعريف الاندماج المصرفي:

هو اتحاد مصالح شركتين أو أكثر وقد يتم هذا المزج في المصالح من خلال المزج الكاملين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وكذلك يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا إرادي¹.

إن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى المصرف الشامل داخل الصناعة المصرفية، كان من أهم الدوافع والأسباب نحو إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية، ويتزايد الاندماج المصرفي نتيجة لمتغيرين أساسيين من متغيرات العولمة اللذين أثرا ولا زالا يؤثران بشكل متزايد على اقتصاديات المصارف، ونعني هنا بالمتغير الأول اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، وهو ما أدى إلى تزايد حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، وبالتالي أخذ يشكل لنا ما يسمى بالكيانات المصرفية العملاقة.

2- مزايا الاندماج المصرفي وعيوبه:

كانت مزايا وعيوب الاندماج المصرفي محل العديد من المقالات والمناقشات.

1-2- في الجانب الإيجابي: يمكن أن نذكر المزايا والآثار الإيجابية للاندماج المصرفي فيما يلي:

- زيادة قدرة المصرف على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج وتوسيع حجم الفروع القائمة وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر وعدد عملاء أكثر ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي.

➤ إتاحة فرصا أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال ويمكن من تخفيض كمية النقد المتواجد في خزائن الفروع، وتوظيف هذه الأموال للحصول على عائد وربحية أعلى حين تتاح فرص أكبر لزيادة التسهيلات للعملاء.

➤ زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية، والقدرة على المزيد من الدقة في تنفيذ العمليات والسرعة الفائقة في المعاملات (وهي مسائل ضرورية في ظل العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية).

➤ الارتقاء بالمناخ التنظيمي وتطوير النظم الإدارية، وتحسين مناخ العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق والاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدة المصرفية، وهو ما ينعكس إيجابا على الأرباح المحققة والتي ستحقق بل وستعكس على الحوافز وزيادة الإنتاجية للعمالة بل وزيادة مقدرة المصرف على تنمية المهارات البشرية للعاملين وتطبيق المستحدثات المصرفية.

➤ توفير النفقات وتحسين الربحية بما يفيد كلا من العملاء وحملة الأسهم وستيسر العولمة قيام

¹- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، بالدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 5.

➤ المصارف بتتويع المخاطر وتحسن الأداء الإجمالي لكل اقتصاد على حدة بتحسين تخصيص الموارد¹.

➤ زيادة قدرة المصرف بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج وبالتالي المزيد من الربحية والدخل على المستوى المصرفي والتحسين في ميزان المدفوعات على المستوى الوطني.

➤ زيادة قدرة المصرف المندمج على تكوين احتياطات لتدعيم المركز المالي وتحقيق الملاءمة المصرفية ومعايير كفاية رأس المال وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات والمخاطر.

➤ زيادة القدرة التمويلية للمصارف على المساهمة في تمويل المشروعات المختلفة، وفي نفس الوقت تنويع النشاط المصرفي وتقليل درجة المخاطر المصرفية، بل والحفاظ على السلامة المالية للجهاز المصرفي ومنع تعرضه لهزات أو أزمات تؤثر سلبا على كفاءته.

➤ زيادة قدرة المصرف المندمج على الاتفاق على البحوث والتطوير والتحديث والتحسين مما يزيد من الكفاءة والقدرة على جذب رؤوس الأموال التي تزيد من قدرته على التوظيف والاستثمار المباشر وغير المباشر بل وقدرته على المنافسة محليا وعالميا.

2-2- في الجانب السلبي: إن المغالاة في الاندماجات قد تؤدي إلى إساءة استعمال أوصاع السيطرة على السوق وإلى مسائل المخاطر المعنوية، كالتني تحدث عندما تعتبر المؤسسات أكبر من أن تفشل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإفراط في التورط في الأسواق الأجنبية بدون معرفة كافية بالظروف الاقتصادية المحلية يمكن أن يزيد من تعرض المصارف الفردية للمخاطر إضافة إلى الآثار السلبية التالية²:

➤ قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار.

➤ قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا غير توازنية تؤدي إلى اختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدوافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

➤ عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا فضلا عن عدم وجود دليل على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.

¹ - توماس ج. ت. بالينو والجير يوبايد، عالم الصناعة المصرفية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2000، ص 42.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

- الزيادة في البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية.
- زيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد الوطني ككل، حيث أن إفلاس أو تعثر مصرف كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية عظمى كما هو الحال في جنوب شرق آسيا.
- يترتب على الاندماج المصرفي الكثير من المشاكل التي قد تكون تكلفة التعامل معها مرتفعة مثل إعادة هيكلة العمال وارتفاع البطالة نتيجة التخلص من بعض العمال.
- زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم.
- بالنسبة للجزائر، ينبغي العمل على تقوية قاعدة رأس مال المصارف الجزائرية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي خاصة وأن المصارف الجزائرية تتمتع بحجم صغير إذا ما قورن بحجم المصارف العالمية.

المطلب السادس : خصخصة البنوك

يأتي موضوع خصخصة البنوك في إطار الانعكاسات و التغيرات التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي¹ وقد تجسدت الخصخصة في ظل تحول العديد من الدول النامية إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات التسوق، ومع توقيع البعض منها على إنفاق تحرير الخدمات المالية وتطور مسار التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة².

وفي الجزائر لقد كانت سياسة إعادة رسملة البنوك وعملية التطهير المالي للبنوك تمهيد الخصخصة قطاع البنوك، وقد بدأ برنامج خصخصة البنوك في الجزائر بدءا من سنة 2004 بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي لاختيار المؤسسات البنكية في إطار مشروع شراكة توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية بثلاث بنوك أوروبية (من بين العروض من الجانب الأوروبي).

وطبقا لنتائج الاختبار تبين توافر أربعة بنوك وهي BNA ، CPA ، CNEP ، BADR على اعتبار إن هذه البنوك تمثل أكثر من 50% من النشاط المصرفي بالجزائر ، وأكثر من 60% من الموارد المالية المدخرة و المودعة (ما يعادل 40مليار دولار).

والحقيقة أن الاتجاه نحو خصخصة البنوك المرغم خصصتها وجد المصادر المحفزة لهذه العملية وذلك على النحو التالي:

تستع البنوك بالأناء المالي.

- توافر البنوك على حصة سوقية مناسبة من السوق المصرفية في الجزائر.

¹ سميرة عطوي، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 25، جوان 2006، ص 129-135.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- إن البنوك تستجيب للمعايير الدولية المعروفة في السوق الدولية.

وتتابعت المفاوضات خلال هذه العملية خلال العملية خلال السداسي الأول من سنة 2007 بالتنازل لصالح بنك الأعمال الفرنسي* روتشيل* عن 51% من الأسهم كأول مرحلة بعد أن أجلت لعدة مرات، حيث ستسمح بتحويل نسبة 13% من السوق المصرفية إلى القطاع الخاص، تليها خصخصة بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يمثل القطاع الخاص حوالي 25% من السوق خلال سنة 2008¹.

وهو ما ينشئ افتراضا بقدر كبير من الوثوق في الصلة بين قضيتي السياسة التدخلية للدولة وبين تعثر الإصلاحات الاقتصادية، وبذلك فإن القصور في توفير متطلبات الإصلاح و الخصخصة تحديدا يؤدي إلى فشل الجزائر في تحقيق الأداء الاقتصادي المنشود.

ويمكن القول بأنه خلافا لما ادعته التسريعات ومن ورائها الدولة فإنه طبقا للمعايير الملموسة حول واقع الخصخصة المصرفية في الجزائر فإنه لا يفصح عن الإجراءات والخطوات المفترض إتباعها في خصخصة البنوك فهي لا تزال غير واضحة، بناءا على التأجيل في تسوية ملف الخصخصة و التصريحات المتضاربة². يتضح أن قرار البت النهائي والزمني في موضوع خصخصة بنك القرض الشعبي الجزائري يبقى غير معلوم.

تبين أن تفسير هذا التأجيل قد يعود بشكل أساسي إلى السياسات التدخلية للدولة في إتمام العملية، وأن ذلك يعطي انطباعا بأن الدولة يمكن أن تتراجع عن موضوع بيع البنك وما نريد تأكيده أن سياسة الخصخصة تظل قضية خلافية يحيط بها الكثير من الجدل، إذ هناك دلائل كثيرة متضاربة حول الأسباب الحقيقية لعدم تحقيق أهداف الخصخصة في الجزائر.

المطلب السابع: تحديث وترقية البنوك في مجال الخدمات المالية:

لقد وجدت الدعوة إلى الدخول في مجال التجارة الالكترونية والمصرفية الالكترونية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بوصفها الخيار الأمثل في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وما طرحه من تباين سريع وشامل للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات وعولمة النشاط المالي، وقد فرضت على الاقتصاديات النامية كشرط من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. خصوصا ضمن اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية، وبالتالي للارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي....

وفي ظل هذه المتغيرات أصبح لزاما على البنوك ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية، لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية كأحد العناصر المحددة للتطورات التنافسية

¹ - مرسلة حائري، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

² - عبد الطيف آشنهور، وزير المالية الأسبق، جريدة الشروق، العدد 2253، الأربعاء 19 مارس 2008.

المصرفية في السوق المحلية والأجنبية في إطار عولمة مالية تعني*تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة* لاسيما بعد دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين ، صناديق المعاشات ، صناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية والذي أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية.

ولاشك أن البنوك الجزائرية بدأت تتأثر بهذا الاتجاه كخطوة هامة من خطوات إصلاح القطاع المصرفي وقد شملت تحديث الخدمات المصرفية، استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا (الخدمات المصرفية الالكترونية)¹ وإدخال وسائل الدفع الحديثة.

وبشكل عام يمكن القول أن السوق النقدي في الجزائر عرف استخدام البطاقات المصرفية متمثلة في السحب الخاصة بالشباك CAB و الموزع DAB وعدد محدود من البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع الفوري *الدفع الالكتروني* إضافة إلى ذلك يسجل العديد من المشاريع إلا أن هذا لا يمنع من ملاحظة تأخر من حيث مجالات تطبيق العمل المصرفي الحديث مقارنة بالدول النامية والعربية، التي تعمل الجزائر على تطبيقها في غضون السنوات المقبلة² . كنظام التحويلات الالكترونية الفورية بين البنوك ونظام الكتروني لتسوية الشيكات ومشروع البطاقات الالكترونية ومشروع إقامة ماكينات للصرف الآلي

المطلب الثامن: الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل).

في ظل تأثر الجهاز المصرفي بالعولمة والتغيرات الدولية الحديثة، أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، بدء التفكير في وضع آليات للتقليل من مخاطر العمل المصرفي، وقد برزت لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات النقابية وهي اللجنة التي تأسست وتكونت الخدمات البنكية الحديثة:

من ممثلين عن مجموعة العشر *group of ten* لتشكل مقررات هذه اللجنة نقطة انطلاق للتأكيد على ملاء رأس المال وعلى كفاية البنك بوصفها عنصر أساسيا في نشاط البنوك بالإضافة إلى ضرورة تنسيق وتوحيد الأنظمة الرقابية في هذا المجال مما يؤدي الى استقرار النظام المصرفي العالمي :

أولا: اتفاقية بازل 1 :

حيث تم وضع معيار واحد لكفاية رأس المال أو مايعرف بمؤشر كوك ' RATIO COOKE ' وتسمى أيضا معدل الملاء الأوروبي RSE³ وتعتمد على نسبة كفاية رأس المال أي نسبة رأسمالها

¹ - الخدمات البنكية الحديثة: أجهزة الصراف الآلي، نظام الإيداع المباشر، السحب الآلي الملائم، المدفوعات الالكترونية، صيرفة الانترنت، الائتماء المستندي الالكتروني، وسائل الدفع الالكترونية . (البطاقة الذكية، نظام تسوية المبالغ الاجمالي ATICS.

² -الجزائر تطبق نظام التحويلات الالكترونية الفورية بين البنوك مع نهاية العالم الموقع :

-WWW.alkahleej-ae/eco/show-?article-cfm

³-Philippe garsuault et stéphane priami : la banque fonctionnement et stratégies ,ed .economica , paris .

1995,p170.

إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى ويتم الشروع في تطبيقه اعتباراً من نهاية سنة 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءاً من سنة 1990، وتهدف هذه السنة إلى تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

وانطوت الاتفاقية على جانبين أساسيين وهما معيار كفاية رأس المال وقياس المخاطر بإصدار معايير للحذر.

ومن أجل مواجهة المخاطر المتنوعة التي أصبحت تعترض النظام المصرفي خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات اقترحت لجنة إصلاحاً لمؤشر MCDonough COOK

ثانياً: اتفاقية بازل 2 :

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال بهدف إلى وضع قواعد تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وذلك بالارتكاز على ثلاث ركائز¹.

1- تحديد متطلبات الحد الأدنى من رؤوس الأموال الخاصة:

على الرغم من أن الاتفاقية الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حالياً 8% إلا أن الهدف من هذه الفقرة هو إدراج أنواع جديدة من الأخطار التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال² وتغطية هذه الأخطار التي تشمل خطر القرض، خطر السوق ونوع جديد من الخطر العملي³ والذي يعني خطر خسارة ناتجاً عن عجز أو عدم التكيف والإجراءات، الأشخاص والأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية

2- الرقابة الاحترازية للبنوك: حيث تقوم على تصميم منهج الرقابة الاحترازية لتقدير الخسائر المحتملة في المحافظ المالية للبنوك، لذا يتعين على مسيري البنوك اتخاذ خطوات إضافية لتطوير تقنيات التسيير و المراقبة لمجموع الأخطار ووضع إجراءات لتقييم رأس المال الخاص الضروري لمواجهة مجموع الأخطار المحتملة .

3- تحديد مستلزمات الإفصاح: تستهدف هذه الإستراتيجية العمل على ضبط السوق وبالأخص على ترقية مبدأ الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم نشرها من طرف البنوك، حول تحديد

¹- comité de balle pour le contrôle bancaire, convergence internationale de la mesure et des norme de fond propre, banque des règlements internationaux juin 2004 pp 118-121.

²سيم كاراكاداج ومايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل³، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 2001 من 50

ملائمة رأس المال الخاص مع مجموع المخاطر، الطرق المعتمدة لتقدير وتسيير الخطر، والمعلومات عن هيكل رأس المال

وقد باشرت الجزائر منذ سنة 1994 تطبيق اتفاقية بازل¹ حيث تم إصدار القانون 74-94 الصادر في 29 نوفمبر 1994 وتم فيه تحديد المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال وركز هذا القانون على كيفية تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل وان تلتزم البنوك بنسبة ملائمة لرأس المال اكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مع العمل على زيادة رأس المال تدريجيا للوصول إلى النسبة المقررة في موعد غايته نهاية ديسمبر 1999 ، بدءا بنسبة 4 % مع نهاية شهر جوان 1995 ووصولاً إلى نسبة 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.¹

لذا ولهذا يمكننا القول بان التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل¹ من خلال إصدار القانون رقم 74-94، إلا أن هناك العديد من النقصان التي سجلت عليه بينما لم يساير اتفاقية بازل² ، وذلك بسبب أن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي المقرر في بداية سنة 2005 ويتوقع أن تخضع البنوك في الجزائر لاتفاقية بازل² خلال سنتي 2007-2008 ، إذ أصبح من الواجب على البنوك الجزائرية أن تلتزم بتطبيق قواعد اتفاقية بازل حتى تستفيد من بعض العناصر الواردة بالاتفاقية التي تتناسب و الواقع المصرفي في الجزائر، ومن ناحية أخرى الاستفادة من البيانات الدورية التي تعدها البنوك فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال على أن يلتزم بنك الجزائر بنشر تلك البيانات بحيث تشمل التعريف بالمخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي ، كيفية قياس تلك المخاطر ، قدرة إدارة البنوك على مراقبة تلك المخاطر.

وننظر لتتبع هذه المخاطر وأهمية قياسها فان البنوك الجزائرية ملزمة بإعادة النظر في أنظمة إدارة المخاطر، ليس من أجل تحقيق الالتزام بالمعايير الدولية فقط، وإنما للارتقاء بمسيرتي أدائها وتحديث البنوك، بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية والعالمية ، فضلا عن الالتزام بالمعيار الجديد لكفاية رأس المال يتطلب من البنوك القيام بإصلاح أساليب التسيير الاحترازي، للتوافق مع معايير بازل الدولية². خاصة في مجال وضع أساليب إدارة وتقسيم المخاطر على مستوى البنوك واحتساب المتطلبات الرأسمالية الجديدة التي تركز على الأنواع الثلاثة من المخاطر.

المطلب التاسع: توسيع نطاق سوق الأوراق المالية:

بما أن سياسة الإصلاح المصرفي شكل احد المطالب الأساسية ضمن برنامج صندوق النقد الدولي، ولما كانت إعادة هيكلة البنوك تمثل الإطار التنظيمي لتفعيل نظام الوساطة المالية وتحرير النشاط المصرفي، فما لا شك فيه أن الحاجة تدعو إلى توافر أسواق مالية ونقدية متطورة للحكم على

¹ - المادة 3 من القانون 74-94 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 المتعلق بتحديد القواعد الحذرة .

² - القانون رقم 74-94 المؤرخ في نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة .

مدى وجود مؤسسات اقتصاد السوق ومن أجل النهوض بالقطاع الخاص الحديث ، ويساهم في توفير الإمكانيات اللازمة لتطبيق برنامج الخصخصة المزمع تنفيذها .

وقد برز اهتمام الجزائر نحو التعامل في الأوراق المالية، وهو ما أدى إلى المبادرة بإنشاء بورصة الأوراق المالية سنة 1988. وفق القانون 88-06 ومن الملاحظ إن عملية إنشاء بورصة الجزائر تمت بعد صدور هذا القانون أي في سنة 1991. وهي شركة القيم المنقولة (svm) وتضم أسهما تملك رأسمالها 8 صناديق مساهمة، وفي سنة 1992 أصبحت هذه الشركة هي بورصة القيم المنقولة (BVN) ولم تتمكن البورصة من ممارسة نشاطها إلا ابتداء من سنة 1993 ومن المرجح أن هذا التأخر يعود إلى الظروف الاقتصادية في تلك الفترة ، مما تطلب الأمر صدور القانون التجاري ومسايرته لاقتصاد السوق .

ويأتي المرسوم التشريعي 93-08¹ بمعطيات جديدة في هذا المجال ، حيث سمح بـ :

- إمكانية تأسيس شركات مساهمة SPA مع إمكانية اللجوء للافتراض العام .
 - تعريف القيم المنقولة التي من الممكن أن تطرحها الشركات المساهمة في البورصة .
- وفضلا عن ذلك تجدر الإشارة إلى القرار رقم 93-10(23 ماي 1993) ، يعتبر بمثابة الإعلان الرسمي عن مباشرة بورصة الجزائر للقيم المنقولة نشاطها ، وقد حددت الهيئات السكون للبورصة و المستثناة في:

- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB.
 - شركة تسيير بورصة القيم SGBV.
 - وسطاء عمليات البورصة IOB.
- وتتمثل مهام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB في :
- تحديد شروط قبول تداول الأوراق المالية للشركات في البورصة .
 - العمل على تنظيم مراقبة عمليات البورصة وتحسين أدواتها .
 - إلزام نشر المعلومات والبيانات فيما يتعلق بإصدار الأوراق المالية للجمهور للاضطلاع عليها
 - حماية المستثمرين في القيم المنقولة .

وفي نفس السياق تقوم شركة تسيير بورصة القيم على تحديد التقنيات اللازمة لتسيير بورصة القيم المنقولة على النحو الذي يضمن تسيير حصص البورصة ، عمليات المقاصة، ونشر المعلومات. هذا وبشكل الوسيطاء في بورصة الجزائر من شركات مساهمة وقد اعتمدوا إلى غاية سنة 2001 خمسة أعضاء متخصصين:

¹ - المرسوم التشريعي الخاص بالقانون التجاري والمؤرخ في 25 أفريل 1993.

الفصل الثالث: متطلبات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.

- الراشد المالي وتضم البنك الخارجي والصندوق الوطني للتعاون الفويحي
- المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف "سوفيكوب" والمؤسسة من طرف البنك الوطني الجزائري ، الشركة الجزائرية للتأمين ، بنك التنمية المحلية .
- المؤسسة العامة المالية " سوجيفي" والمؤسسة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، القرض الشعبي الجزائري ، الصندوق للتوفير و الادخار.
- مؤسسة توظيف القيم المنقولة ' أسبيديم' و المؤسسة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين .
- الاتحاد البنكي للوساطة "الينيون بروكراج" وهي عبارة عن فروع للبنك الخاص الجزائري *Union Bank*

والجدول الموالي يوضح الشركات المساهمة وحجم العمليات المتداولة في بورصة الجزائر¹
الجدول رقم (12): الشركات المساهمة وحجم العمليات المتداولة في بورصة الجزائر.

الشركة المصدرة	سونطراك	الرياض سطيف	صيدال	الاوراسي
نوع الورقة المالية المصدرة	سندات	أسهم	أسهم	أسهم
تاريخ الاستحقاق	جانفي 2003	--	--	--
عدد الأوراق المالية المصدرة	115000	1000.000	2000.000	1200.000
المبلغ الإجمالي المحصل منها دج	5 ملايين	2.3 ملايين	1.6 مليار	480 مليون
السعر دج	10000 50000 100000	2300	800	400
تاريخ الإصدار	جانفي 1998	نوفمبر 1998	فيفري 1999	جوان 1999
طبيعة العمليات	إصدار المستندات	رفع رأس المال	بيع جزء من رأس المال بقدر 20%	بيع جزء من رأس المال المقدر 20%

المصدر: www-Bank of Alegria

¹ مزاجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورا في علوم التدبير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التدبير ، جامعة منتوري، قسنطينة، بئعة 2006-2007 ص 104.

لقد اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات قصد تحفيز الشركات (المستثمرين على التحول للبورصة وتمثلت في :

حسب قانون المالية لسنة 1999 فإن عوائد الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في البورصة معفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 5 سنوات ابتداء من سنة 1998. حسب القانون المالية لسنة 2004 فإن المداخل الناتجة عن القيم المنقولة المتداولة في البورصة تكون معفاة من IBS، IRG لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة 2003 .

حسب التعليم رقم 04-2000 لبنك الجزائر (2 أفريل 2004) التي حددت شروط دخول وخروج رؤوس الأموال في إطار استثمارات الحافظة المالية لغير المقيمين، ثم السماح لهم بحرية إدخال رؤوس الأموال في إطار استثمارات الحافظة المالية وحرية تحويل فوائدها والجدول الموالي يوضح حجم العمليات المتداولة في بورصة الجزائر.

الجدول رقم(13):الرسملة البورصة في بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2003.

السنوات	عدد الأوراق المتداولة	الرسملة الدولية مليار دج	الناتج الداخلي الخام مليار دج	الرسملة البورصة كنسبة مئوية من الناتج المالي الخام
1999	2	19.175	3238.2	59%
2000	3	21.495	4098.8	52%
2001	3	14.720	4241.8	35%
2002	3	10.990	4455.4	25%
2003	3	11.100	5124.0	22%

على الرغم من كل هذه الإجراءات المتخذة تبقى بورصة الجزائر بعيدة جدا عن المستوى المطلوب و هو ما يؤكد محدودية الشركات المساهمة المدرجة بالسوق، كما شهدت الرسملة في البورصة كنسبة من الناتج الداخلي الخام تراجعا على الرغم من ضعفها .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن توسيع نشاط بورصة الجزائر يتطلب توسيع قاعدة العرض والطلب، من خلال فتح رؤوس الأموال للشركات العمومية و الخاصة، إلى جانب تداول السندات والقروض السندية العمومية وتعتبر هذه العملية ضرورية لتطوير نشاط البورصة¹.

¹-نانجي بن حسين، مرجع سبق ذكره ص ص 105-107.

المبحث الثالث : نحو سياسة لتحسين أداء القطاع المالي في الجزائر

ومن أجل تحسين وتفعيل أداء القطاع المالي في الجزائر نرى انه يتوجب على الجزائر المسارعة في إعادة تنظيم قطاعها المالي وتطوير أنشطته وتأهيل موارده بما يتماشى مع متطلبات العولمة والانفتاح المالي، تبدي لنا أهم الاقتراحات لمواجهة الاختلالات الملاحظة في النقاط الأساسية التالية :

المطلب الأول : تنويع وتوسيع قاعدة الخدمات و المنتجات المصرفية

إن سريان المفاوضات حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب التحرر المصرفي، الذي يعتبر عملية تحرير واستحداث خدمات جديدة من بين أهم مهامه: لذلك يجب أن تسعى البنوك إلى التوسع في الخدمات التالية:

1- استخدام بطاقات الائتمان:

إذا قبلنا بمفهوم تحديد الخدمات المصرفية فهذا يعني أهمية وجود مصفوفة البطاقات الكلاسيكية التي يصدرها البنك لترقية الخدمات المصرفية، فعلى مستوى مصر مثلاً أصبح الترويج لاستخدام هذه البطاقات بعزز من عملية النمو المظطرر في استعمال ماكينات الصراف الآلي ATMS وبداء على ذلك شهدت استخدام مصفوفة البطاقات الكلاسيكية classic cards وبطاقات الخصم delutcards وبطاقة فيزا الكترون visa elctron المحلية والدولية.

2- ادخال نظام التجارة الالكترونية: من المهم جدا تطوير وتحسين نظام تسويق الخدمات المصرفية

لوسائل أكثر ونية "الانترنيت" لتتمكن من طرح المنتجات بكأ، مواصفاتها ومعلوماتها في الانترنيت

3 -التوسع القروض المشتركة: تتميز عملية تمويل الاستثمارات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة بمخاطر كبيرة، وعليه يجب على البنوك في الجزائر الإسراع في مواجهة المشكلة وذلك عبر تقديم قروض مشتركة إذا أرادت الحد من المخاطر المصرفية المرتفعة.

4- تقديم قروض التمويل العقاري:

يتعين على البنوك العمومية العمل على منح قروض التمويل سيما وان مشكلة العقار هو احد اعقد المشاكل التي يشتكي منها معظم المستثمرين، وعليه يجب العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم سوق العقار، فضلا عن مشاركة البنوك في تأسيس شركات متخصصة في التمويل العقاري. وفي هذا الإطار نرى ضرورة تطوير هذا المجال ، لأنه سيساهم حسب رأينا في التجسيد الفعلي لنشاط البورصة في الجزائر ونوره الهام في جذب المستثمرين إليها وفي هذا الجانب يمكن الاستفادة من سياسات الإصلاح الدولي التي تمكنت من تحسين أداء سوق العقار لديها نذكر منها : ماليزيا، كوريا الجنوبية .

5- التوسع في فروض التأجير التمويلي :

يمثل التأجير التمويلي شكلا من أشكال تمويل الاستثمارات ،ومن ثمة فهي أداة من أدوات دفع التنمية الاقتصادية ووسيلة جديدة لتمويل الاستثمارات التي تعاني من العوائق المالية وذلك بشروط ميسرة¹.

المطلب الثاني: الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات المصرفية

من أجل ضمان بقاء المؤسسات المصرفية والاستمرار داخل محيط يتم بعد الاستقرار ، أن يتوجب عليها المسارعة في إعادة تنظيم هيكلها أو تطوير أنشطتها أو تأهيل مواردها البشرية لتجسيد الأهداف التالية:

- تحديث أدوات العمل .
- تحسين إطار العمل واستقبال الزبائن .
- رفع مستوى معاونين عن طريق صيغ مختلفة وأنظمة تساعد على الالتزام بالنتائج.
- وعلى مستوى الهيكل التنظيمي للبنوك فمن الأهمية بمكان أن تضم المؤسسات المصرفية².
- أسلوب تنظيمي جديد ، أسلوب أكثر كفاءة ومناسب للعمل يساعد على كسب رضا الزبون.
- يجب على البنوك الحرص على القيام بتقديم خدمات ذات جودة في أقل وقت ممكن.
- من الضروري الإسراع في تحسين طرق تقديم الخدمات المصرفية، لأنه في ظل العولمة والانفتاح للمنافسة ، لا بد من وجود مؤسسات مالية وبنكية منافسة وحينها يترجم وقت الانتظار، والطريقة الحالية لتقديم الخدمة بهروب الزبائن إلى المؤسسات المالية المنافسة للحصول على أفضل خدمة وفي زمن قياسي وجيز .

وهكذا يمكن تصور علاقة طردية بين الثلاثية التالية:

- تحسين الأداء... إشباع الزبون... تقليص زمن الحصول على الخدمة (طابور الانتظار)
- إن تغيير الأسلوب التنظيمي المالي المعمول به في البنوك يتطلب:
- اقتراح أسلوب تنظيمي آخر يتمثل في تعدد التشعب (polyvalense) أو تشعب الشبائيك³.
- أن يقوم بتقديم كل أو نفس المنتجات على شبائك أو محطة بحيث يضمن عدم الاختصاص في تقديم خدمة واحدة .

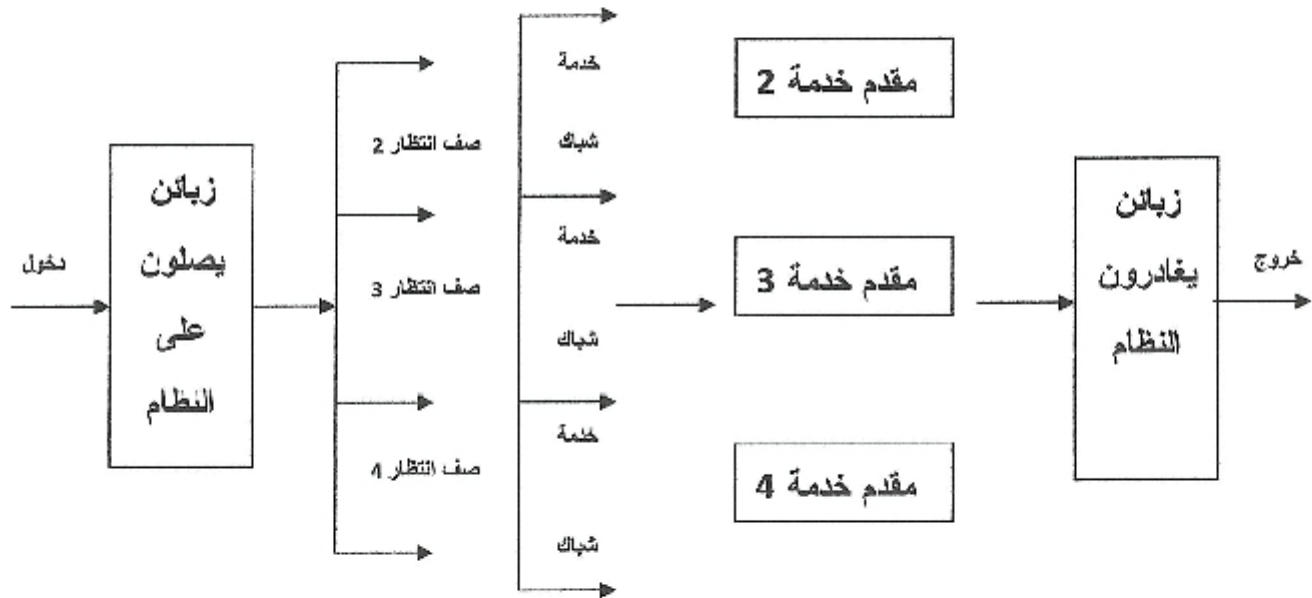
¹-سمير عطوي، اصلاح القطاع المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة خاية، دفعة 2008/2009 من ص 295-296.

²-www.hakko.jevan.com/archive/10/2007

³-أنبوب التشعب: أو ما يعرف بالأسلوب المتناوب (serpontin) ثم استخدامه في العديد من الدول الأوروبية بدمان ان نصف الثاني من تشعبات لتقديم خدمات المؤسسة المالية والبنكية ومؤسسات البريد والضمان الاجتماعي بهدف رفع الأداء وهذا ما تعكسه العلاقة بين (اداء/انتظار).

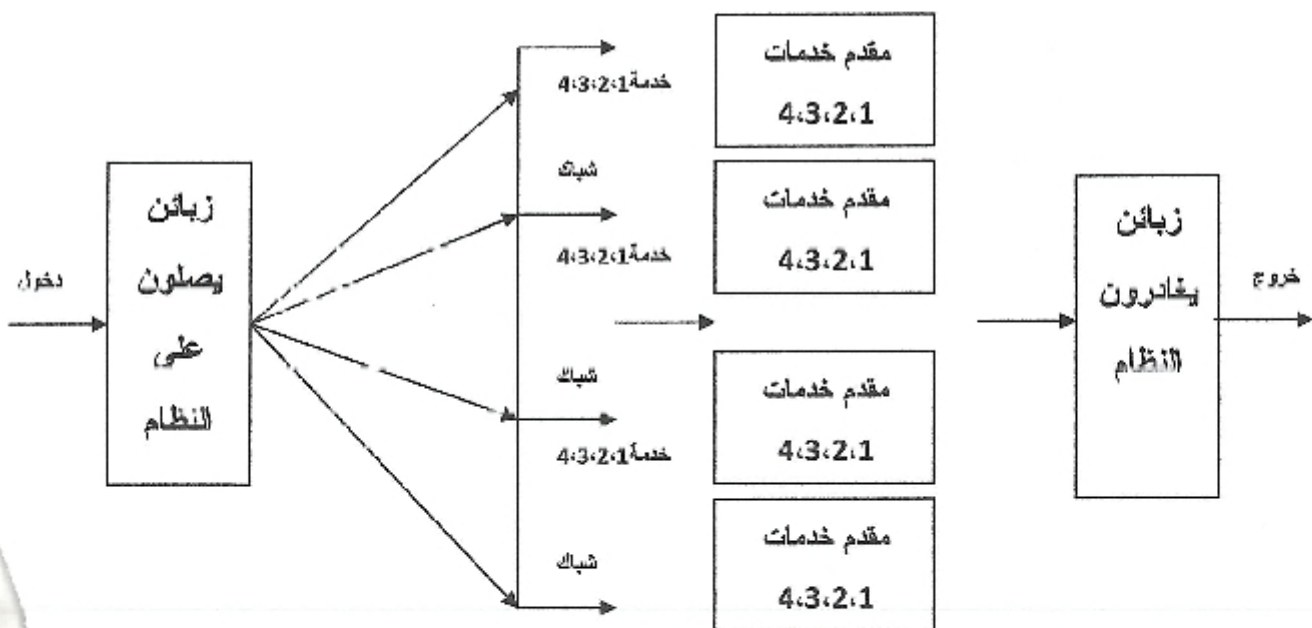
الفصل الثالث: متطلبات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.

- إن هذا النظام يسمح بتحقيق الخدمة المطلوبة للزبون على أساس قاعدة *fifo* وإتمامها في مرحلة واحدة استنادا إلى أن شبائيك كلها تقدم نفس الخدمات وتتجزأ في مرحلة واحدة بأكبر قدر من الثقة والجودة وفي أسرع وقت ممكن .
 - والشكل الموالي يوضح حالات تقديم الخدمات البنكية .
- الحالة الأولى:



شكل رقم (02): أسلوب تقديم الخدمات في البنك

الحالة الثانية:



ينتظر بعد تطبيق هذا الأسلوب أن يحقق جملة من النتائج تنعكس على تحسين صورة البنوك في الجزائر وتتمثل أهم هذه الأهداف التي يجب العمل على تحقيقها في النقاط التالية:

- توفير كل الوسائل الضرورية لضمان نجاح الأسلوب المتناوب وخاصة تكوين العمال وإعادة تأهيلهم للإدراك والسيطرة على جميع وسائل العمل والتمهن على جميع الخدمات وطريقة تقديمها لتحقيق تشعب الشبائيك.
- العمل على إرضاء الزبون وكسب ثقته من خلال تحسين أداء البنوك وهذا ما تعكسه العلاقة بين (أداء / وقت الانتظار).
- التدرج في تبني أساليب المفهوم التسويقي في المؤسسات المصرفية باعتباره مصدرا من مصادر النجاح ورفع الأداء.

المطلب الثالث: إعداد سياسة فعالة لتحسين مؤهلات العاملين:

من المهم جدا تطوير وتحسين القطاع المصرفي في الجزائر والزيادة في قدرته التنافسية لكن، من الضروري القيام بتدريب موظفي البنوك كسياسة فعالة تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية، بل لابد من تخصيص دورات تدريبية في مختلف المجالات سواء داخل البنوك أو خارجها أو داخل البنك أو خارجه من أجل الحد من المخاطر التي تواجه البنوك ، يمكن اقتراح تطوير نظام تكوين الموظفين بالتنسيق مع المعاهد والمؤسسات التدريبية التي لهما نفس الاهتمام لبنك الإنماء الصناعي (معهد الإدارة الأردني ومعهد الدراسات المصرفية) الذي كثيرا ما يسعى إلى توطيد أواصر التعاون والتنسيق مع المعاهد والمؤسسات التدريبية العربية ، قصد نشر العلوم المصرفية النظرية والتطبيقية وتطوير وسائل الخدمة المالية والمصرفية.¹

المطلب الرابع : اعتماد سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية :

ويقتضي الأمر في هذا الشأن تطوير أساليب التحكم في المخاطر وفق المعايير الدولية وليس بإحالة الديون إلى الشطب (ديون معدومة) ، وتعمل هذه الأخيرة على تصنيف القروض حسب جودتها وقروض احتياطي أكبر على القروض ذات المخاطر المرتفعة ، وعليه نؤكد هنا أن البلدان حققت نجاحا في هذا المجال كتونس مثلا تمكنت من ذلك بفضل اعتمادها - حسب وكالة التقييم العالمية - في احتساب الديون المصنفة من التعهدات من 19.3 % سنة 2006 إلى 17.3 سنة 2007 مقابل 15 % وهي نسبة مستهدفة سنة 2009 وحققت نسبة تغطية الديون المصنفة الصافية من

¹- عبد السعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد ، جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر عمان ، 1999 ص 220

المخدرات مقارنة بالتعهدات تراجعاً من 10.9 % إلى 8.7 % خلال نفس الفترة مستهدفة 5% سنة 2009¹.

المطلب الخامس: استخدام استراتيجيات وسياسات لإدارة المخاطر المصرفية :

أصبحت مسألة إدارة المخاطر المصرفية مسألة حتمية لأجل تحسين كفاءة إدارة العمليات المصرفية وتقوم هذه السياسة على العناصر التالية:

- قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنك بهدف تحجيم المخاطر.
- المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك وإستراتيجيته وتدعيم قدرته التنافسية في السوق.
- المساهمة في تسعير الخدمات المصرفية المختلفة.
- وضع سياسات التحوط ضد مختلف أنواع المخاطر وضمان تعظيم عائد عمليات البنك.
- الإشراف على متابعة مقررات بازل 2 وما يستجد بخصوصها.
- المساهمة في وضع السياسات فيما يتعلق بتوظيف الأصول بالبنك على أساس معدلات التكلفة والمخاطر.
- وضع دليل يحتوي على الإجراءات القياسية للمخاطر الائتمانية ، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر العمليات المصرفية ومخاطر السوق.

المطلب السادس، انتهاء سياسة التقويم الائتماني.

لقد وعدت معظم الدول بأن أي عملية ائتمان لابد وأن تكون محفوظة بالمخاطر ، حيث أثبتت تجارب العديد من البنوك في عدد من البلدان النامية أنها قد تكبدت خسائر مالية نتيجة مواجهة ظاهرة تزايد التعثر، وإدراكاً من الدول بأن ظاهرة القروض المتعثرة تشكل تأثيراً سلبياً على اقتصادياتها أو تشكل تهديداً لجهودها نحو إصلاح السياسات وتحسين أداء المصارف ، لذلك فإنها عهدت إلى انتهاء سياسة تقويم المخاطر ، وفي هذا السياق ظهر أواخر السبعينات (1976) مصطلح (التقويم الائتماني) كإحدى الآليات التي يمكن لها الحد من مخاطر الائتمان².

¹- توفيق بكار ، محافظ البنك المركزي التونسي ، تحسين الأداء في القطاع المصرفي في تونس عن موقع : www.akhbav.tn / akhbab/02.04.2008.olu.ht ml

²- عبد المعطي أرشيد ، مرجع سبق ذكره ص ص 223 - 226 .

يتمثل الهدف الأساسي من هذه السياسة في تحديد قدرة المدين على تسديد التزاماته لأصل الدين والفوائد في المواعيد المحددة وقد اعتمد التقرير على مقاييس نوعية وكمية موحدة تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والمالية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على قدرة المدين بالتزاماته في الوقت الحالي وفي المستقبل.

وإذا رجعنا إلى البنوك في الجزائر لوجدنا أنها كغيرها من الدول حسب درجات التقييم المعتمدة من قبل وكالة (إيكا) وفقا لتقرير التقييم الائتماني في الأسواق الناشئة تتوفر على العديد من الخصائص التي تجعلها تصنفها ضمن الدرجة C بأنواعها من حيث التقييم طويل المدى وضمن الدرة b في بعض البنوك و c في البنوك الأخرى.

وما يمكننا ملاحظته حول مستوى تجسيد هذه الآلية في الجزائر هو أن مسألة تقييم الائتمان في الجزائر ليس بالمسألة البسيطة , إذ لا يمكن لأي وكالة تقييم أن تنجح في تحقيق مهامها إلى إذا تضافرت جهود كل الأطراف ذات العلاقة بملف الإصلاح وتنسيق جهودها.

المطلب السابع: خلق وتطوير شركات رأس المال المخاطر:

لقد وعت معظم الدول أن مشكل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأعقد المشاكل التي تعيق تطورها في مرحلة الانطلاق والتوسع. فقد أثبتت تجارب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول النامية (منها الجزائر) أنها واجهت صعوبات في تنميتها لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على التمويل , بسبب تعقد وبطء إجراءات الحصول على القروض وغياب بنوك متخصصة , فضلا عن ضعف الكفاءات المهنية والاقتدار إلى التقنيات الفعالة للتحكم في المخاطر بما يقلص في مجال اتخاذ قرار منح القروض .

كما أن العديد من التجارب في الـوم.أ وفرنسا أثبتت أن المشاريع الممولة برأس المال المخاطر تتفوق كثيرا على نظيرتها الممولة بطرق أخرى.

وفي الجزائر فإن شركات رأس المال المخاطر ما تزال في الواقع في بدايتها وتقتصر على شركتي **sofinance et finalep** , ويعود السبب في ذلك إلى الشروط التنظيمية التي تحكم عمل هذه المؤسسات وكذا الجانب التشريعي الذي يخلق بيئة غير ملائمة لتطورها.

لذلك يتوجب على البنوك الجزائرية العمل على تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية, ولا يجب أن تكون هذه العملية منفصلة بل أن تتكامل مع دور المتعاملين الماليين في الاقتصاد (البنوك , المؤسسات المالية , شركات التأمين , صناديق المعاشات , المستثمرين الخواص....).

بالإضافة إلى تدخل الدولة والتي يمكن أن تتجح في تطوير شركات رأس المال المخاطر¹.

المطلب الثامن : تفعيل دور سوق الأوراق المالية والإسراع في برامج الخصخصة :²

نظرا لمحدودية نشاط بورصة القيم المنقولة , وبالنظر إلى العدد القليل من السندات المسددة في البورصة نرى ضرورة تنمية السوق المالية والقضاء على مسببات جمود البورصة , مع إلزامية تعجيل برامج خصخصة المؤسسات العمومية, علما أن هذا الأمر لا يتم إلا في إطار التقفية الكاملة وتوفير المناخ المناسب لذلك.

يمكن الاستفادة من تجربة مصر في تطوير سوقها المالي , من بينها إقرار برنامج خصخصة شركات عمومية , حيث تم طرح شركات عمومية للاكتتاب العام , مكن من تنشيط وتطوير البورصة المصرية وتحقيق تميز في الأداء, وتقوم هذه التجربة على العناصر التالية.

1- استحداث أدوات مالية جديدة من أجل تنشيط سوق المال وتنويع التمويل الاستثماري: وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي :

- إدخال نظام الشراء بالهامش **margin trading** : ويساهم هذا النظام في زيادة القوة الشرائية للمستثمرين ورفع معدلات السيولة في السوق حيث يتيح الفرصة للمستثمر لشراء أوراق مالية بأسعار وكميات تزيد عن موارده الذاتية ومن ثم زيادة حجم الاستثمار لتعميل الواحد , وبالتالي زيادة حجم التشغيل لشركات السمسرة وزيادة حجم التداول في البورصة ونشاط السوق بصورة عامة.

• اشراء والبيع في نفس الجلسة **same-day trading** ويمثل هذا النظام أحد العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الجديدة الإقليمية والمحلية وتنشيط سوق الأوراق المالية.

- نشاط التوريق **seanitization** يمثل شكل نشاط التمويل العقاري أحد أعقد المشاكل التي تعاني منها معظم البنوك وعليه يجب على البنوك العمل على تفعيل نشاط التمويل العقاري أو إنشاء شركات التمويل العقاري والعمل على تطبيق نشاط التوريق لتدعيم هذه الشركات على زيادة التمويل المتاح لها من تنشيط السوق.

- وتتمثل أهم مزايا سندات التوريق في النقاط التالية:

• استقرار العائد والخفاض مخاطر الاستثمار.

² - سميرة عطوي , مرجع سبق ذكره ص 303.

- تجميع رؤوس الأموال من أجل تمويل للاستثمارات الإنتاجية وخفض معدل الفائدة على الإقراض.
- انخفاض تكلفة سندات التوريق مقارنة بغيرها من مصادر التمويل التقليدية
- يساعد على تحسين القدرة الائتمانية للشركة لأنه يعتمد على القيام بالتصنيف الائتماني لمحفظة التوريق بصورة مستقلة عن الشركة ذاتها وفي هذا الجانب نشير بأن التسوق المصرفي في الجزائر بدأ في إصدار سندات التوريق بتوريق بعض الديون.
- وثائق البورصة المتداولة exchange traded funds

يعتبر الترويج لاستخدام الأدوات المالية الجديدة ذات أهمية بالغة كما يعكس قدرتها على تطوير سوق رأس المال من خلال زيادة السيولة في السوق ، جذب العديد من المستثمرين والأفراد (صغار المستثمرين ، بالإضافة إلى خفض معدلات المخاطر وزيادة كفاءة السوق.

2/- تطوير أنظمة التداول واستخدام تكنولوجيا المعلومات:

ومن أهم الإجراءات التي تتم تنفيذها في هذا السجال نذكر:

- تطوير البنية التحتية للسوق
- تطوير وتحسين الإطار التشريعي لنظام التداول.
- إدخال نظام الربط الإلكتروني بما يدعم ويسر الاستعلام عن نشاط التسوق فيسهل تبادل المعلومات بين الجهات العاملة في سوق المال ومنع التضارب في البيانات كما يسمح بالاستعمال الأفضل للأدوات المالية الجديدة.
- 3- تعزيز وتحسين نظم الرقابة والإفصاح:

تعتبر أداة الرقابة في سوق رأس المال أمرا ضروريا إذا أردنا الحد من ظاهرة جمود نشاط البورصة في الجزائر وفي هذا الإطار يتوجب على الهيئة العامة لسوق المال على اتخاذ العديد من الإجراءات ورقابة أداء كافة الأطراف المتعاملة في السوق بهدف الرفع من أداء السوق المالي.

4- التطوير المؤسسي لهيئة سوق المال:

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه السياسة في إعداد هيكل تنظيم جديد مواكب للمستجدات المتبعة في تنظيم هيئات أسواق المال في الدول المتقدمة والتأقلم وتطوير أساليب الرقابة على أوضاع الشركات المصدرة للأوراق المالية.

وفي هذا الإطار استحداث عدد من القطاعات الجديدة تمثلت في:

- قطاع تحديد حوكمت الشركات: وقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها في تلقي وفحص نشرات الاكتتاب العام ومذكرات الطرح الخاص للأوراق المالية.
 - قطاع تنظيم السوق: تتمثل أهم مهام هذا القطاع في وضع ومراجعة قواعد قيد الأوراق المالية وتسوية المعاملات في سوق الأوراق المالية.
 - قطاع الرقابة على السوق: والذي يضطلع بمراقبة عمليات التداول والتسوق الثانوية والتخفيف من المخالفات التي تم تحديدها من خلال الرقابة على الإفصاح.
- ونشير بأنه لا يمكن تجسيد هذه الآليات إلا إذا تم تحقيق بنود المرسوم التشريعي الخاص بإنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة التي أكدت على تحفيز الشركات والمستثمرين على الدخول إلى البورصة.

الفصل الثالث: متطلبات تحسين القطاع المالي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.

خاتمة:

نقد حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع و آفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائري، ومن خلال التحليل تبين لنا أنه بالرغم من كل مراحل الإصلاح التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ؛ إلا أنه لازال يتخبط في مشاكل عديدة أهمها: غياب التقنيات المتطورة للإعلام الآلي في المؤسسة المصرفية و نقص التكوين و التأهيل للإطارات المصرفية و نظام الدفع الذي لا يزال جامدا وغير فعال كما أن استخدام الآليات يستلزم تضمين هذه العملية ضمن محاور وإصلاح القطاع المصرفي وتعزيز سياسات الإصلاح وجعلها تتماشى والمعايير العالمية، وذلك من خلال مضاعفة الجهد لخلق بيئة عمل إيجابية مواتية لتطوير وتحديث القطاع المصرفي ومن ثم قيام البنوك بتغيير أسلوب تسيير عملياتها المصرفية وتطوير البنية التكنولوجية للبنوك بهدف تحسين العمليات المصرفية الخاصة بالعملاء وتنمية الموارد المالية والبشرية ذات الكفاءة التي تضطلع بمهام الرقابة على البنوك وفق النظم الحديثة المطبقة على المستوى العالمي بهدف ترقية القطاع المصرفي وبلوغ أهدافه المنشودة.

الخاتمة العامة:

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كان لها تأثير هام على الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، لذا أضحي لزاما على هذه الدول أن تسعى إلى كسب رهان التنمية ، وتضع من أجل ذلك برامج وسياسات الإصلاح الهيكلي غير أن إصلاح النظام الاقتصادي ككل لا يمكن أن يتم بمنأى عن إصلاح النظام المالي ونعلم أن النظام المالي في العديد من الدول النامية (منها الجزائر) يركز بصفة أساسية على البنوك وبالتالي يمكن القول بأن القطاع المالي (البنوك والبورصة) هو الدعامة الأساسية لأية تنمية اقتصادية.

من خلال تناولنا في هذا البحث نقضية إصلاح القطاع المالي في الجزائر ،وبالنظر إلى ما تملبه المعطيات الاقتصادية والمالية الجديدة يتضح لنا استحالة نجاح ذلك دون توفر المقومات الأساسية التي تسمح بتنفيذ أداء المنظومة المصرفية.

انطلاقا من التساؤل الذي قمنا بطرحه في مقدمة البحث حول معرفة عوائق الإصلاح المصرفي في الجزائر،يتبين لنا أن بنية أداء المؤسسة المصرفية الجزائرية ما زالت ضعيفة وتكتنفها العديد من العوائق فمنها ما هو مرتبط بالتداخل الحكومي ومنها ما هو مرتبط بمستوى تسيير المؤسسة المصرفية ومنها ما هو مرتبط بمستوى أداء البنوك ومنها ما هو مرتبط بمستوى التكوين والتأهيل المصرفي.

أما بالنسبة لعدم مسايرة البنوك للتشريع الجزائري،فقد رأينا بأن الجزائر خطلت خطوات كبيرة في سبيل تكييف منظومتها المصرفية مع نظيرتها في البلدان الأخرى،فالتشريع المصرفي يتضمن الكثير من القوانين لإصلاح المنظومة المصرفية بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الجزائري مع اقتصاد السوق فضلا عن الامتيازات المقدمة للبنوك الأجنبية التي ساعدت على تأسيس مصارف جديدة خاصة أو مختلطة ،وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذه التشريعات الانعكاس الايجابي في تحسين أداء الجهاز المصرفي.

إن الإشكالية التي وقفنا عليها بالنسبة للإطار التشريعي الخاص بالإصلاح المصرفي في الجزائر تتمثل في عدم تطبيق وتجسيد هذه القوانين بكيفية جيدة إذ أن تحسين أداء البنوك الجزائرية يركز بصورة أساسية على توفير المناخ وجميع الظروف المحفزة للمصارف على ممارسة نشاطها بشكل امن وسليم وفعال،من إرادة سياسية وتشريعات مصرفية فعالة من أجل تكييف تسيير القطاع مع المعايير الدولية.

الملاحظة الأولى: يتركز السوق المصرفي في الجزائر في قطاع البنوك العمومية بنسبة تفوق 90 % ويبقى نشاط البنوك الخاصة محدودا.

الملاحظة الثانية: نظرا لأسباب تاريخية ولطبيعة النمط التنموي الذي انتهجته الجزائر أسست البنوك العمومية كقطاع لخدمة الشركات العمومية وبسبب تراجع الادخار الداخلي الناتج عن انخفاض أسعار المحروقات مع وجود بعض الاستثمارات ذات النطاق المحدود على مستوى القطاع الخاص تعرض النظام البنكي الى انتقادات في تفضيل القطاع العام عن القطاع الخاص سيما بعد عجز المؤسسات العمومية عن الوفاء بالتزاماتها المالية، مما تسبب في إضعاف البنية المالية للبنوك العمومية وهذا الأمر يؤكد لنا ضرورة الإسراع بإنشاء قاعدة بنكية (بنوك عمومية وبنوك خاصة محلية، والتي من شأنها أن تسهم في عمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي وبعث وتيرة جديدة للتنمية الوطنية...

الملاحظة الثالثة: ندرة عمليات الشراكة بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية وهذا يعني عدم بلوغ القطاع المصرفي الجزائري المستوى الذي يمكن من إحداث حالة منافسة مقبولة خاصة وأن السوق المصرفي في الجزائر لا يزال في مرحلة تحت بنكية SOUS BANCAIRATION .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الملاحظات هي ضعف القطاع المصرفي في الجزائر فانهصار دور البنوك في الوقت الحالي في تمويل الاقتصاد يعتبر دورا إيديولوجيا (سياسيا) . لأن البنوك في ظل اقتصاد السوق هي مؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح وبناءا عليه فإن نجاح عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يتطلب تدخل الدولة الفعال من أجل تسريع وتيرة تطوير وتحديث القطاع المصرفي والإسراع في الإصلاحات لا يمكن أن يتحقق إلا بدعم (تسيق بين السياسة الاقتصادية القطاعية للحكومة وأيضا بين مختلف الفاعلين التي لها علاقة مباشرة بتطوير القطاع المصرفي)

الاقتراحات: بناءا على النتائج المتوصل إليها نرى أن تحسين أداء البنوك في الجزائر يتطلب تدخل العديد من العناصر ذات التأثير المتبادل فيما بينها ، وبالتالي فإن الوصول إلى أداء جيد يتطلب السعي إلى تسريع الإصلاحات وخاصة من نوع الجيل الثاني الذي يعتبر أكثر عمقا وتعقيدا من الجيل الأول ولا يمكن تحقيق كل هذه الظروف إلا بوضع إستراتيجية شاملة

وعلى الرغم من سياسات الإصلاح المصرفي التي تم القيام بها والتي سمحت ببعض النتائج الإيجابية نسبيا ، السماح بإنشاء بنوك جديدة خاصة وأجنبية منافسة تنشط وفق قوانين تجارية إلا أن نشاط القطاع المصرفي في ظل محدود لم يرق إلى المستوى المطلوب بسبب ضعف تنظيمه وتسييره ووسائل تدخله في النشاط الاقتصادي وبعد إجابتنا على التساؤلات الواردة في بحثنا توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

➤ إن تحسين أداء القطاع المصرفي في ظل المحيط الاقتصادي الجديد يتطلب إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لعمل المصارف إعادة هيكلة البنوك العمومية وإعادة رسميتها وتأهيلها و جعلها قادرة على المنافسة.

➤ ضرورة مراجعة تدخل الدولة في النظام المصرفي بما يسمح بتحقيق استقلالية البنك المركزي باعتباره السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية لاسيما وأن الأزمة المالية هزت أقدم أفكار النظام الرأسمالي وهو (عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) .

➤ إن معظم البنوك في الدول النامية (منها الجزائر) لازالت غير متوهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي , سواء من حيث الالتزام باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية أو الالتزام بمقررات لجنة بال.

وانطلاقا من هذا الطرح العام حول إصلاح القطاع المالي في الجزائر نقوم فيما يلي بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ثم نقدم بعض الاقتراحات التي نرى أهمية مساهمتها في ترقية القطاع المصرفي وتحسين أدائه في الجزائر.

نتائج الدراسة:

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه البنوك في الجزائر إنما ترجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التمويل المتواصلة للمؤسسات العمومية وعلى الرغم من عمليات التطهير المنتتالية التي خص بها القطاع المصرفي فإن البنوك لازالت تعاني من محافظ الديون المشكوك فيها أو المعدومة على المؤسسات العمومية وهي مشكلة أساس من قروض قصيرة الأجل وقروض على المكشوف ولمعالجة ذلك لابد من إعادة النظر في تحديد نوع العلاقة التي تربط البنوك وهذه المؤسسات.

ومن خلال تحليلنا لواقع النظام المصرفي في الجزائر يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

- إعادة تنظيم المؤسسة المصرفية في الجزائر كما يلي:
- تحسين نظام تسير البنوك, وهو شرط أساسي لضمان تحسين سلامة واستقرار النظام المالي.
- تطوير قدرتها على مجابهة تحدي الندرة ويتطلب الأمر تنشيط وتشجيع الادخار.
- العمل على تحسين أدائها في توفير الخدمة المصرفية وسرعة تقديمها باستغلال ثورة الاتصالات والمعلومات.
- ضمان تحقيق المساواة بين كافة المتعاملين داخل الجهاز المصرفي.

➤ تحسين إمكانيات تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق أسواق رؤوس الأموال ومن هنا فإن الالتزام بتحقيق هذه الأهداف ميطرح بدون شك المبادئ الخاصة بالسياسة التي يتعين على الجزائر اعتمادها لتحسين وتعزيز أفاقها الاقتصادية والمالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. ايريك توماس، داميان ماييه، خدعة الديون حول الديون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دار الطليعة الجديدة، دمشق سوريا، سوريا، 2005.
4. بداوي مصطفى، المنظمة المالية للتجارة تحرير الخدمات المالية المصرفية، جامعة سعد دحلب، 2003 - 2004.
5. بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير، 1999.
6. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.
8. بن عيسى، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

9. بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة التنظيم مسارها في

الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

10. جلال أمين عبد الله، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون لما جولة

الأوروغواي، 1797- 1998.

11. جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر، دار المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 1986.

12. جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة

والنشر والتوزيع، الجزائر.

13. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983.

14. حازم البيلالوي، دولة الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة

الأولى، 1998.

15. رشاد العصار، رياض الحلي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع،

عمان، 2000.

16. رمزي زكري، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء

المنهج الانكماشى والمنهج التتموي، دار الهدى للثقافة

والنشر، دمشق، سوريا، 2000.

17. رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام والنظرية وضراوة الواقع

والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1987.

18. رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوي، القاهرة، 1989.

19. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخرجية بين التنظيم والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار اللبنانية المصرفية، القاهرة، مصر، 1994.
20. سمير إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2004.
21. شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
22. شدا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، طابا للنشر، مصر، 2002.
23. شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
24. صبيح تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
25. صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، دار الكتاب.
26. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاد النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.
27. ضياء مجيد الموسوي، اهتزازات في أسس العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
28. طارق الحاج، المالية العامة، دار الضفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
29. طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

50. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار

الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

51. مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة

والنشر، بيروت، 1981.

52. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع،

الأردن، 2000.

53. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران،

عمان، 1999.

54. نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة،

الاسكندرية، 2000.

55. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع إشارة بعلاقته

بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996.

56. هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر،

عمان، 2000.

57. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية، 1988.

باللغة الفرنسية:

1- Ahmed benbitor ,l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialité, édition, marinoore, Algérie 1998.

2- Ahmed henni ,économie de l'Algérie indépendante ENPG Algérie 1991.

- 3- Ammour benhalima ;l'économie de algérienne et des perspectives de développements ,polycopie.
- 4- Ammour benhalima, pratique des technique bancaire, édition dahleb, Alger 1993.
- 5- Arnaudde serviory ,zeleko ,économique ,financière ,duond,paris,1999
- 6- Boumghar ,M.Y, qualité de la relation entre la banque et l'entreprise algérienne, cread, Alger,2001.
- 7- Hocine bennissad, restructurations et reforme, économique (1979-1993),opus 1994.
- 8- NAAS abdelkarim ,le système bancaire algérien, maison neuve et la rose, France,2003.
- 9- Nassou madjid ,la banque et les principales contrainte l'environnement internationale, assis des banques ,1993.
- 10- Philip garsuqult,et Stéphane priami:la banque fonctionnement et strategies,ed economica,paris 1995.

بالغة الانجليزية:

- 1- Philip aklein,the management of market ,oriented economic comparative perspective, the publishing Belmonte, California 1973.
- 2- Jonhson,harry Gordon on economic and pociety,chicago university of chicago,bress,1997

Les rapports:

- 1- banque d'algerie, rapport 2001 ,évolution économique et monétaire en algeris,juin 2002.
- 2- olivier pastre, rapport sur les modes misassions des banques françaises.

Les journaux:

- 1- une banque pour l'assainissement financiere,EI.WATAN 08_09 mars 1996.

الأطروحات:

1. سميرة عطوي، إصلاح القطاع المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،

جامعة عنابة، دفعة 2004/2000.

2. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري - الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف

السياسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود

ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة

2005/2004.

3. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمنح الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

الرسائل:

1. بورنامة جيلالي، أثر اصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.

2. بوغانم نجيب، دور الجهاز المصرفي في الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002.

3. دحمان بن عبد الفتاح، محازلة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف لصندوق النقد

الدولي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

معهد علوم الاقتصاد الجزائر، 1997.